

شرح
المنظومة البيقونية

في مصطلح أهل الحديث والأثر على ضوء
مناهج المتقدمين وتحريرات المتأخرين

الطبعة الثانية
(مزيدة ومنقحة)

قام بشرحها

الشيخ خالد بن صالح بن إبراهيم الغصن

اعتنى بالشرح

سلطان بن فهد بن سليمان الجردان

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقدِّمة الشارح

لــ (الطبعة الثانية)

الحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمَّدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين، أمــا بعد:

فهذه هي الطبعة الثانية لشرحنا على المنظومة البيقونيــة في مصطلح أهل الحديث والأثر، حيث كانت الطبعــة الأولى لهــذا الشرح قد نشرته دار المحدِّث عام ١٤٢٨هـــ فنفدتْ هذه الطبعــة من السُّوق.

ولَّما رأيت استحسانَ كثيرٍ من الإخوة لهذا الشرح، وثناءَهم عليه في المجالس، والمنتديات، وجاءتني اتصالاتٌ عديدةٌ من داخــل البلاد، وخارجها من بعض المهتمِّين بهذا العلم المبارك تُثْنِي علــى الكتاب، وطريقتِهِ في العَرْضِ، وإيضاحِ الفروق بين منهج المتقدِّمين ومنهج المتأخرين في كُلِّ نوعٍ من أنواع علوم الحديث، والتمثيــل لكلِّ نَوْعٍ، مَعَ سَلاسةِ عِبَارتهِ، وبُعْدِهِ عن الحشوِ، وغريبِ الألفاظ.

لَّما رأيت ذلك كلَّه؛ شجعني لإعادة طَبْعَهِ مــرَّةً أخــرى في ثَوْبٍ قَشِيْبٍ، لتكون " مزيدة ومُنقَّحة "، حاولتُ مِنْ خلالهــا أنْ أُسدِّد الخلل الذي ظهر لي في الطبعة الأولى، مع إضــافة بعــض

الفوائد، والتعليقات التي استدركتها أثناء دروسي، ومطالعتي لشروح هذه المنظومة، وغيرها من كتب المصطلح أو كتب العلل.

وأيضًا؛ أضفتُ لهذه الطبعة عملًا آخر، وهو تحقيق متن المخطوطة لهذه المنظومة، وإيضاح الفروق بين النسخ الخطية لها، مع وَضْعِ فَهْرَسٍ تفصيليٍّ لمحتوياتِ الشرح ليسهلَ الوقوف على عناوينه(١).

هذا؛ وأسأل الله العلي القدير بمنِّهِ وفضلهِ أنْ يجعل هذا العملَ خالصًا لوجههِ الكريم، وأنْ يجعله مُبَاركًا عَلَيَّ وعلى المستفيدين منه، وصلى الله على نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه وسلّم.

الشارح
خالد بن صالح بن إبراهيم الغصن
١/ ١/ ١٤٣٤هـ
Ksgh111@gmail.com
Ksgh111@hotmail.com
Twitter: @ksgh111

---

(١) وأيضا أضفتً أعمالاً أخرى سيجدها القارئ الكريم في مقدِّمةِ الشرحِ، وأثنائه.

مُقدِّمة الشارح

لـ (الطبعة الأولى)

الحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين، أمـــا بعد:

فهذا شرحٌ متواضعٌ للمنظومة البيقونية في مصـــطلح أهـــل الحديث والأثر، كنتُ أَلقيته على مجموعةٍ من الطـــلاب في دروسٍ متفرِّقة، فانبرى أحدهم للكتابة أثناء الشرح، وهو الأخ الفاضـــل سلطان بن فهد الجردان رعاه الله.

وقد عَرَضَهُ عليَّ بعد إتمام شرحه، فعدَّلتُ منه مـــا يمكـــن تعديله، وأضفت إليه ما يمكن إضافته، وعزوت الأقوال إلى قائليها، والمسائل إلى مصادرها ما استطعت إلى ذلك سبيلًا، وقمتُ بتخريج أحاديثه تخريجًا مختصرًا، غير أنَّي -أحسبه- خـــالٍ مـــن الخلـــل والنقص، حتى غدا على هذه الصورة التي هي بين يدي القـــارئ الآن.

وفي أثنائه سيقف القارئ الكريم على نفائس عديـــدة مـــن مناهج الأئمة المتقدِّمين، وطرقهم في تصحيح الأخبار وتعليلها، مع

توضيحٍ لمنهجهم ومقارنةٍ به مع منهج المتأخرين -ومن سار على منوالهم واقتفى آثارهم- الذين خالفوا جادَّةَ من سبقهم في بعض مسائل هذا الفن، وإنْ كان لهم الفضل الأول-بعد الله جلا وعلا- واليد الطُّوْلى في استقراءِ علم الأوَّلين وبسطه وتوضيحه لمن أتى بعدهم، فلهم منا جزيل الشكر والثناء، ولهم منا خالص الابتهال والدعاء .

واللهَ أسألُ أنْ ينفعَ بهذا الشرح مُلْقِيَهُ، وكَاتِبَهُ، وقَارِئَهُ، وَنَاشِرَهُ، ومن ساعد على ذلك،،،،

وصلى الله وسلَّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

الشارح

خالد بن صالح بن إبراهيم الغصن

القصيم – بريدة

مُقدِّمة المعتني بالشرح

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين، أما بعد:

فهذا كتابُ ((شرح المنظومة البيقونية في مصطلح أهل الحديث والأثر على ضوء مناهج المتقدِّمين وتحريرات المتأخرين)) لشيخنا الكريم خالد بن صالح بن إبراهيم الغصن، حفظه الله، ورعاه، وسدَّد على درب الخير خطاه.

رأيتُ إخراجه للقرَّاءِ بعد أخذ الإذن من شيخنا العزيز، لعلَّه يكون بمثابة اللبنة الأولى لطالب علم الحديث يضعها تباعًا على لبناتِ قصره المشيد.

ولصعوبة هذا العلم الشريف –أعني مصطلح الحديث–، وعدم ضبطه من قبل بعض طلاب العلم حتى قلَّ ناسكوه، وكثر فيه الدخن، والغلط، فصارت كثيرٌ من مباحثه أمشاجًا على بعض المتعلِّمين، فقد عُنِي شيخنا بشرحه لهذه المنظومة عناية بالغة، حتى تفهم معانيها، وتُدْرك أسرارها، لأنها الركيزة الأساسية لطالب هذا الفن العظيم،

فشرحها بعبارة سهلةٍ سلسلةٍ، وبكلامٍ رزين متين، تفهمه العامة قبل الخاصة، ويحتاجه المبتدي كما يحتاجه المنتهي.

ومما يمتازُ به هذا الشرح عن غيره من الشروح -وفي كلٍ خير إنْ شاء الله- أنه قد جمع بين منهج المتقدِّمين، الذين هم أساطين هذا العلم ورُبَّانه، وبين تحريرات المتأخرين، التي أضفت على هذا العلم بهجة ونضارة، فلا تكاد تغادرُ مبحث من مباحث هذا الشرح، إلا وتلمس الفرق الجلي بين المنهجين.

و يُعَدُّ هذا الشرح باكورة إنتاج شيخنا للمكتبة الإسلامية، وسيلحقهُ بمشيئة الله غيره من الشروح، كـ ((شرح نخبة الفكر)) للحافظ ابن حجر العسقلاني، و((شرح الموقظة)) للحافظ الذهبي، و((التعليقات المختصرة المفيدة على مقدِّمة الإمام مسلم))، وكذا ((رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه))، وغيرها.

وأسأل الله الحي القيوم، الذي لا تأخذه سنة ولا نوم، أنْ يجعل قرة أعيننا في عبادته، وخدمة دينه، وأنْ يستعملنا في مرضاته وطاعته، ويجنبنا مخالفة صراطه القويم، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.

كتبه

سلطان بن فهد بن سليمان الجردان

نزيل الرياض ١٤٢٦هـ

النسخ الخطيّة للمنظومة :

يوجد للمنظومة البيقونية —وكذا شروحها— عدة مخطوطات، أصلية، ومُصَوَّرة، مُنْتَشِرَةٌ في سائر المكتباتِ الإسلامية، والمواقعِ العنكبوتية المعتنيةِ بالمخطوطات، والآثارِ القديمة.

وقد تبيَّن لي بعد التتبع أنَّ استقصاء جميع تلك المخطوطات للمنظومة البيقونية عَسِرٌ جدًّا، بسبب كثرتها، وانتشارها في أنحاء العالم الإسلامي، لاسيما وأنَّ الفروق بين هذه النسخ لم يكن متفاوتًا جِدًّا بحيث يَضْطَرُّ الباحثُ إلى تحقيقها كلِّها.

لذا؛ اقتصرت في تحقيق نصِّ المنظومة على خمس نسخٍ خطية، وهي[١]:

النسخة الأولى:

مصورة من المكتبة الأزهرية (٣٢٢،١) وأوقاف بغداد (٢٠٩،١)، وموجودة في جامعة الملك سعود بالرياض.

رقم الصنف: ٢١٣،١ / م.ب

الرقم العام : ٧٧٤

الوصف : نسخةٌ جيِّدة، كُتبتْ بخطٍّ نسخٍ مشكول.

---

(١) وجميع هذه النسخ الخمس اتفقت في عدد أبياتها على أربعة وثلاثين بيتاً، عدا النسخة الثانية (كما سيأتي)! فإنه سقط منها خمسة أبيات! ليكون عددُ أبياتها تسعة وعشرون بيتاً.

عدد أوراقها: ست ورقات.

تاريخ النسخ: في القرن الثاني عشر الهجري.

وقد جعلتها هي الأصل، ورمزت لها بحرف (ز).

النسخة الثانية:

مصوَّرة من "المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلامية" التابعة لوزارة الأوقاف بجمهورية مصر العربية[١].

الرقم العام: ٦٠٥

رقم الرسالة: ١٩/١

عدد أوراقها : ورقتان .

سنة النسخ : لا يوجد .

الوصف: كُتِبَتْ بخطٍّ نسخٍ جيِّدٍ .

ورمزت لها بحرف (أ)

النسخة الثالثة :

مصوَّرة من "المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلامية" التابعة لوزارة الأوقاف بجمهورية مصر العربية.

الرقم العام: ٣١٧

---

(١) وقد سقط منها خمسة أبيات (كما تقدَّم)! من البيت العاشر إلى البيت الرابع عشر.

رقم الرسالة: ١٥/١٣

عدد أوراقها : ثلاث ورقات .

سنة النسخ : لا يوجد.

الوصف: كُتِبَتْ بخطٍّ نسخٍ جيِّد، لكنها كثيرة الأخطاء الإملائية، ورمزتُ لها بحرف (ب).

النسخة الرابعة :

مصوَّرة من جامعة الرياض سابقًا (حاليًا جامعة الملك سعود)

رقم الصنف : ٢١٣/١ ح.أ

الرقم العام : ٥٩٨

وهي عبارة عن حواشٍ مفيدةٍ للشيخ عبدالرحمن بن سليمان بن يحيى بن عمر بن مقبول الأهدل (المتوفَّى سنة ١٢٥٠هـ) على المنظومة البيقونية.

عدد أوراقها : خمس ورقات، في كلّ ورقة صفحتان إلا الأخيرة فإنها صفحة واحدة.

الناسخ : عبدالرحيم بن محمد بن صالح بن سليمان (المتوفَّى سنة ١٣١٤هـ) وقد كَتَبَها عام ١٢٣٣هـ.

الوصف: نُسْخَةٌ جَيِّدةٌ ، وخَطُّها واضحٌ.

وقد رمزتُ لها بحرف (هـ).

النسخة الخامسة :

نُسْخَةٌ خَطِّيَّةٌ لأبياتِ المنظومة البيقونية، وعليها حَواشٍ في جوانبها غير واضحة.

وقد استللتها من "مركز نجيبويه للمخطوطات، وخدمة التراث" في الشبكة العنكبوتية. ولم أقفْ على وصفٍ للمخطوطة في المركز المذكور، لكنها في الجملةِ جيِّدةٌ.

وهي تقع في ورقتين، في كلِّ ورقةٍ صفحةٌ، حيث تخلَّلتْ الصفحة الأولى (١٥) بيتًا، والصفحة الثانية (١٩) بيتًا.

وخَطُّها نَسْخٌ جَيِّدٌ، سالمةٌ من الأخطاء الإملائية.

ورمزتُ لها بحرف (ن).



بسم الله الرحمن الرحيم

أبدأ بالحمد مصليا على
محمد خير نبي أرسلا
وذي من أقسام الحديث عدة
وكل واحد أتى وحده
أولها الصحيح وهو ما اتصل
إسناده ولم يشذ أو يعل

يرويه عدل ضابط عن مثله
معتمد في ضبطه ونقله
والحسن المعروف طرقا وغدت
رجاله لا كالصحيح اشتهرت
وكل ما عن رتبة الحسن قصر
فهو الضعيف وهو أقسام كثر
وما أضيف للنبي المرفوع

صورة من مخطوطة الأزهرية – الأصل (ز)

صورة من مخطوطة المكتبة المركزية (أ)

بسم الله الرحمن الرحيم
ابدا بالحمد مصليا على
محمد خير نبي ارسلا
وذي من اقسام الحديث عده
وكل واحد اتى وحده
اولها الصحيح وهو ما اتصل
اسناده ولم يشذ او يعل
يرويه عدل ضابط عن مثله
معتمد في ضبطه ونقله
والحسن المعروف طرقا وغدت
رجاله لا كالصحيح اشتهرت
وكل ما عن رتبة الحسن قصر
فهو الضعيف وهو اقسام كثر
وما اضيف للنبي المرفوع
وما لتابع هو المقطوع
والمسند

(٢)
والمسند المتصل الاسناد من
راويه حتى المصطفى ولم يبن
وما بسمع كل راو يتصل
اسناده للمصطفى فالمتصل
مسلسل قل ما على وصف اتى
مثل اما والله انباني الفتى
كذاك قد حدثنيه قائما
او بعد ان حدثني تبسما
عزيز مروي اثنين او ثلاثة
مشهور مروي فوق ما ثلاثة
معنعن كعن سعيد عن كرم
ومبهم ما فيه راو لم يسم
وكل ما قلت رجاله علا
وضده ذاك الذي قد نزلا
وما اضفته الى الاصحاب من

صورة من مخطوطة المكتبة المركزية (ب)

صورة من مخطوطة جامعة الرياض سابقًا

{ جامعة الملك سعود حالياً }(هـــ)

صورة من مخطوطة مركز نجيبويه للمخطوطات (ن)

شروح المنظومة البيقونية :

مما تميَّزتْ به هذه المنظومة أيضًا، شهرتها الواسعة بين أهل العلم وطلابه، فقد كثر شارحوها – تأليفًا، وتدريسًا – من عهد الناظم رحمه الله إلى عصرنا هذا.

وإني لـمَّا أردتُ إحصاءَ الشروح كلِّها، وجدتُ كَمًّا هائلاً من شروحها المخطوطة، والمطبوعة، والمسموعة (التي كانت ولا زالت تُقَام بين الفينة والأخرى عبر الدروس والمحاضرات في المساجد، والدورات العلمية).

فرأيتُ أنَّ ذِكْرَهَا جميعًا ربما يطولُ، ويملُّهُ القارئ الكريم، فعمدتُ إلى إفرادِ الشروح المطبوعة فقط، علَّ طالبَ العلم أنْ يستفيدَ منها، فيقتنيها، أو يقتني بعضها.

هذا؛ وقد وقفت بحمد الله تعالى على كثيرٍ منها[١]، ومن أبرزها:

١- "صفوة الملح بشرح منظومة البيقوني في فنِّ المصطلح" لـ شهاب الدين محمد بن محمد الدمياطي (ت ١١٤٠هـ)، وهو أقدم الشروح لهذه

(١) ومنها ما لم أقف عليه! لكن وجدتُ من ذكرَهُ، كـ الأستاذ محمد خير رمضان يوسف في كتابه الماتع "المعجم المصنَّف لمؤلفات الحديث الشريف"، والأخ الكويتي عبد العزيز بن أحمد العباد في مذكرته "المدخل إلى المنظومة البيقونية"، فجزاهما الله عني خيراً .

المنظومة حيث انتهى منه عام ١٠٩٠هـ أي بعد وفاة البيقوني –رحمه الله– بعشر سنوات. وقد طُبع في عام ١٤٢٨هـ بعناية وتحقيق نور الدين طالب – دار النوادر– بيروت لبنان.

٢- "شرح الزرقاني على المنظومة البيقونية في المصطلح": أبو عبد الله محمد بن عبدالباقي الزرقاني (ت ١١٢٢هـ) ط/ مؤسسة الكتب الثقافية، وتقديم الشيخ نبيل الشريف رئيس مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، عام ١٤٠٩هـ.
وطُبِعَ أيضًا باعتناء عبد الله بن عبد العزيز الزاحم، الرياض – دار الأرقم ١٤١٨هـ.
وله طبعاتٌ أخرى.

٣- "حاشية الأجهوري" للشيخ عطية الأجهوري (ت١١٩٠هـ). مطبوعٌ مع شرح الزرقاني، علَّق عليها، وخرَّج أحاديثها: صلاح الدين محمد عويضة. بيروت – دار الكتب العلمية ١٤٢٠هـ.

٤- "القلائد العنبرية على المنظومة البيقونية": للشيخ عثمان بن المكي التَّوْزي الزُّبيدي (ت١٣٣٠هـ).

طُبِعَ بتحقيق وتعليق علي حسن عبدالحميد الحلبي الأثري. ط/ دار ابن عفان سنة١٤١٨هـ.

٥- "البهجة الوضيِّة، شرح متن البيقونية": محمود بن محمد بن عبد الدائم، المشهور بنشابة (ت ١٣٠٨هـ)، ط/ الأستانة ١٣٢٨هـ.

٦- "شرح البيقونية في المصطلح": عبد الله الهاشمي بن خضراء الفاسي السلاوي (ت ١٣٢٤هـ)- فاس: طبع حجر.

٧- "النخبة النبهانية شرح المنظومة البيقونية" محمد بن خليفة النبهاني (ت١٣٦٩هـ)، قدَّم لها، وعلَّق عليها: سيد بن عباس الجليمي – القاهرة: مكتبة العلم ١٤١٠هـ.

وطُبِعَتْ أيضًا في القاهرة عام ١٤١٥هـ بتعليق؛ وليد بن خالد الضيف الله. مكتبة الوعي الإسلامي.

كما طُبِعَتْ أيضًا؛ في مكتبة نزار مصطفى الباز بمكة ١٤١٧هـ.

٨- "شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث" عبد الله سراج الدين، وقد انتهى من تأليفه بتاريخ ١٣٧٢/١٢/٢٣هـ كما ذكر ذلك في آخره. طُبِع

في دار الفلاح – حلب. وطُبِعَ أيضًا في دار التراث الإسلامي ١٤٠٤هـ.

٩- "التقريرات السَّنِيَّة في شرح المنظومة البيقونية" للشيخ حسن بن محمد المشَّاط (ت١٣٩٩هـ). ط/ مطبعة المدني – مصر ١٣٩٥هـ.

وطُبِعَ الطبعة الثانية في دار الكتاب العربي في بيروت سنة ١٤٠٦هـ باعتناء الشيخ فواز أحمد زمرلي.

١٠- "التوضيحات البسيطة على المنظومة البيقونية" للشيخ سعد بن عمر التجاني. ط/ دار التجاني – تونس ١٤٠٠هـ.

١١- "شرح البيقونية في مصطلح الحديث" لشيخنا العلامة محمد بن صالح العثيمين. اعتنى به، وحقَّقه: أبو عبدالله سيِّد بن عباس الجليمي. القاهرة- مكتبة السنة ١٤١٥هـ.

وطُبِعَ أيضًا؛ في مكتبة الرشد – الرياض ١٤١٥هـ.

وطُبِعَ طبعاتٌ أخرى أيضًا.

١٢- "الثمرات الجنية، شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث" للشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين.

باعتناء سعد بن عبدالله السعدان. الرياض، دار العاصمة ١٤١٧هـ.

ومعه البيان المكمّل في تحقيق الشاذ والمعلَّل، للشيخ حسين بن محسن الأنصاري اليماني (ت١٣٢٧هـ) باعتناء السعدان أيضًا.

١٣- "السهّل المسهَّل" للشيخ سيف الرحمن أحمد. ط/ دار الدعوة - إله أباد — الهند.

١٤- "الأمالي المكية على المنظومة البيقونية" للشيخ سليمان بن ناصر العلوان. ط/ دار الجلالين- الرياض ١٤١٣هـ.

١٥- "التعليقات الأثرية على المنظومة البيقونية" شرح وتعليق علي حسن عبد الحميد الحلبي الأثري. ط/ المكتبة الإسلامية بالأردن ١٤١٢هـ

وطُبِعَ أيضًا في دار ابن الجوزي عام ١٤٢٨هـ.

١٦- "صقل الأفهام الجلية شرح المنظومة البيقونية" مصطفى محمد سلامة. ط/ الأولى ١٤١٢هـ والثانية ١٤١٣هـ مكتبة الحرمين للعلوم النافعة.

١٧- " الباكورة الجنية من قطاف متن البيقونية" للشـــيخ محمد أمين بن عبدالله الأثيوبي. ط/ مطابع الصـــفا بمكة المكرمة ١٤٠٤هـــ.

١٨- "أطيب المنح في شرح منظومة البيقوني في المصطلح" للشيخ مجدي عرفات المصري. طُبِعَ في مصر عـــام ١٤٢٦هـــ.

١٩- "التيسير والتأصيل والسلفية في شـــرح البيقونيـــة" إعداد ودراسة عبد المنعم إبراهيم – مكة- الرياض- مكتبة نزار مصطفى الباز ١٤٢٠هـــ.

٢٠- "الجواهر السليمانية شرح المنظومة البيقونية" للشيخ أبي الحسن مصطفى إسماعيل الســـليماني. ط/ دار الكيان- الطبعة الأولى ١٤٢٦هـــ-٢٠٠٦م.

٢١- "شرح المنظومة البيقونية في علم مصطلح الحديث" للشيخ طارق بن عوض الله بن محمد. ط/ دار المغني ١٤٣٠هـــ.

٢٢- "التعليقات الرضية على المنظومة البيقونية"، للدكتور عبدالله بن عبدالرحيم البخـــاري. ط/ الأولى- دار الاستقامة – مصر ١٤٢٩هـــ.

٢٣- "شرح المنظومة البيقونية"، للشيخ يحيى بن علي الحجوري. طُبِعَ في دار الكتاب والسنة – اليمن ١٤٢٨هـ.

٢٤- "شرح المنظومة البيقونية في مصطلح أهل الحديث، والأثر على ضوء مناهج المتقدِّمين وتحريرات المتأخرين" وهو هذا الشرح الذي بين أيديكم، طُبِعَ أوَّلًا في دار المحدِّث عام ١٤٢٨هـ، وهو الآن في طبعته الثانية [الجديدة] مَزِيْدَة ومُنقَّحَة.

تحقيقُ نصِّ المنظومة البيقونية

بسم الله الرحمن الرحيم

١- أبدأُ بالحمـْدِ مصـلِّيًا علـى مُـحَمَّدٍ خَـيْرِ نـبيٍّ أُرْسِـلا
٢- وَذِيْ مِنْ أَقْسَامِ الحديثِ عِدَّة وَكُـلُّ وَاحِـدٍ أتى وَحَدَّه
٣- أولها (**الصحيحُ**) وهو ما اتصل إسنادهُ ولم يَشِـذَّ أو يُعَـلَّ
٤- يرويهِ عَدْلٌ ضَابطٌ عَنْ مِثْـلهِ مُعْتَـمدٌ في ضَبْطِـهِ[1] وَنَقْلِهِ
٥- و(**الحسنُ**) المعروفُ طُرْقًا وغَدَتْ رِجالهُ لا كـالصحيحِ اشتهرتْ
٦- وكلُّ ما عن رُتْبَةِ الحُسْنِ قَصُرْ فهو (**الضعيفُ**) وهو أقسامًا كثرْ
٧- ومـا أَضفْتَ[2] للنبيِّ (**المرفوعُ**) ومـا لتـابعٍ هـو (**المقطوعُ**)
٨- و(**المسندُ**) المتَّصلُ الإسنادِ مِـنْ راويهِ حتى المصَّطفـى ولَـمْ يَبِنْ
٩- وما بِسْمعِ كـلِّ راوٍ يتَّصـلْ إسنادهُ للمصطفـى فـ(**المتَّصلْ**)
١٠- (**مُسَلْسَلٌ**) قُلْ ما على وَصْفٍ أتى مِثْـلُ أما، والله أنبأني الفتـى
١١- كـذاك قد حدَّثنيهِ قَـائمًا أو بَعْـدَ أنْ حـدَّثني تَبَـسَّما
١٢- (**عزيزُ**) مرويْ[3] اثنين أو ثلاثـة (**مشهورُ**) مرويْ فوقَ مـا ثلاثة
١٣- (**مُعنْعَنٌ**) كَعَنْ سعيدٍ عنْ كَرَمْ و(**مُبْـهَمٌ**) ما فيه راوٍ لَـمْ يُسَمْ
١٤- وكـلُّ ما قلَّتْ رجالهُ (**عَلا**) وضِدَّهُ ذاك الذي قـدْ (**نَزَلا**)
١٥- ومَا أَضفْتَهُ إلى الأصْحَابِ مِنْ قَوْلٍ وَفِعْلٍ فهو (**موقوفٌ**) زُكِنْ
١٦- (**ومُرْسَلٌ**) منه الصحابيُّ سَقَطْ وقُـلْ (**غَرِيْبٌ**) ما رَوَى راوٍ فقطْ

---

(١) في (ب): " في حفظه ".
(٢) كذا في (ز). وفي بقية النسخ " وما أُضيف ".
(٣) هكذا أُثبتت (الياء) في جميع النسخ الخمس، والأصل حذفها، لئلا يلتقي ساكنان.

١٧- وكـــلُّ مَـــا لم يَتَّصِلْ بحالِ	إسنادهُ (**مُنْـــقَطِعُ**) الأَوْصَـــالِ
١٨- و(**المعضلُ**) السَّاقطُ منهُ اثنانِ	وما أتى (**مُدَلَّسًا**) نَوْعَـــانِ
١٩- الأوَّلُ: الإسقاطُ للشيخِ وأنْ	يَنْقُـــلَ عمَّنْ فوقهُ بِعَنْ وأَنْ
٢٠- والثاني لا يُسْقِطُهُ لكنْ يَصِفْ	أوصـــافَه بما بـــهِ لا يَنْعَـــرِفْ
٢١- وما يخالفْ ثقةٌ فيهِ المــَلَا	فـــ (**الشَّاذُ**)، و(**المقلوبُ**) قسمانِ تَلا
٢٢- إبـــدالُ راوٍ ما براوٍ قِسْمُ	وَقَلْـــبُ إســـنادٍ لمتنٍ قِسْـــمُ
٢٣- و(**الفـــردُ**)[١] مـــا قيَّدتهُ بثقةٍ	أو جَمْعٍ أو قَصْرٍ علـــى روايةٍ
٢٤- وما بِعِـــلةٍ غُمُوْضٍ أَوْ خَفَا	(**مُعَلَّلٌ**) عِـــنْـــدهمُ قَدْ عُرِفـــا
٢٥- وذو اختلافِ سَنَدٍ أو مَتْنِ	(**مُضْطَرِبٌ**) عِنْـــدَ أُهيلِ الفَـــنِّ
٢٦- (**والمدرجاتُ**) في الحديثِ ما أتتْ	مِـــنْ بَعْضِ أَلْـــفَاظِ الرُّواةِ اتصلتْ
٢٧- ومَا رَوَى كلُّ قرينٍ عَنْ أخِهْ	(**مُـــدبَّجٌ**) فَـــاعْرِفْهُ حَقَّـــا وانْتَخِهْ
٢٨- (**مُتَّـــفِقٌ**) لَفْظَـــا وخطًّا متَّفِقْ	وضِدُّهُ فيما ذَكَرْنَـــا[٢] (**المفترقْ**)
٢٩- (**مُؤْتَلِفٌ**) متَّفِقُ الخطِّ فَـــقَطْ	وضِدُّهُ (**مُخْتَلِفٌ**) فاخْشَ الغَلَـــطْ
٣٠- و(**المنكرُ**) الفردُ[٣] به رَاوٍ غَـــدَا	تَعْـــدِيْلُهُ لا يحمـــلُ التَّـــفَرُّدَا
٣١- (**مَتْرُوكُهُ**) ما وَاحدٌ به انفردْ	وأَجْمَعُوا[٤] لِضَعْفِهِ[٥] فَهُـــوَ كَرَدْ[٦]

---

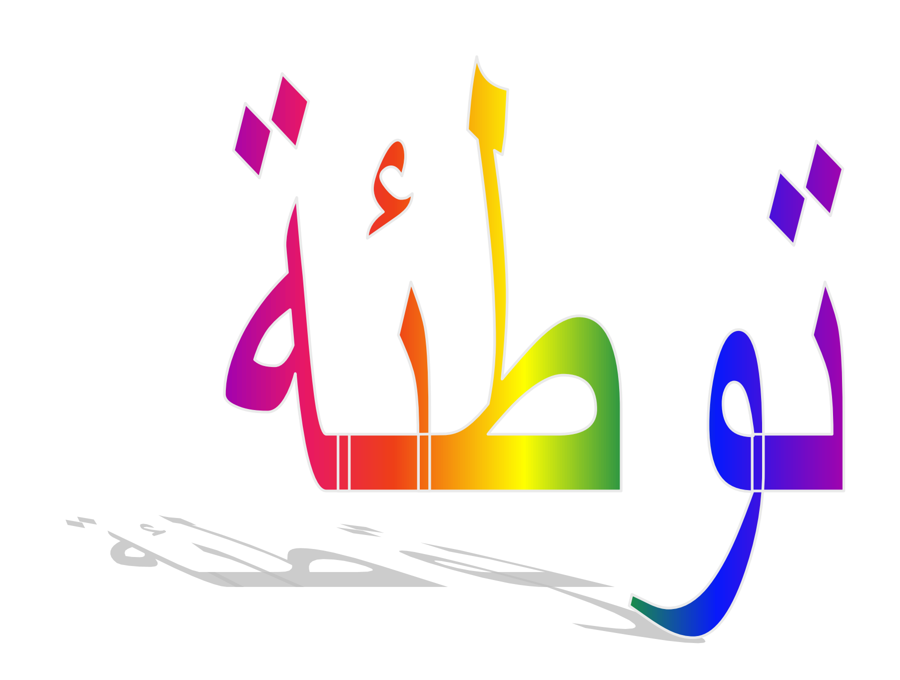
(١) في (ب): " والفرض " وهو غلطٌ بيِّن .
(٢) في (ب): " وغيره فيما ذكرنا ".
(٣) في (أ): " المفردُ "، وفي "تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر"، للحموي، ضَبَطَها هكذا (والمنكر انفردْ)!!.
(٤) في (ن) و (هـــ): " واجتمعوا ".
(٥) في (ب): " بضعفه ".
(٦) ضبطها الحموي في "تلقيح الفكر" هكذا: (فهو يُرَدْ) ثم قال في شرحه: " يُرَدُّ ولا يُقْبل ".

٣٢- والكَذِبُ المختلَقُ المصْنُوْعُ[١] عَلَــــى النَّبيِّ فهو[٢] **(الموضوعُ)**
٣٣- وقد أتَتْ كالجوْهَرِ المكنونِ سَمَّيتُها مَنْــظوْمَـــــةَ البَيْــقُوني[٣]
٣٤- فَوْقَ الثلاثِينَ بأرْبَـــعٍ أتَتْ أَبيـــاتـُـها تَمَّتْ[٤] بِخَيْرٍ خُتِــمَتْ

****
****
***

---

(١) في (هـــ): " الموضوع ".
(٢) كذا في (ز) و (ن) و (هـــ). وفي (أ) و (ب): " فذلك "، وهو أنسب للوزن.
(٣) في (ب): " البيقون " بحذف الياء .
(٤) في (ب) و (ن) و (هـــ): " ثُمَّ ".


توطئة

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه منظومةٌ لطيفةٌ من بحر الرَّجَز، سمَّاها ناظمها: " منظومة البيقوني "(١)، وقد بلغت عددُ أبياتها أربعةً وثلاثين بيتًا(٢)، وضعها الناظمُ – رحمه الله تعالى – للمبتدئين، وذكر فيها عددًا من أنواع علوم الحديث، وحدَّ كلَّ نوعٍ على سبيل الإيجاز، وقد أجاد فيها وأفاد على الرُّغْمِ من قصرها.

وقد كان من عادة العلماء قديمًا وحديثًا أنهم إذا أرادوا تدريس أصول الحديث، بدأوا بهذه المنظومة، لاحتوائها على زبدة العلم الذي يحتاجه المبتدئ، ولسهولة ألفاظها، وعذوبة معانيها.

ولعلَّ المُلاحَظَ في هذه المنظومة أنَّ ناظمَها "رحمه الله" لم يَبِنْ عن اسمه! وزمنِ تأليفهِ لها!! فلعلَّ ذلك لصدقهِ، وحُسْنِ قَصْدِهِ، فلذلك ذَاعَ صيتُها! وطار ذِكْرُها بين طلاب العلم! فتسابقوا إلى حِفْظها وعمَّ نفعُها! فجزاه الله عن طلابِ العلم خيرًا.

---

(١) قال في البيت قبل الأخير:

وقد أتَتْ كالجوْهَرِ المكنونِ　　سَمَّيتُها مَنْظوْمَةَ البَيْقُوني

(٢) قال في البيت الأخير:

فَوْقَ الثلاثينَ بأربعٍ أتَتْ　　أبياتُها تَمَّتْ بخيرٍ خُتِمَتْ

وقد قيل: إنَّ مؤلِّفها هو: طه(١)، [وقيل: عمر(٢)] بن محمد بن فتوح البيقوني الدمشقي الشافعي، والله أعلم به!!، و لم يُوْقفْ له على ترجمة(٣)! إلا ماذكره عنه الزركلي(٤) في الأعلام بأنه (دمشقيٌّ شافعيٌّ، عالمٌ بمصطلح الحديث، اشتهر بمنظومته)، وقال: عمر رضا كحالة في معجم المؤلفين(٥): (كان حَيًّا قبل ١٠٨٠هـ-١٦٦٩م ... محدِّثٌ، أصوليٌّ، له البيقونية في مصطلح الحديث).

(١) جزم به عمر رضا كحالة في معجم المؤلفين (٢/ ١٨) .

(٢) جزم به الكتاني في الرسالة المستطرفة ص٢١٨ . وأما الزركلي في الأعلام (٥/ ٦٤) فقال: " عمر أو طه بن محمد بن فتوح البيقوني...".

(٣) قال الفقيه أحمد الحموي الحنفي (ت١٠٩٨هـ): ((لم أقف للناظم رحمه الله تعالى على ترجمة يُعْلَم منها اسمه، وحاله، ولا أدري ما هذه النسبة؟ هل هي لبلدة، أو قرية، أو أبٍ، أو جدٍ)) ا.هـ

وقال الحافظ محمد بن عبد الباقي الزرقاني (ت ١١٢٢هـ): ((لم أقف له على اسم، ولا ترجمة، ولا ما هو منسوب إليه)).

وقال الحافظ الدمياطي (ت١١٤٠هـ) : ((و لم أقف له - رحمه الله - على ترجمة)).

وقال الشيخ علي الأجهوري (ت١١٩٠هـ): ((وُجِدَ بهامشِ نسخةٍ، عليها خطُّ الناظمِ ما نصه: واسمه الشيخ عمر بن الشيخ محمد بن فتوح الدمشقي الشافعي)) [ينظر حاشية الأجهوري على شرح البيقونية للزرقاني ص٢٢٨].

(٤) الأعلام (٥/ ٦٤).

(٥) معجم المؤلفين (٢/ ١٨) ط/ مؤسسة الرسالة.

شرح

المنظومة البيقونية

قوله : " بسم الله الرحمن الرحيم " :

ابتدأ المصنِّف -رحمه الله- بالبسملة هنا[(١)] ابتداءً حقيقيًا، اقتداءً بالكتاب العزيز، وامتثالًا وتأسِّيًا بالنَّبيِّ ﷺ في مراسلاته ومكاتباته، فإنه عليه الصلاة والسلام كان يبتدئ بها في مراسلاته للملوك والساسة، وجاء في الصحيحين من طريق الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس (في الحديث الطويل) وفيه: أنَّ النَّبيَّ ﷺ كتب إلى هرقل كتابًا، وفيه: بسم الله الرحمن الرحيم من محمدٍ عبدِ الله ورسوله إلى هرقل عظيم الروم ...الحديث بطوله)[(١)].

قال أبو عبد الله القرطبي في الجامع لأحكام القرآن: ((اتفقت الأمَّةُ على جواز كتبها في أول كلِّ كتاب من كتب العلم والرسائل، فإنْ كان الكتاب ديوان شعر فروى مجالد، عن الشعبي قال: (أجمعوا ألا يكتبوا أمام الشعر {بسم الله الرحمن الرحيم }، وقال الزهري: مضتْ السنة ألا يكتبوا في الشعر {بسم الله الرحمن الرحيم }، وذهب إلى رسم التسمية في أول كتب الشعر سعيد بن جبير وتابعه على ذلك أكثر المتأخرين، قال أبو بكر الخطيب: وهو الذي نختاره ونستحبه))[(٢)].

---

(١) اختلف شُرَّاح المنظومة في ذِكْرِ البسملة هنا، هل هي من وضع الناظم نفسه؟ أم مِنْ وضع مَنْ بعده؟ والذي نصَّ عليه الحافظ الزرقاني (ت١١٢٢هـ) أنها من وضع الناظم رحمه الله، ورجَّح غيره أنها من وضع الشُّرَّاح بعده!.

(١) أخرجه البخاري (٧) ومسلم (١٧٧٣) .

(٢) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (١/ ١٢٧) .

وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري: ((قد استقرَّ عملُ الأئمة المصنِّفين على افتتاح كتب العلم بالبسملة، وكذا معظم كتب الرسائل واختلف القدماء فيما إذا كان الكتاب كلُّه شعرًا ... ثم ساق الخلاف المتقدِّم آنفًا))(١)، قال أبو علي القاري في المرقاة: ((الأحسن التفصيل، بل هو الصحيح، فإنَّ الشعر حسنه حسن، وقبيحه قبيح، فيصان إيراد البسملة في الهجويّات، والهذيان، ومدائح الظلمة، ونحوها))(٢).

وللبسملة فضائل عديدة، ومن أهمِّ فضائلها:

أولًا: أنها بعض آية من القرآن الكريم في سورة النمل [الآية: ٤٧]، قال تعالى: (وإنه بسم الله الرحمن الرحيم).

ثانيًا: أنها تضمَّنت جميع الشرع كما قاله بعض السلف؛ لأنها تدل على الذات والصفات، قال القرطبي في الجامع لأحكام القرآن: ((وهذا صحيح))(٣).

ثالثًا: أنها تيجان سور القرآن العظيم، وقد رُوِي عن جعفر الصادق رحمه الله أنه قال: ((البسملة تيجان السور))(٤)، وهذا يدل على تأكيد مشروعية البداءة بها عند أول كُلِّ سورة من سور القرآن – عدا سورة التوبة – وهو قول الجمهور.

---

(١) فتح الباري (١/ ٩) .

(٢) مرقاة المفاتيح (١/ ٤٣) .

(٣) الجامع لأحكام القرآن (١/ ٩١).

(٤) الجامع لأحكام القرآن (١/ ٩٢)، والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية (١/ ٥٣)، ونزهة المجالس ومنتخب النفائس، للصفوري ص٢٩، ولم أقف على سنده .

رابعًا: أنها يشرع البداءة بها عند بعض الأمور -وليس كلِّها- ممَّا ورد به الدليل والأثر، قال الحافظ أبو عبد الله القرطبي: ((نَدَبَ الشَّرْعُ إلى ذِكْرِ البسملةِ فِي أَوَّلِ كُلِّ فِعْلٍ؛ كالأكلِ، والشُّرْبِ، والنَّحْرِ، والجِمَاعِ، والطَّهَارة[1]، وركوبِ البحرِ، إلى غير ذلك من الأفعال، قال الله تعالى: (فكلوا ممَّا ذكر اسم الله عليه)، وقال تعالى: (وقال اركبوا فيها بسم الله مجرائها ومرساها)، وقال ﷺ : (أغلقْ بابَك، واذكر اسم الله، وأَطْفِئْ مصباحك، واذكر اسم الله، وخمِّر إناءك، واذكر اسم الله، وأوك سقاءك، واذكر اسم الله)، وقال: (لو أنَّ أحدكم إذا أراد أن يأتي أهله قال: بسم الله، اللهم جنبنا الشيطان، وجنِّب الشيطان ما رزقتنا، فإنه إنْ يقدَّر بينهما ولد لم يضرَّه شيطان أبدًا)، وقال لعمر بن أبي سلمة ﵁: (ياغلام سمِّ الله، وكُلْ بيمينك، وكُلْ ممَّا يليك... إلخ) انتهى[2].

قال الناظم رحمه الله تعالى:

١- أَبدأُ بالحمْدِ مُصَلِّيًا على   مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلا

قوله" أبدأ " :

---

(١) وردت عدة أحاديث في ذكر البسملة عند الوضوء، ولا يصح منها شيء، قاله أحمد [ينظر شرح صحيح البخاري، لابن بطال (١/ ٢٣١) وسبل السلام (١/ ٥٣) والبدر المنير ٢/ ٦٩ والتلخيص الحبير ١/ ٧٢].

(٢) الجامع لأحكام القرآن (١/ ٩٧) .

الابتداء هنا ابتداءٌ إضافيٌّ، والابتداء الحقيقي كان بالبسملة، وقد تقدَّم.

قوله " الحمد " :

الحمدُ لغةً: الثناء.

واصطلاحًا: هو الثناء على الله بالصفات اللازمة، والمتعدية.

وقيل: هو الثناء على المحمود على وجه التعظيم، فإن خلا الوصف عن المحبة والتعظيم فهو مدحٌ لا حمدٌ، ومن هنا يظهر الفرق بينهما.

ولا يوصف بالحمد المطلق إلا الله جلَّ وعلا، فهو المحمود حمدًا مطلقًا على كلِّ حال.

واختلفوا: هل الحمد والشكر بمعنى واحدٍ، أم أنَّ بينهما فرقًا؟

والتحقيق[1]؛ أنَّ بينهما عمومًا وخصوصًا من وجه، فالحمد أعمُّ سببًا وأخصُّ متعلَّقًا، والشكر على عكسه.

---

(١) ينظر "الكشاف عن حقائق التنزيل، وعيون الأقاويل، في وجوه التأويل" للزمخشري (١/ ٥٢) ومجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (١١/ ١٣٤،١٣٣)، وعدة الصابرين، لابن القيم ص١٢٣، وتفسير ابن كثير (١/ ١٢٨)، والمفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، للقرطبي (١/ ١٠)، وتفسير البيضاوي ص٤٢، وتفسير روح المعاني (١٢/ ١٨) وغيرها.

ومعناه؛ أنَّ الحمد أعمُّ من حيث السبب، لأنـه يشـرع ابتـداءً وبسبب. وأما الشكر فلا يكون إلا لسبب وهـو حـدوث النعمـة أو تجدُّدها.

وأما كونه أخصّ مُتعلَّقًا؛ فلأنه يكون باللسان، والقلب – ولـو بدون عمل الجوارح –، وأما الشكرُ فلا يكون إلا بالثلاثة معًا، فلأجـل هذا كان الشكرُ أعمَّ منه من هذه الحيثية، وفي هذا المعنى يقول الشاعر:

أفادتكم النعماء مني ثلاثةٌ يدي، ولساني، والضمير المحجَّبا

قوله "مُصلِّيًا " :

اقتداءً بالله وملائكته حيث قال الله تعـالى: ﴿ إنَّ الله وملائكتـه يصلون على النَّبيِّ .. الآية ﴾[١].

واختلفوا في معنى الصلاة عليه ﷺ :

فنقل البخاري عن أبي العالية (مُعلَّقًا) قوله: (صلاة الله: ثناؤه عليه عند الملائكة، وصلاة الملائكة الدعاء)[٢].

ونقل الترمذيُّ في السنن عن الثوري وغيره من أهل العلـم أنهـم يقولون: (صلاةُ الربِّ الرحمة، وصلاةُ الملائكة الاستغفار)[٣].

---

(١) سورة الأحزاب: آية رقم (٥٦) .

(٢) ذكره البخاري في كتاب التفسير: باب قوله "إنَّ الله وملائكته يصلُّون على النبيِّ يا أيها الذين آمنوا صلُّوا عليه وسلِّموا تسليماً".

(٣) جامع الترمذي (٢/ ٣٥٥).

قال الحافظ ابن كثير: ((قد يقال: لا منافاة بين القـــولين، والله أعلم))[٤].

واستبعد ابن القيم تفسير الصلاة عليه بالرحمة، ورجَّحَ في ذلك قول أبي العالية رحمه الله[٥]، وكذا ابن حجر رجَّح قول أبي العالية أيضًا، فقال: ((وأولى الأقوال ما تقدَّم عن أبي العالية))[٦].

قلت: وهذا القولُ هو الذي عليه أكثر المتأخرين؛ والله أعلم.

ويُلحظ على الناظم هنا؛ أنه ذكر الصلاة على النَّبيِّ ﷺ ولم يذكر التسليم عليه كما ذكره الله تعالى في قوله:﴿ يا أيها الذين آمنوا صلُّوا عليه وسَلِّمُوا تسليمًا ﴾[١] فأمر الله بالصلاة والسلام عليه معًا، وهو أولى. بـــل عدَّ بعض أهل العلم إفراد الصلاة عليه دون السلام مكروهًا، وهو قـــول النووي، واختاره ابن حجر إنْ لم يكن سلَّم عليه أصلًا[٢].

قوله " محمدٍ خير نبيٍّ أُرسلا " :

(٤) تفسير ابن كثير (٣/ ٥٠٢ سورة الأحزاب: آية ٤١).

(٥) جلاء الأفهام، لابن القيم (ص١٦٦).

(٦) فتح الباري (١١/ ١٥٦).

(١) سورة الأحزاب: آية رقم (٥٦) .

(٢) القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع، للحافظ السخاوي ص٢٦، وقد رجَّح السخاوي عدم الكراهـــة، وهو الصواب .

نقل شيخ الإسلام ابن تيمية الإجماع على أنَّ مُحمَّدًا هو خير الرسل[٣]، ولأجل أنه خير الرسل، فقد توافرت له بعض الخصائص التي لم تحصل لنبيٍّ قبله منها :

١- أنَّ الله جل وعلا يصلي عليه وملائكته، فقال سبحانه: ﴿إنَّ الله وملائكته يصلُّون على النَّبيِّ ﴾[٤].

٢- أنَّ الله أمر عباده بالصلاة والسلام عليه، فقال عزَّ من قائل: ﴿يا أيها الذين آمنوا صلُّوا عليه وسلِّموا تسليمًا﴾[٥].

٣- أنَّ الله عز وجل ناداهُ بالرسول، وبالنَّبيِّ، وهذا لم يحصل لنبيٍّ غيره، قال تعالى: ﴿ يا أيها الرسول بلِّغ ما أُنزل إليك ﴾[١]، وقال: ﴿ يا أيها النَّبيُّ لم تحرم ما احل الله لك ﴾[٢].

٤- أنَّ الله جلا وعلا قد غَفَرَ له ما تقدَّم من ذنبه وما تأخَّر، كما في حديث عائشة[٣]، وأنس[٤] في الصحيحين وغيرهما .

٥- أنَّه سيدُ المرسلين، فقد قال ﷺ: (أنا سيِّد ولد آدم يوم القيامة)[٥]. وقال أيضًا: (آدم ومن دونه تحت لوائي يوم القيامة ولا فخر)[٦].

---

(٣) الاختيارات ص٥٧ .
(٤) سورة الأحزاب: آية رقم (٥٦) .
(٥) سورة الأحزاب: آية رقم (٥٦) .
(١) سورة المائدة: آية رقم (٦٧) .
(٢) سورة التحريم: آية رقم (١) .
(٣) أخرجه البخاري (٢٠) ومسلم (١١١٠- ٢٨٢٠) .
(٤) أخرجه البخاري (٤٢٠٦) ومسلم (١٩٣، ١٩٤) .
(٥) جزء من حديث أبي هريرة في صحيح مسلم (٢٢٧٨).

٦- أنه أول شَافع، وأول مُشفِّع كما قال عليه الصلاة والسلام: (وأنا أول شَافع، وأول مُشفِّع)[٥] .

٧- أنَّ معجزته عليه الصلاة والسلام -وهي القرآن الكريم- باقيةٌ إلى يوم القيامة، بخلاف غيره من الأنبياء والمرسلين فإنَّ معجزاتهم قد تصرَّمت وانقرضت[٧].

٨- أنَّ الله تعالى أرسله إلى الثقلين - الجن والإنس - كافة، وكان كلُّ نبي يبعث إلى قومه خاصة كما في حديث جابر بن عبد الله ﷺ: (وكان النَّبيُّ يبعث إلى قومه خاصة، وبعثت إلى الناس كافة) متفق عليه[١].

وهناك خصائص عديدة جعلته - عليه الصلاة والسلام- خير الأنبياء والرسل، بل خير الثقلين معًا ليس هنا محلُّ بسطها، فمن رامها فلينظر كتاب بداية السُّول في تفضيل الرسول ﷺ، للعز بن عبد السلام، وكتاب (مرشد المحتار إلى خصائص المختار) للحافظ شمس الدين محمد بن علي بن طولون المتوفى سنة ٩٥٣ هـ. وكتاب الخصائص، للإمام السيوطي، وكتاب (كشف الغمة ببيان خصائص رسول الله ﷺ والأمة) لأبي الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني " معاصر ".

---

(٦) جزء من حديث طويل أخرجه الطيالسي (٣٥٣/١) وأحمد (٢٨١/١، ٢٩٥) وعبد بن حميد (٦٩٥) من طريق حماد بن سلمة عن علي بن زيد بن جدعان عن أبي نضرة عن ابن عباس. وإسناده ضعيف لحال علي بن زيد فإنه ضعيف الحديث .

(٥) جزء من حديث أبي هريرة في صحيح مسلم (٢٢٧٨).

(٧) وقد قال عليه الصلاة والسلام: (ما من الأنبياء من نبي إلا وقد أُعطي من الآيات ما مثله آمن عليه البشر، وإنما كان الذي أُوتيت وحياً أوحى الله إليَّ) متفق عليه من حديث أبي هريرة .

(١) البخاري (٣٣٥) ومسلم (٥٢١) .

حكم الصلاة على النَّبيِّ ﷺ :

اختلف العلماء في هذه المسألة على أقوال[١]، أشهرها :

القول الأول: أنه تجب في المجلس الواحد مرةً واحدةً، ولو تكرَّر ذكره مِرارًا ، وهو مروي عن الأوزاعي، والزمخشري وحكاه الترمذي عن بعض أهل العلم و لم يسمِّهمْ.

القول الثاني: أنها مستحبة ، وقد حكى الطبري الإجماع عليه، ولا يصح هذا الإجماع .

القول الثالث: أنها تجب في الصلاة دون غيرها، واختلف أصحاب هذا القول في تعيين محلِّها من الصلاة.

القول الربع: أنها تجب في العمر مرةً واحدةً كـ كلمة التوحيد، وهو مروي عن أبي حنيفة، وقال به ابن حزم، ونقل القاضي عياض وابن عبد البر أنه قول جمهور الأمة.

القول الخامس: أنها تجب كلَّما ذُكِرَ عليه الصلاة والسلام، ولو تعدَّد ذلك في المجلس الواحد، وهذا قول أبي جعفر الطحاوي، وطائفة من الحنفية، ورجَّحه بعض المعاصرين.

---

[١] حكى هذه الأقوال بتوسع الحافظ السخاوي في كتابه (القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع ص١٥-٢٥)

أقسام علوم الحديث

٢- وَذِيْ مِنْ أَقْسَامِ الحديْثِ عِدَّة   وكُـــلُّ وَاحِـــدٍ أَتَى وَحَدَّهْ

قوله "وذي من أقسام الحديث عِدَّة " :

ذكر الناظم في هذه المنظومة اثنين وثلاثين نوعًا من أنواع علـــوم الحديث(١)، وكان ابن الصلاح قد ذكر في مقدمته سبعةً وستين نوعًـــا، ومنهم من ذكر أكثر من ذلك.

قوله " وكلُّ واحـــدٍ أتـــــى وحدَّه" :

" أتى " أي سيأتي، وهذا باعتبار أنه كتب هذه المقدمة أوَّلًا.

وقد يُقال إنَّ معناها على حالها (أي للماضي)، فيكون قد كتـــب هذه المقدمة بعد الانتهاء من المنظومة(١).

قوله "وحدَّه ": يعني تعريفه.

وتعريفُ الحديثِ في اصطلاح المحدِّثين، هو: ما أُضيف إلى النَّبيِّ ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ أو صِفةٍ خَلْقيةٍ أو خُلُقية.

---

(١) على اعتبار جعل المتفق والمفترق نوعاً واحداً، وكذا المؤتلف والمختلف نوعاً واحداً، فإنْ جُعِلا اثـــنين اثـــنين فيكون عدد أنواع علوم الحديث التي ذكرها الناظم أربعةً وثلاثين نوعاً.

(١) الأصل في اللغة العربية أنْ يكون الفعل الماضي دالاً على الزمن الماضي، لكنْ قد يدل على الزمن المســـتقبل في حالاتٍ كثيرة، منها: إذا اقتضى طلباً (أي دعاءً) مثل: ساعدك الله، أو تضمَّن وعْداً مثل: إنا أعطيناك الكوثر، أو تضمن رجاءً يقع في المستقبل مثل: عسى الله أنْ يأتي بالفتح [ينظر للاستزادة النحو الوافي، لعباس حسن ١/ ٥٣].

وينقسم الحديث من حيث التكوين إلى قسمين:

القسم الأول: سند، وهو سلسلة الرواة الموصلة إلى المتن، أو بعبارة أخرى: (حكاية الطريق الموصلة إلى المتن)، ولعلها أجود عبارةً من الأولى.

القسم الثاني: متن، وهو ما ينتهي إليه السند من قول الرسول ﷺ أو قول الصحابي.

وينقسم الحديث أيضًا من حيث القبول والرد إلى قسمين:

القسم الأول : مقبول.

القسم الثاني : مردود.

فالمتقدمون قسَّموا الحديث إلى:"صحيح، وضعيف"، ويعنون بالصحيح المقبول، وبالضعيف المردود، ولذا قال ابن كثير: هذا التقسيم بالنسبة لما في نفس الأمر، فليس هناك إلا صحيح وكذب". وهم يريدون بالصحيح الصحيح لذاته ، ولغيره ، والحسن لذاته، ولغيره. ويريدون بالضعيف الضعيف وما دونه.

لكنْ أفاد شيخ الإسلام ابن تيمية في المجموع(١) أنَّ الحسن لغيره "الموجود عند الترمذي ومن تأخَّر" يدرجه المتقدِّمون ضمن الحديث

---

(١) مجموع الفتاوى (١٨/ ٢٤٩)، وانظر قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة له ص٨٨. وللحافظ ابن رجب في شرح العلل (١/ ٣٤٤) وابن القيم في إعلام الموقعين (١/ ٣١) والفروسية ص٦٧ كلامٌ جميلٌ يوضِّحان فيه أنَّ الحديث الضعيف الذي يأخذ به الإمام أحمد هو أحد قسمي الحديث الحسن، وهو قريبٌ من مراد الإمام الترمذي بالحديث الحسن.

الضعيف، وأنه هو المعنيُّ عندهم في مسألة (جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال والترغيب والترهيب)[١].

ثم جاء الترمذي واصطلح على تقسيم الحديث إلى :

صحيح ، وحسن ، وضعيف .

ومصطلح الحسن لم يكن مشهورًا عند المتقدمين بهذا الاعتبار كما اشتهر عند المتأخرين -وإنْ كان موجودًا بقلّةٍ عندهم، وربما اختلفت إطلاقاته أيضًا[٢]، ويُعرف ذلك بحسب السِّياق- وإنما الذي أشهره الإمام الترمذي رحمه الله في كتابه "الجامع".

تعريف مصطلح الحديث :

هو علمٌ بقواعد يعرف بها أحوال السند والمتن.

ويُسَمَّى : علم الحديث، وعلم أصول الحديث، وعلم مصطلح الحديث، وعلم دراية الحديث.

(١) وهذه المسألة - أعني بها جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، والترغيب والترهيب - اختلف فيها العلماء قديماً وحديثاً، والقول بالجواز أظهر، وهو قول الإمام أحمد، وابن مهدي، وأبي داود، وابن عبد البر، وابن قدامة، وابن كثير، والسيوطي، وغيرهم. ونقل الخطيب البغدادي في الكفاية ص١٣٤ أنه قول سفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وأبي زكريا العنبري، وذكر النووي في الأذكار ص٢٨ أنه قول العلماء من المحدِّثين والفقهاء وغيرهم، بل بالغ حين نقل في مقدمة الأربعين النووية الاتفاق عليه، كما نقله أيضاً الملا علي قاري في الأسرار المرفوعة ص٣١٥ .

(٢) كما سيأتي في مبحث الحديث الحسن.

فائدته :

معرفة ما يُقبل و يُردُّ من الأحاديث، والآثار.

موضوعه :

معرفة حال الراوي والمروي من حيث القبول والـرد . أو يقـال بعبارة أخرى: معرفة السند والمتن من حيث القبول والرد.

الحديث الصحيح

٣– أولها الصحيحُ وهو ما اتَّصلْ إسنادهُ ولَـمْ يشذَّ أو يُعـَلّ

٤– يَرْويهِ عَدْلٌ ضَابِطٌ عَنْ مِثْـلِهِ مُعْتَـمَدٌ فِيْ ضَبْطِهِ وَنَقْلِـهِ

ابتدأ الناظم هنا بالحديث الصحيح لعلو رتبته، وهو ينقسم عند المحـدِّثين إلى صحيحٍ لذاتهِ –وهو الذي ذكره المؤلِّف هنا– وصحيحٍ لغيره، وسيأتي ذكره في الشرح.

وعرَّف المؤلِّف الصحيح لذاته بأنَّه:

(ما رواه عدلٌ معتمدٌ في ضبطه عن مثلهِ بسندٍ متصلٍ، وسَلِم مـن الشذوذ، والعلة).

وهذا التعريف استقاه الناظم من تحرير الحافظ ابن حجر له في النخبة حين قال: ((وخبر الآحاد بنقل عدلٍ تام الضبط متصل السند، غير معلل، ولا شاذ، هو الصحيح لذاته))[١].

وقد سُبِق الحافظ نفسه إلى هذا التعريف، حيث عرَّفه الحافظ ابن الصلاح في المقدِّمة بقوله: (هو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذًا، ولا معللًا)[٢] بيدَ أنَّ الحافظ ابن حجر قد زاد عليه بـ قيد " تمام الضبط "، وهو معنى قول الناظم هنا " معتمدٌ في ضبطه ونقله " .

على أنَّ القيد بـ (تمام الضبط) نسبيٌّ، لا يعني عدم الغَلَط، فإنَّ ذلك عزيزٌ لا يَسْلَمُ منه أحدٌ، لذا فإنَّ التعبير بـ (الضابط) فقط كما عرَّفه به ابن الصلاح أدقُّ وأليق؛ والله أعلم .

قوله "ما اتَّصل إسناده " :

الاتصال ضد الانقطاع، ومعناه: (أنْ يسمعَ كلُّ راوٍ من شيخه – المذكور في السند– بلا واسطة).

ويُعْرَف الاتصالُ بين الرواة بأحدِ أمور:

الأول: بتصريح الراوي نفسه بالسماع بإحدى صيغه كـ سمعت، وحدثني وشبههما، شريطة أنْ يصحَّ الإسناد إليه.

---

(١) نزهة النظر، ت: الرحيلي ص٦٧ .

(٢) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح ص٢٠ ، وقد ذكر ابنُ الصلاح بأنه استقى هذا التعريف من الإمام مسلم في مقدِّمة صحيحه [ينظر تدريب الراوي ١/ ٦٧].

الثاني: بتصريح أحد الأئمة المطَّلعين بسماعه من شيخه.

الثالث: بالقرائن الدالة عليه.

قوله " ولم يَشِذَّ أو يُعَل ":

أي لم يدخله شذوذٌ، و لم يطرأ عليه علةٌ.

والمقصود بالشذوذ؛ هو ماخالف فيه الثقة من هو أوثق، أو أكثر عددًا منه، على نحو ما ذكره الإمام الشافعي في تعريف الشاذ[1].

وأمَّا العلة فالمراد بها هنا؛ الخفية كـ التدليس، والإرسال الخفي، ووصل المرسل، ووقف المرفوع، ونحو ذلك.

وأما العلةُ الظاهرة فليست مرادة هنا، لأنها خرجت بقوله "يرويه عدلٌ ضابطٌ" ، إذْ لا يكون عدلًا حتى يسلم من أسباب الفسق، ولا ضابطًا حتى يسلم من الغفلة، وسوء الحفظ ونحوهما[2].

قوله " يرويه عدلٌ " :

العدل عرَّفه أهل الاصطلاح بأنه: "المسلمُ المكلَّف السالم من أسباب الفسق، وخوارم المروءة".

وقال بعضهم: "من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى، وتصرفه عن خوارم المروءة".

---

(١) معرفة علوم الحديث، للحاكم ص١١٩ .

(٢) هذا من حيث التنظير، وأما من حيث التطبيق والواقع فقد كان المحدِّثون الأوائل يُعلُّون الأحاديث بعلل (ظاهرة، وخفية)، ويذكرون في كتبهم (المصنَّفة في العلل) النوعين معاً، كما سيأتي .

والمراد بالتقوى هنا؛ هي: اجتناب الأعمال السيئة من الشرك وغيره.

وقيل هي: (أنْ تعبد الله على نور من الله ترجو ثواب الله وتجتنب ما نهى الله عنه على نور من الله تخشى عقاب الله) .

وفي قوله: "عدلٌ ": يُخرِجُ الكذَّابَ، والمتَّهمَ بالكذبِ، والمجهولَ بنوعيه.

ومن هنا؛ فالأقرب – من حيث الصناعة الحديثية – أنْ يقال في تعريف العدل: (هو المسلم، المكلَّف، السالم من الكذب، والتهمة به، ومن الجهالة بنوعيها)، وأما التعريف المتقدِّم فهو أقرب إلى الاصطلاح الفقهي منه إلى الاصطلاح الحديثي، والله أعلم.

والفرق بين الكذَّاب والمتَّهم بالكذب عند المحدِّثين؛ أنَّ الكذَّاب هو من يكذب في حديث الرسول الله ﷺ (وحديثهُ عند أهل العلم موضوعٌ).

والمتَّهمُ بالكذبِ هو الذي يكذبُ في حديثِ الناس، فيكون مُتَّهَمًا بالكذب على الرسول ﷺ ، أو يتفرد بحديثٍ يكون مُخالِفًا للقواعد المعلومة، ولا يُتَّهم به أحدٌ غيره[1] (وحديثهُ عندهم ضعيفٌ جدًّا).

قوله " ضابطٌ " :

(١) نزهة النظر، ت: الرحيلي ص١٠٦.

الضبط نوعان، ويكفي في الراوي أحدهما، وهما:

النوع الأول: ضبط الصدر = وهو أنْ يثبِّتَ ما سمعه في صدره بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء.

النوع الثاني: ضبط الكتاب = وهو صيانته لديه من أول ما سمعه من شيخه وكتب عنه إلى أنْ يحدِّثَ منه.

والذي يجمع بين النوعين فذلك نورٌ على نور، وبهذا اشتهر بعض الأئمة ممَّن عُرِف بالضبط والإتقان، والأعجب منه أنْ تجد أحدهم - ممَّن وُصِف بضبط النوعين - لا يحدِّث إلا من كتابه زيادةً في الضبط، وتورعًا عن الوقوع في الخطأ كما عُرِف ذلك عن الإمام عبد الله بن المبارك، والإمام أحمد، وغيرهما[1].

ويُعرف الراوي بالضبط؛ حين تُعْرضُ رواياته على روايات الثقات، فإنْ وافقهم كان كذلك، وإنْ خالفهم وكثرت المخالفة لهم كان غير ضابطٍ .

قوله " عن مثله " :

أي بأنْ يسمعَ كلُّ شيخٍ عمَّن فوقه .

---

(١) قال الإمام أحمد: ((ما كان أقلَّ سقطاً من ابن المبارك، كان رجلاً يحدِّث من كتابه، ومن حدَّث من كتابٍ لايكاد يكون له سقط كبير شيء)) [المعرفة، ليعقوب الفسوي ٢/ ١٩٧]، وقال علي بن المديني: ((ليس من أصحابنا أحفظ من أبي عبد الله أحمد بن حنبل، وبلغني أنه لا يحدث إلا من كتاب، ولنا فيه أسوة)) [مقدمة الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم ص٢٩٥].

قوله " معتمدٌ في ضبطه ونقله " :

أي موثوق في ضبطه ونقله، ومعنى (ضبطه) أي تحمُّله للحــديث، و(نقله) أي أداؤه له، فإذا جمع الراوي بين الأمرين أصبح ثقةً ضابطًا عند المحدِّثين.

وبالجملة؛ فالحديث إذا اجتمعت فيه هذه الشروط الخمسة: (عدالة الرواة، وتمام الضبط، واتصال السند، والسلامة مــن الشــذوذ، والعلة) عُدَّ صحيحًا بإجماع المحدِّثين[١] .

مراتب الحديث الصحيح:

قسَّم بعض العلماء مراتب الحديث الصحيح حسب الأشــرف إلى سبعة أقسام[٢]، وهي على النحو التالي:

١- المتفق عليه

٢- ما انفرد به البخاري.

٣- ما انفرد به مسلم.

٤- ما كان على شرطهما و لم يخرجاه.

٥- ما كان على شرط البخاري و لم يخرجه.

٦- ما كان على شرط مسلم و لم يخرجه.

---

(١) انظر الموقظة بتحقيق أبي غدة ص٢٤ ، والباعث الحثيث ص٢٠ .

(٢) الاقتراح، لابن دقيق ص٣١٥ والتبصرة والتذكرة، للعراقي (١/ ٦٤) وفتح المغيث، للسخاوي (١/ ٥٦).

٧- ما كان صحيحًا و لم يكن في صحيحي (البخاري ومسلم)، ولا على شرطهما.

وفي رأيي؛ أنه لاينبغي أنْ تُقَسَّم مراتب الحديث الصحيح حسب مصادرها كما هنا، وإنما بالنظر إلى الأوصاف العليا في كلِّ حديثٍ منها، لأنه إذا كانت الأحاديث في المصدر الواحد ليست متساوية في القوة، فكيف يُعْطَى ذلك المصدر درجةً واحدةً في تقييم أحاديثه على بقية المصادر؟!!.

ولا يخفى أيضًا؛ أنه ليس كلُّ مافي الصحيحين هو أقوى مما انفرد به أحدهما، بل ليس كلُّ ما فيهما – أو في أحدهما – هو أقوى مما ليس فيهما، لأنه قد وُجِدَ من الأحاديث التي ليست في الصحيحين ما قد توافرت فيهما أعلى أوصاف الحديث الصحيح من ضبط الرواة، وعدالتهم، واتصال الإسناد ما لا تجده في بعض كتب الصحاح؛ والله أعلم.

الحديث الصحيح نوعان:

صحيح لذاته، وصحيح لغيره.

والصحيح لذاته: ما ذكره الناظم آنفًا.

والصحيح لغيره: هو الحسن لذاته إذا تعدَّدت طرقه، وسيأتي حدُّ الحديث الحسن.

الحديث الحسن

٥- والحسنُ المعروفُ طُرْقًا وغَدَتْ رِجَالُهُ لا كالصحيحِ اشتهرتْ

تعريفه لغةً، واصطلاحًا:

لغةً: صفة مشبهة من الحسن، وهو الجمال.

واصطلاحًا: اختلف العلماء في تعريفه على أقوال، وأشهرها قولان :

القول الأول: ما ذكره الناظمُ آنفًا، وهو يشبه ما اختاره الإمام الخطابي في معالم السنن **حين قال في تعريفه:**

(هو ما عُرِف مخرجهُ واشتهر رجالهُ وعليه مدارُ أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء)[١].

ولكن انتقد هذا التعريف كثيرٌ من العلماء كـ ابن دقيق العيد[٢]، وابن الصلاح[٣]، والذهبي[٤]، وابن كثير[٥]، وابن الملقن[٦]، وابن حجر[٧] وغيرهم.

(١) معالم السنن (١/ ١١).

(٢) الاقتراح ص١٩١ .

(٣) المقدِّمة مع التقييد والإيضاح ص٢٦ .

(٤) الموقظة ص١٥ .

(٥) شرح اختصار علوم الحديث ص٣٧ .

(٦) المقنع (١/ ٨٣) .

(٧) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٢٠١).

القول الثاني: ما ذكره أبو عمرو بن الصلاح[١] وحرَّره الحافظ ابن حجر[٢] بقوله: (ما رواه عدلٌ، خفيفُ الضبط، بسندٍ متصلٍ، وسلم من الشذوذ، والعلة)، وهذا أدقُّ التعاريف، وأجودها.

أنواع الحديث الحسن :

النوع الأول : الحسن لذاته، وقد تقدَّم تعريفه.

ومن أمثلته :

حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وحديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده إذا لم يتفردا أو يخالفا من هو أوثق منهما.

النوع الثاني: الحسن لغيره، وعرَّفه المتأخرون بأنه: الضعيف -ضعفًا يسيرًا- إذا تعدَّدتْ طرقه[٣].

مراتب الحديث الحسن:

ذكر الحافظ الذهبي في الموقظة[٤] مراتب الحديث الحسن، فجعلها مرتبتين:

---

(١) المقدِّمة مع التقييد والإيضاح ص٢٦ .

(٢) نزهة النظر، ت: الرحيلي ص٧٨ .

(٣) انظر ما تقدَّم من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية حول الحديث الحسن ص١٩ .

(٤) الموقطة ص٣٢

المرتبة الأولى: هي التي يُتَنازع فيها بين الصحة والحسن، ويصدق عليها في تعبير المتأخرين بــ (الحسن لذاته)، ومثَّل له بــ: حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ومحمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة، ونحو هذه الأسانيد.

المرتبة الثانية: هي التي يُتَنازع فيها بين الحسن والضعف، وهي التي يصدق عليها في تعبير المتأخرين بــ (الحسن لغيره)، ومثَّل له بــ: بحديث عاصم بن ضمرة، وحجاج بن أرطاة، وخصيف، ونحوهم.

حجية الحديث الحسن:

أولًا/ الحديث الحسن لذاته: نصَّ كثيرٌ من أهل العلم على حجية الحديث (الحسن لذاته)، وأنه كالصحيح في الاحتجاج به -وإنْ كان دونه في المرتبة-، ونسبوا هذا القول إلى جمهور أهل العلم(١)، بل نقل الحافظُ ابن الصلاح – وأقرَّه ابن حجر في النكت(٢) - الاتفاق عليه(٣).

---

(١) ينظر كلام النووي في إرشاد طلاب الحقائق (١/ ١٤١) وابن تيمية في مجموع الفتاوى (٢٤/ ٣٥١) وابن القيم في تهذيب مختصر سنن أبي داود (٣/ ٤٢١) والذهبي في السير (١٣/ ٢١٤).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٤٠١) .

(٣) وكذا نقله أيضاً؛ الحافظ السيوطي في البحر الذي زخر (٣/ ١٠٤٨).

وانظر معالجة الأخ الدكتور خالد بن منصور الدريس لدعوى الاتفاق هذه في كتابه " الحديث الحسن لذاته، ولغيره، دراسة استقرائية نقدية " ص٢٠٦١.

ثانيًا/ الحديث الحسن لغيره: اختلف العلماء في حجية الحديث الحسن لغيره[١] في العقائد، والأحكام: فذهب جمهور المتأخرين إلى القول بحجيته، وممَّن نُقِل عنه الاحتجاج به: الحافظ عبد القادر الرهاوي[٢]، وابن الصلاح[٣]، والنووي[٤]، وزين الدين العراقي[٥]، وابن حجر[٦]، والسخاوي[٧]، والسيوطي[٨]، وزكريا الأنصاري[٩]، وغيرهم.

واختار ابن حزم إلى عدم الاعتداد به مطلقًا لا في العقائد، والأحكام، ولا في الفضائل والرِّقاق[١٠]. ووافقه ابن القطان الفاسي فيما نقله عنه الحافظ ابن حجر في النكت، ومال إليه[١١].

ومن خلال النظر في كتب المتقدِّمين يتبيَّنُ لي؛ أنَّ عملهم قائمٌ على التشديد في أحاديث العقائد، والحلال والحرام، وعدم الاعتداد بالحسن لغيره في هذه الأبواب، لأنهم كانوا يعدّونه في عداد الأحاديث

---

(١) وأعني به الحديث الضعيف المعتضد بضعيفٍ مثله، أو نحوه .
(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي (١/ ٣٢٩، ٣٣٠).
(٣) علوم الحديث ص٢٧ .
(٤) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير ص٢١ .
(٥) شرح ألفية العراقي المسمَّاه: التبصرة والتذكرة (١/ ٩٠، ٩١).
(٦) نزهة النظر، ت: الرحيلي ص١٢٩، ١٣٠ وسيأتي ما يخالفه من الميل للرأي الثاني.
(٧) فتح المغيث (١/ ٨٦، ٨٧).
(٨) تدريب الراوي (١/ ١٦٠).
(٩) فتح الباقي على ألفية العراقي (١/ ٩٠، ٩١).
(١٠) نقله عنه الزركشي في النكت (١/ ٣٢٢).
(١١) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٤٠١، ٤٠٣).

الضعيفة كما تقدَّمتْ الإشارة إليه[١]، وأما ماكان في بـــاب الفضـــائل، والرغائب، ونحوها، فكانوا يتسامحون في روايته، والعمل به، والله أعلم[٢].

إطلاق وصف الحديث بـــ ((الحسن)) عند المتقدِّمين:

وُجِدَ وصفُ الحديث بـــ ((الحسن)) عند الأئمة المتقدِّمين كـــــ الشافعي، وأحمد، وعلي بن المديني، والبخاري، وأبي حاتم، وأبي زرعـــة، والدارقطني وغيرهم[٣] - وإنْ لم يشتهر كشـــهرته عنـــد المتـــأخرين - ووصفوا به عدة أحاديث هي عند التأمل تعود في واقع أمرها على أحـــدِ معنيين:

المعنى الأول = الغرابة والتفرد، وإنْ شئت قُلْ " النكارة ":
ومثاله؛ قول شعبة لما سئل لِـــمَ لَـــمْ تروِ عن عبد الملك بن أبي ســـليمان وهو حسن الحديث قال: " من حسنها فررت "[٤].

---

(١) انظر حاشية ص٣١ .

(٢) ينظر نصوص الأئمة فيما ورد عنهم في هذا الباب في: المحدِّث الفاصل ص٤٠٦، والكفايـــة ص١٣٣، ١٣٤، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٩١)، وشرح العلل لابن رجب (١/ ٧٣) وغيرها.

(٣) باستثناء الإمام الترمذي، فإنَّ له منهجاً خاصاً فيه اصطلح عليه، قال – رحمه الله -: ((وما ذكرنـــا في هـــذا الكتاب حديثٌ حسن، فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا، كلُّ حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذاك، فهو عندنا حديثٌ حسن)) [علل الترمذي الملحق بالجامع ٥/٧٥٨].

(٤) تهذيب التهذيب (٦/ ٣٩٧).

وكذا قول أبي حاتم في ترجمة عبد العزيز بن عبيد الله بن حمزة: ((هو عندي عجيب ضعيف منكر الحديث، ينكر حديثه، ويروى أحاديث مناكير، ويروي أحاديث حِسَانًا))[١].

وسأل البرقاني الدارقطني عن حديث الفضل بن موسى عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند عن ثور عن عكرمة عن ابن عباس قال: (كان النَّبيُّ ﷺ يلحظ في صلاته يمينًا وشمالًا)؟ فقال: ليس بصحيح.

فقال البرقاني : إسناده حسن، حدَّث به عن الفضل جماعة؟!

فقال : إي والله حسن، إلا أنَّ له علة حدَّث به وكيع عن عبد الله بن سعيد عن ثور عن رجل عن النَّبيِّ ﷺ [٢].

المعنى الثاني = الصحة والثبوت:

ومن أمثلته :

١) قول الشافعي رحمه الله عن حديث ابن عمر: ((ارتقيتُ فوقَ ظهرِ بيتِ حفصة لبعض حاجتي... إلخ الحديث)) المخرَّج في الصحيحين[٣]. قال: ((حسن الإسناد))[٤].

---

(١) الجرح والتعديل (٥/ ٣٨٧).

(٢) سؤالات البرقاني للدراقطني برقم (٤٨).

(٣) البخاري (١٤٨) ومسلم (٢٦٦) وتمامه: ((فرأيت رسول الله ﷺ يقضي حاجته، مستدبر القبلة، مستقبل الشام)).

(٤) اختلاف الحديث ص٢٢٨ .

٢) وقوله أيضًا عن حديث أبي بكـرة رضي الله عنه المخـرَّج في صـحيح البخاري، وفيه: (أنه ركع دون الصـف... الحـديث)[١]. قال:((إسناده حسن))[٢].

٣) وقول البخاري عن حديث أبي هريرة أنَّ النَّبيَّ ﷺ صلَّى على قبرٍ بعدما دفن. قال: ((هو حديثٌ حسن))[٣]. وهو مع هذا قـد أخرجه في صحيحه، وأخرجه مسلم أيضًا[٤].

الحديث الضعيف

٦- وكلُّ ما عن رُتْبَةِ الحُسْنِ قَصُرْ فهو الضعيفُ وهو أقسامًا كثُرْ

قوله "قَصُرَ": يعني قَلَّ.

وقوله "فهو الضعيف": أي فهذا تعريف الحديث الضعيف في اصـطلاح المحدِّثين.

وهذا التعريف الذي ذكره الناظم آنفًا؛ هو الذي اختاره الحـافظ العراقي في ألفيته حين قال:

(١) البخاري (٧٨٣) ولفظه: ((أنه انتهى إلى النبي ﷺ وهو راكع، فركع قبل أن يصل إلى الصف، فذكر ذلـك للنبي ﷺ فقال: زادك الله حرصاً ولا تعد)).

(٢) اختلاف الحديث ص١٨١ .

(٣) العلل الكبير ص١٤٧ .

(٤) البخاري (٤٥٨) ومسلم (٩٥٦) .

أما الضعيفُ فهو ما لم يبلغِ   مرتبةَ الحسنِ، وإنْ بَسْطٌ بُغِي[(١)]

وقيل في تعريفه أيضًا: (هو ما لم تجتمع فيه صفات الحديث الحسن، ولا الحديث الصحيح بفقد شرط من شروطه) وهذا اختيار ابن الصلاح[(٢)]، والنووي[(٣)] وغيرهما .

وانتقده العراقي بعدم الحاجة إلى قيد الصحيح؛ لأنَّ كلَّ ما قصر عن رتبة الحسن، فهو عن رتبة الصحيح أقصر[(٤)].

لذا حاول الحافظ ابن حجر أنْ يأتي بتعريف يَسْلَمْ من اعتراض شيخه العراقي وغيره، فقال: ((هو ما لم تجتمع فيه صفات القبول))[(٥)].

وفي رأيي؛ أنَّ تعريف الناظم -وقبله العراقي- أدقُّ، والحافظَ ابن حجر لم يَسْلَمْ من الاعتراض الذي فرَّ منه غير أنَّ عبارته أخصر.

وأما تعريف "الضعيف" من حيث اللغة؛ فهو على وزن فعيل، وهو ضد القوي. و"الضعف" يُقْرأ بالضَمِّ والفتح، فالضمُّ لغة قريش، والفتحُ لغة تميم، وهما يستعملان لضعف البدن والجسد، وكذا ضعف الرأي والعقل.

---

(١) شرح ألفية العراقي المسمَّاة بـ التبصرة والتذكرة (١/ ١١١).

(٢) المقدمة مع التقييد والإيضاح للعراقي ص٥٤

(٣) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير ص٢٢ .

(٤) شرح ألفية العراقي المسمَّاة بـ التبصرة والتذكرة (١/ ١١١)، والمقصود بقوله " ما قصر عن رتبة الحسن" أي ما نزل عن رتبته قليلاً، لئلا يشمل الضعف الشديد، والمنكر، ونحوهما.

(٥) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٤٩٢).

وقيل: إنْ قرئ بالفتح فيستعمل للرأي والعقل، وإنْ قرئ بالضم فيستعمل للبدن والجسد . والأول أشهر[١] .

قوله " وهو أقسامًا كثرْ " :

أي أقسامه كثيرة، وقد ذكر الحافظ ابن الصلاح أنَّ ابن حبان البستي عدَّها تسعةً وأربعين (٤٩) نوعًا، وقال العراقي في ألفيته :

وعدَّه البُسْتَيُ فيما أوعى لتسعةٍ وأربعينَ نوعًا[٢]

ولما شرح العراقي ألفيته، وأراد إحصاءها لم تبلغ عنده إلا اثنين وأربعين (٤٢) نوعًا .

قال الحافظ السيوطي: (قد كنت أريدُ بسطها في هذا الشرح – يعني تدريب الراوي– فرأيت ابن حجر قد قال إنَّ ذلك تعبٌ ليس وراءه أربٌ...فأعرضت عن حصرها)[٣].

مراتب الحديث الضعيف:

تختلف مراتب الحديث الضعيف بحسب تفاوت أوصاف رواتها من حيث الضعف وشدّته أو خفّته، وبحسب تفاوت أسباب الضعف الأخرى الناتجة عن فقدها لشرائط الحديث الحسن والصحيح، ومن هنا فيمكن لنا أنْ نقسِّم مراتب الحديث الضعيف حسب شدَّة الضعف كالآتي:

---

(١) انظر تهذيب اللغة (١/ ٤٨٢) ولسان العرب (٩/ ٢٠٣) والمحكم لابن سيده (١/ ٢٣٥)

(٢) شرح ألفية العراقي المسمَّاة بـ التبصرة والتذكرة (١/ ١١٦) .

(٣) تدريب الراوي (١/ ١٤٤).

١) الحديث الموضوع، وشبهه: ومنه ما قيل فيه أوهى الأسانيد[١].

٢) الحديث الشاذ، والمنكر، ونحوهما.

٣) الحديث المتروك، والواهي، ونحوهما.

٤) الحديث الضعيف الذي يكتب في المتابعات والشواهد، ويدخل في هذا النوع أمثلةٌ كثيرة ليس هنا مجال بسطها.

مثالُ الحديث الضعيف :

روى الترمذي[٢]، وغيره من طريق عبد الرحمن بن زياد الأفريقي، عن زياد بن نعيم الحضرمي، عن زياد بن الحارث الصدائي عن النَّبيِّ ﷺ قال : (من أذَّنَ فهو يقيم) .

وعلَّته؛ عبد الرحمن بن زياد الأفريقي ضعيفٌ، وقد ضعَّفه الترمذي بعد روايته.

مثالٌ آخر :

روى الترمذي أيضًا[٢]، من طريق أبي بكر بن أبي مريم عن حبيب بن ضمرة عن شداد بن أوس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ :

---

(١) ينظر معرفة علوم الحديث، للحاكم ص٥٦ .

(٢) الترمذي (١٩٩)، وقد أخرجه أيضاً أحمد (٤/ ١٦٩)، وأبو داود (٥١٤)، من طريق الأفريقي به . قال الترمذي عقبه: ((حديث زياد إنما نعرفه من حديث الأفريقي، والأفريقي ضعيف عند أهل الحديث ...))، وممَّن ضعَّفه أيضاً البغوي في شرح السنة (٢/ ٣٠٢) والنووي في الخلاصة (١/ ٢٩٧).

(الكيِّس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت، والعاجز من أتبع نفسه هواها وتمَنَّى على الله الأماني)

وهو حديثٌ ضعيفٌ، آفته أبو بكر بن أبي مريم، ضعيفٌ عند أهل الحديث .

أسباب ضعف الحديث:

يضعف الحديث بسبب أمرين:

الأمر الأول : سقطٌ في السند.

الأمر الثاني : طعنٌ في الراوي.

وتحتَ كلِّ هذين السببين أنواعٌ كثيرةٌ سوف يأتي بيانُ شيءٍ منها في شرح الأبيات القادمة بمشيئة الله تعالى.

الحديث المرفوع، والمقطوع

٧- وما أَضَفْتَ للنبيِّ المرفوعُ وما لتـــابعٍ هو المقطـــوعُ

أولًا/ الحديث المرفوع:

تعريفه لغةً، واصطلاحًا:

(٢) الترمذي (٢٤٥٩)، وقد أخرجه أحمد (٤/ ١٢٤)، وابـــن ماجـــه (٤٢٦٠) والحـــاكم (١/ ٥٧)، والبيهقي (٦٣٠٦) من طريق أبي بكر بن أبي مريم، عن أبي مريم ضمرة بن حبيب عن شداد بن أوس .
وإسناده ضعيف لحال ابن أبي مريم فإنه مُضعَّف عند أهل الحديث [ينظر تخريجاً موسَّعاً لهذا الحديث عنـــد الشـــيخ محمد عمرو بن عبد اللطيف في تكميل النفع بما لا يثبت به وقف ولا رفع ص٩٤].

لغةً: اسم مفعول من رفع ضد وضع، ومنه حديث: (من تواضع لله رفعه الله، ومن تكبَّرَ على الله وَضَعَهُ الله)[(١)].

واصطلاحًا:

عرَّفه الناظم بأنه: (ما أُضيف إلى النَّبيِّ ﷺ).

وهذا التعريف فيه إجمال، وأدقُّ منه أنْ يقال: (هو ما أُضيف إلى النَّبيِّ ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ أو صفةٍ).

وقول الخطيب البغدادي في تعريفه:(هو ما أخبر فيه الصحابي عن قول النَّبيِّ ﷺ أو فعله)[(٢)] ليس بجيِّد، لأنه لا يشمل حينئذ المرسل، إلا أنَّ الحافظ ابن حجر في النكت[(٣)] التمس له عذرًا بأنه لم يُرِد التقييد، وإنما أراد التمثيل فقط.

وعلى التعريف المختار للحديث المرفوع يتبيَّن أنَّه أربعة أنواع:

١- مرفوع قولي.

٢- مرفوع فعلي.

٣- مرفوع تقريري.

٤- مرفوع وصفي.

---

(١) ذكره القضاعي في مسند الشهاب بهذا اللفظ (١/ ٢١٩)، وقد أخرجه أحمد (٣/ ٧٦)، وابن ماجه (٤١٧٦)، وأبو يعلى (١١٠٩)، وابن حبان (٥٦٧٨)، من طريق ابن لهيعة، عن درَّاج، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد الخدري بلفظ: ((من تواضع لله درجة رفعه الله درجة، حتى يجعله في عليين، ومن تكبر على الله درجة وضعه الله درجة حتى يجعله الله في أسفل السافلين)) وإسناده ضعفيف .

(٢) الكفاية ص٢١ .

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٥١١) .

فالمرفوع القولي :

كأنْ يقول الصحابي أو غيره: قال رسول الله ﷺ... ويذكر الحديث.

مثاله :

ما رواه يحي بن سعيد الأنصاري عن محمد بن إبراهيم التيمي عن علقمة بن وقاص الليثي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى...الحديث) متفق عليه(١).

والمرفوع الفعلي :

كأنْ يقول الصحابي أو غيره: فعل رسول الله ﷺ كذا وكذا.

مثاله :

حديث وائل بن حجر قال: (رأيت رسول الله ﷺ إذا كان قائمًا في الصلاة قبض بيمينه على شماله) أخرجه النسائي وغيره(٢).

---

(١) أخرجه البخاري (١) ومسلم (١٩٠٧) .

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ٣١٦) والنسائي (٢/ ١٢٥) وفي الكبرى (٩٦١) وابن أبي شيبة (١/ ٣٤٢ برقم ٣٩٣٨) والدارقطني (١/ ٢٨٦) والطبراني في الكبير (٢٢/ ١) والبيهقي في السنن (٢/ ٢٨) من طريق علقمة بن وائل بن حجر عن أبيه به ، وإسناده صحيح. قال ابن المنذر في الأوسط (٣/ ٩٢): ((قد ثبت أنَّ النبي ﷺ كان يأخذ شماله بيمينه إذا دخل في الصلاة)).

والمرفوع التقريري :

كأنْ يفعل الصحابي فِعْلاً بحضرة النَّبيِّ ﷺ فلا ينكره، أو يُقِرُّه عليه.

مثاله :

حديث ابن عباس عن خالد بن الوليد رضي الله عنه في قصة أكله الضبّ على مائدة رسول الله ﷺ . قال خالدٌ: فاجتررته فأكلته ورسول الله ﷺ ينظر فلم ينهني) متفق عليه[1].

والمرفوع الوصفي:

وهو نوعان:

النوع الأول: وصف خَلْقي.

النوع الثاني:- وصف خُلُقي.

فالوصف الخَلْقي :

مثاله :

ما جاء في الصحيحين من طريق قتادة عن أنس رضي الله عنه قال: (كان رسول الله ﷺ ضَخْم اليدين لم أرَ بعده مثله، وكان شعرُهُ رَجِلًا، لا جَعْدًا ولا سَبْطًا)[2].

والوصف الخُلُقي :

مثاله :

(١) أخرجه البخاري (٥٥٣٧) ومسلم (١٩٤٦) .

(٢) أخرجه البخاري (٥٩٠٢) ومسلم (٢٣٣٨) .

حديث أنس ﷺ قال:(كان رسول الله ﷺ أحسن الناس خُلُقًا...) رواه مسلم[١].

وهناك قسمةٌ أخرى للحديث المرفوع، وهي أنه ينقسم إلى قسمين :

١- مرفوعٌ صريح . ٢- ومرفوعٌ حكمًا .

فالمرفوعُ الصريح: ما تقدَّم ذكره .

والمرفوعُ حُكْمًا: هو الحديث الذي لفظه من قول الصحابي، ويكون له حكم الرفع إلى النَّبيِّ ﷺ ، **وله صورٌ منها:**

١- قول الصحابي: " أُمْرِنا بكذا "، أو" نُهِيْنا عن كذا ".

٢- قول الصحابي: " من السنة كذا ".

٣- قول الصحابي: " كنا نقول، أو كنا نفعل في زمن رسول الله ﷺ كذا وكذا ".

٤- ما يخبر به الصحابي عمَّا يحصل بفعله ثواب مخصوص، أو عقاب مخصوص.

٥- ما يفسره الصحابي بأنه سبب من أسباب النزول لآية ما، بشرط ألَّا يكون ذلك الصحابي معروفًا بالأخذ عن الإسرائيليات .

---

(١) جزء من حديث أخرجه مسلم (٥٥ – ٢٣١٠) .

٦- ما يقوله الصحابي وليس للرأي فيه مجـــال، أي لا يمكـــن للصحابي أنْ يقوله اجتهادًا من عنده، وإنما يقتضي مُخْبِرًا له وهو النَّبيُّ ﷺ.

ومن أمثلة المرفوع الحكمي من السنة النبوية:

١- حديثُ أمِّ عطية رضي الله عنها قالت: (نُهينا عن اتباع الجنائز ولم يُعْزَم علينا) متفق عليه[1] .

٢- وعنها أيضًا قالت: (أُمرنا أنْ نخرج العواتق، والحُيَّض، وذوات الخدور إلى العيدين، وأُمر الحُيَّض أنْ يعتزلْنَ المصلَّى) متفق عليه[2] .

٣- قول أبي هريرة رضي الله عنه فيمن خرج من المســـجد بعـــد الأذان: ((أما هذا فقد عصى أبا القاسم ﷺ))[3] .

* **تنبيه :**

المرفوع الصريح والمرفوع الحكمي سواءٌ في الاحتجاج.

(١) أخرجه البخاري (١٢٧٨) ومسلم (٩٣٨) وغيرهما .
(٢) أخرجه البخاري (٩٨١) ومسلم (٨٩٠) وغيرهما .
(٣) أخرجه مسلم (٦٥٥) وغيره .

ثانيًا/ الحديث المقطوع:

تعريفه لغةً، واصطلاحًا:

لغةً: اسم مفعول من قطع ضد وصل، ومنه حديث ((مَنْ وَصَلَ صفًّا وَصَلَهُ الله، ومن قَطَعَ صفًّا قطعه الله)) أخرجه أبو داود، والنسائي من حديث ابن عمر(١).

واصطلاحًا: هو ما أُضيف إلى التابعي من قوله أو فعله.

وهذا النوع من أنواع علوم الحديث يُسَمِّيه العلماء المتأخرون في كتب المصطلح: المقطوع.

وأما المتقدمون فقد كانوا يُسَمُّون ما أُضيف إلى التابعي أثرًا(٢). وأما لفظ (المقطوع) فربما أطلقه بعضهم على المنقطع في الإسناد، وهو ما سقط من إسناده راوٍ واحد فأكثر، وممن كان يستخدم هذا: الإمام الشافعي، وأبو بكر الحميدي، والدارقطني وغيرهم.

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٩٧) وأبو داود (٦٦٦) والنسائي (٢/ ٩٣) وفي الكبرى (١/ ٢٨٩) وابن خزيمة (٣/ ٢٣ برقم ١٥٤٩) والحاكم (١/ ٢١٣) من طريق معاوية بن صالح عن أبي الزهرية عن كثير بن مرة عن ابن عمر . وفي إسناده اختلاف على معاوية بن صالح في وصله وإرساله، ولعل الحمل عليه؛ والله أعلم.

(٢) كما كانوا يُسَمُّون ما أُضيف إلى الصحابي أثراً أيضاً.

الحديثُ المُسْنَدُ

٨- والمسندُ المتَّصلُ الإسنادِ مِنْ راويه حتى المصطفى ولم يَبِنْ

تعريفه لغةً، واصطلاحًا :

لغةً: اسم مفعول من أسند بمعنى أضاف، والمضارع منه يُسْنِدُ فهو مُسْنَد.

واصطلاحًا: اختلفوا في تعريفه على أقوال:

القول الأول: ما ذكره الناظم أعلاه: (المتصل إسناده من راويه إلى النَّبيِّ ﷺ)، واختاره ابن دقيق العيد وغيره[1].وهو قريبٌ من قول أبي عبد الله الحاكم: (لا يستعمل إلا في المرفوع المتصل)[2].

وبهذا الحدِّ يُخْرِجُ كُلًّا من: المنقطع، والمعضل، والمرسل، والموقوف فلا يصدق عليها حينئذٍ كونها من الأحاديث المسندة.

القول الثاني: ما ذكره الخطيب البغدادي حيث قال في تعريفه: (هو ما اتصل إسناده من راويه إلى منتهاه)[3].

وانتقد الحافظ العراقي وغيره هذا التعريف بقوله: ((ومقتضاه - أي مقتضى هذا التعريف – دخول الموقوف، والمقطوع، وكلام أهل الحديث يأباه))[4].

---

(١) انظر الاقتراح في بيان الاصطلاح ص٢١١ .

(٢) نقله عنه النووي في التقريب والتيسير ص٢٢ . والذي في معرفة علوم الحديث ص١٧ غير هذا ! فإنه قال: ((ما رواه المحدِّثُ عن شيخٍ يظهر سماعه منه، وكذا شيخهُ عن شيخهِ، متصلاً إلى صحابيٍ، إلى رسول الله ﷺ)).

(٣) الكفاية ص٢١ .

(٤) التبصرة والتذكرة " شرح ألفية العراقي " (١/ ١٢٠).

القول الثالث: ما ذكره الحافظ ابن عبد البر حيث قال في تعريف المسند: (كلُّ ما جاء عن النَّبيِّ ﷺ، مُتَّصِلًا كان أو مُنْقَطِعًا)[(١)].

وانتقد الحافظُ ابن حجر هذا التعريف في نزهة النظر؛ لما يترتب عليه من استوائه بالمرفوع فلا يظهر حينئذٍ فرقٌ بينهما، لذا فسيصدق عليه كلٌّ من: المتصل، والمنقطع، والمعضل، والمرسل، والمعلق، وهذا ليس بجيد [(٢)].

القول الرابع: ما ذكره الحافظ ابن حجر في نخبة الفكر، قال: (مرفوع صحابيٍّ بسندٍ ظاهره الاتصال)[(٣)].

وهو يشبه ما ما ذكره الحافظ الذهبي في موقظته عن بعضهم أنَّه عرَّفه بـ: ((كلّ إسناد ذُكِر فيه النَّبيُّ ﷺ ، وإنْ كان في أثنائه انقطاع)).

غير أنه في هذا التعريف لا يُخْرِج المرسل، بل يشمله في قوله (كُلُّ إسنادٍ ذكر فيه النَّبيُّ ﷺ) وليست من عادة الكتب المسندة أنْ تذكر المراسيل فيها كما في مسند الشافعي، ومسند أحمد، ومسند الحميدي وغيرها.

وفي رأيي؛ أنَّ الأنسب في تعريف المسند أنْ يقال: (مرفوع صحابي بسندٍ متصلٍ، أو ظاهرهُ الاتصال) ليشمل ما كان مرفوعًا متصلًا أو كان في أثنائه انقطاعٌ خفيٌّ، والله أعلم.

---

(١) التمهيد (١/ ٢١، ٢٢).

(٢) نزهة النظر، ت: الرحيلي ص١٤٦ .

(٣) المصدر السابق ص١٥٤ .

الحديثُ المتَّصِل

٩- وما بسمع كلِّ راو يتَّصل   إسنادهُ للمُصَّطفى فالمتَّصل

تعريفه لغةً، واصطلاحًا:

لغةً: اسم فاعل من اتصل فهو متصل، وهو ضد الانقطاع، ويقال "مؤتصل" بالفكِّ والهمزة، ويستخدمه الشافعي رحمه الله في كتابه "الأم"، وهو إمامٌ في اللغة العربية الفصحى.

واصطلاحًا: سيأتي .

قوله "وما بسمع كل راو يتصل" :
الباء هنا سببية أي: بسبب سماع كلِّ راوٍ من الآخر .

قوله " إسناده للمصطفى فالمتصل " :

يُلْحظ على الناظم هنا أنه جعل تعريف المتصل كـ تعريف المسند تمامًا [1]، إذْ ظاهر قوله "للمصطفى" أنَّ الموقوف لا يدخل في التعريف، وفيه نظر.

---

(١) انظر ص٥٧ .

والمختار الذي جرى عليه جمهور المحدِّثين في تعريف المتصل أنه: (ما اتَّصل إسنادهُ، مرفوعًا كان أو موقوفاً)، وفي ذلك يقول الحافظ العراقي في ألفيّته:

وإن تصل بسندٍ منقولًا فسمِّه متصلًا موصولًا
سواءٌ الموقوف والمرفوع ولم يروا أنْ يدخل المقطوع

ومن هنا تعلم مِمَّا تقدَّم؛ أنَّ ما أُضيف إلى التابعي لا يُسَمَّى مُتَّصِلًا بحال، إلا أنْ يُقَيَّد فيقال: متصلٌ إلى سعيدٍ، أو الحسن البصري ونحو ذلك.

الحديث المسلسل

١٠- مُسَلْسَلٌ قُلْ ما على وَصْفٍ أَتَى مِثْلُ أما واللهِ أنبأني الفتى

تعريفه لغةً، واصطلاحًا:

لغةً: اسم مفعول من سلسل الماء إذا تسلسل، يعني تتابع.

واصطلاحًا: هو ما اُتفق فيه على صفةٍ واحدةٍ، أو حالٍ واحدةٍ، سواءٌ ما يتعلق بأحوال الرواة أو روايتهم.

وهنا مثَّل الناظم للمسلسل بأحوال الرواة دون صفة روايتهم، فقال: "مثل أما والله أنبأني الفتى " فيكون كلُّ راوٍ يقول ذلك عن شيخه، فالصحابي -مثلًا- يقول: أمَا واللهِ أنبأني رسول الله ﷺ بكذا، ويأتي من

دون الصحابي " وهو التابعي" فيقول أما والله أنبأني الصحابي بكـــذا... وهكذا إلى الراوي الأدنى.

١١- كذاكَ قَدْ حدَّثنيهِ قائمًا أو بَعْـــدَ أنْ حدَّثني تَبَسَّمَا

وهذا أيضًا من التسلسل بأحوال الرواة، فكلٌّ راوٍ يقرأ حديثه وهو قائم، فينقل كلٌّ راوٍ عن الآخر هذه الصفة، فيقول: حدثني فلان وهـــو قائم.

وذكر الناظم صفةً أخرى، وهي التبسُّم – والتبسُّـــمُ؛ الضـــحك بدون صوت –، فكلٌّ راوٍ يحدِّث تلميذه وهو يتبسم، فينقل كلٌّ تلميـــذ عن شيخه تلك الصفة، فيقول : حدثني وهو متبسّم .

ومن هنا؛ فيمكن أنْ يُقَسَّم التسلسل بأحوال الرواة إلى أنواع:

النوع الأول: التسلسل القولي .

مثاله: حديث معاذ رضي الله عنه حينما قال له رسول الله ﷺ (يا معاذ، إني أحبك، فلا تدعنَّ دبر كلِّ صلاة أنْ تقول: اللهم أعـــني علـــى ذكرك، وشكرك، وحسن عبادتك) فقد تسلسل بقول كلِّ راوٍ من رواته "إني أحبك".

والحديث إسناده صحيح(١) .

النوع الثاني: التسلسل الفعلي.

مثاله: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: (شبَّك أبو القاسم ﷺ بيديَّ، وقال: خلق الله التربة يوم السبت... الحديث)(٢).

فقد تسلسل بتشبيك كل راوٍ من رواته بيد تلميذه.

النوع الثالث: التسلسل القولي والفعلي معًا.

مثاله:حديث أنسٍ رضي الله عنه قال: قال رسول ﷺ: (لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره، حلوه ومره. وقبض

---

(١) أخرجه أبو داود (١٥٢٢) والنسائي (١٣٠٢) وأحمد (٥/ ٢٤٤، ٢٤٥) وعبد بن حميد (١٢٠) وابن خزيمة (٧٥١) وابن حبان (٢٣٤٥) والحاكم (١/ ٢٧٣) من طريق حيوة بن شريح، عن عقبة بن مسلم، عن أبي عبد الرحمن الحبلي، عن الصنابحي، عن معاذ . وفي آخره ((وأوصى معاذ الصنابحي، وأوصى الصنابحي أبا عبد الرحمن، وأوصى أبو عبد الرحمن عقبة بن مسلم)).

قال النووي في رياض الصالحين (ح ٣٨٩، ١٤٣٠) : (إسناده صحيح)، وممن صححه أيضاً : الحافظ ابن حجر في نتائج الأفكار (٢/ ٢٨٢).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٧ - ٢٧٨٩) من غير ذكر التسلسل، وبالتسلسل أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث ص٣٣، ٣٤.

وهو من الأحاديث المنتقدة على الإمام مسلم رحمه الله، قال ابن تيمية في المجموع (١٨/١٨): (إنَّ هذا طَعَنَ فيه من هو أعلم من مسلم مثل يحيى بن معين ومثل البخارى وغيرهما. وذكر البخارى أنَّ هذا من كلام كعب الأحبار وطائفة اعتبرت صحته مثل أبى بكر بن الأنبارى وأبى الفرج ابن الجوزى وغيرهما والبيهقي وغيره وافقوا الذين ضعفوه وهذا هو الصواب لأنه قد ثبت بالتواتر أن الله خلق السموات والأرض وما بينهما فى ستة أيام وثبت أن آخر الخلق كان يوم الجمعة فيلزم أن يكون أول الخلق يوم الأحد).

قلت: وممَّن طعن فيه أيضاً؛ الحافظان: ابن القيم في المنار المنيف ص٨٥، وابن حجر في تحفة النبلاء ص٥٩ عليهما رحمة الله.

رسول الله ﷺ على لحيته، وقال: آمنت بالقدر خيره وشره، وحلوه ومره).

فتسلسل بقبض كلِّ راوٍ من رواته على لحيته، وقوله: ((آمنت بالقدر خيره وشره)).

والحديث إسناده ضعيفٌ [(١)].

وأمَّا القسم الثاني؛ وهو المتعلِّق بصفة رواية الرواة؛ فهو كأنْ يتَّفق جميعهم على صيغة واحدة كـ " سمعت، أو قرأت عليه، أو حدَّثني"، أو يتفقوا على زمانٍ واحدٍ كـ يوم العيد مثلًا، أو على مكانٍ واحدٍ كأنْ تتفق روايتهم في المسجد الحرام، أو عند الملتزم، ونحو ذلك.

وذكر الذهبي في الموقظة[(٢)]: أنَّ عامة المسلسلات واهيةٌ، وأكثرها باطلةٌ، وأنَّ أقواها: المسلسل بقراءة سورة الصف[(٣)]، والمسلسل

---

(١) أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث ص٣١، ٣٢ ، وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء (٨/ ٢٨٧): ((الحديث واهٍ)).

(٢) الموقظة ص٤٤ .

(٣) أخرجه الترمذي (٣٣٠٩) وأحمد (٥/ ٤٥٢) والدارمي (٢/ ٢٦٣) والحاكم (٢/ ٧٨)والبيهقي في الشعب (٤٢٠٦) من طريق محمد بن كثير المصيصي عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عبد الله بن سلام ﷺ قال: قعدنا نفرٌ من أصحاب رسول الله ﷺ فتذاكرنا، فقلنا: لو نعلم أيَّ الأعمال أحبُّ إلى الله لعملناه، فأنزل الله تعالى: (سبح لله ما في السموات وما في الأرض وهو العزيز الحكيم).

قال عبد الله بن سلام: فقرأها علينا رسول الله ﷺ . وقال أبو سلمة: فقرأها علينا ابن سلام . وقال يحيى: فقرأها علينا أبو سلمة . وقال الأوزاعي: فقرأها: يحيى بن أبي كثير . وقال محمد بن كثير: فقرأها علينا الأوزاعي.

والحديث بدون التسلسل صحيح، وأما به ففي إسناده اختلاف، وقد ضعَّفه بعض الحفَّاظ، وصحَّحه جماعة من المتأخرين كـ ابن حجر، والسخاوي، والسيوطي، ولم يروا أنَّ هذا الاختلاف علة تقدح في صحته، والله أعلم.

بالدمشقيين[1]، والمسلسل بالمصريين[2]، والمسلسل بالمحمَّدين إلى ابن شهاب الزهري[3] .

وأمَّا عن عدد الأحاديث المسلسلة في كتب السنة؛ فهي ليست كثيرة، وقد أوصلها السيوطي في كتابه (المسلسلات الكبرى) إلى (خمسةٍ

(١) وهو حديث أبي ذر ﷺ القدسي (ياعبادي إني حرمت الظلم على نفسي ...) : أخرجه مسلم (٢٥٧٧) من طريق مروان بن محمد الدمشقي حدثنا سعيد بن عبدالعزيز عن ربيعة بن يزيد عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ذر عن النبيِّ ﷺ فيما روى عن الله تبارك وتعالى... وذكره .

قال النووي في إرشاد طلاب الحقائق لما ساقه بإسناده: ((رجال إسناده مني إلى أبي ذر كلهم دمشقيون ... وروينا عن الإمام أحمد رحمه الله قال: ليس لأهل الشام حديث أشرف من هذا الحديث)).

(٢) وهو حديث البطاقة المشهور : أخرجه الترمذي (٢٦٣٩) وابن ماجه (٤٣٠٠) وأحمد (٢/ ٢١٣) وابن حبان (١/ ٤٦١ ح ٢٢٥) والحاكم (١/ ٤٦) والبيهقي في شعب الإيمان (٢٨٣) وغيرهم من طريق الليث بن سعد حدثني عامر بن يحيى عن أبي عبد الرحمن المعافري ثم الحبلي قال : سمعت عبد الله بن عمرو بن العاصي يقول : قال رسول الله ﷺ: إنَّ الله سيخلص رجلا من أمتي على رؤوس الخلائق يوم القيامة فينشر عليه تسعة وتسعين سجلا كل سجل مثل مد البصر ثم يقول : أتنكر من هذا شيئا ؟ أظلمك كتبتي الحافظون ؟ فيقول : لا يا رب فيقول : أفلك عذر ؟ فيقول : لا يارب فيقول : بلى إن لك عندنا حسنة فإنه لا ظلم عليك اليوم فتخرج بطاقة فيها : أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله فيقول : احضر وزنك فيقول : يارب ما هذه البطاقة مع هذه السجلات فقال : إنك لا تظلم قال: فتوضع السجلات في كفة والبطاقة في كفة فطاشت السجلات وثقلت البطاقة فلا يثقل مع اسم الله شيء

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب . وقال الذهبي في معجم الشيوخ (١/ ١١٤): ((إسناده جيد)).

(٣) وهو حديث النداء يوم الجمعة: أخرجه البخاري (٥٧٣٩) وأبو داود (١٠٧٨) والنسائي (١٣٩٢) وفي الكبرى (٧٠٠) وابن ماجه (١١٣٥) والشافعي في مسنده (٢٦٣) من طريق ابن شهاب الزهري قال أخبرني السائب بن يزيد: أنَّ الأذان كان أوله حين يجلس الإمام على المنبر يوم الجمعة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر [رضي الله عنهما] فلما كان خلافة عثمان وكثر الناس أمر عثمان يوم الجمعة بالأذان الثالث فأذن به على الزوراء (الزوراء موضع بسوق المدينة) فثبت الأمر على ذلك .

وقد أخرجوه بغير ذكر التسلسل ، وهو بالتسلسل رواه الشيخ الفاداني بسنده إلى السائب بن يزيد في كتابه ((العجالة في الأحاديث المسلسلة))، وانظر تتمة التعليقات على الموقظة للأستاذ عبد الفتاح أبي غدة ص١١١، ١١٢.

وثمانين) حديثًا، وجمعها غيره -وهو محمد عبد الباقي الأيوبي "معاصر"- فأوصلها إلى (مئةٍ واثني عشر) حديثًا في كتابه " المناهل المسلسلة في الأحاديث المسلسلة".

وسبب عناية العلماء بها؛ لأنَّ فيها زيادة ضبط من الرواة، وأفضلها ما دلَّ على اتصال السماع وعدم التدليس، لكن (كما تقدَّم) قلَّما يَسْلم حديث مسلسل من ضعفٍ، أعني في وصف التسلسل لا في أصل المتن.

وقد ينتهي التسلسل في وسط الإسناد كـ المسلسل بالأوليَّة، وهو حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ﵁ قال: قال رسول ﷺ : (الراحمون يرحمهم الرحمن ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء) حيث يُروى مُسَلْسَلًا إلى النَّبيِّ ﷺ بـ "أوَّل حديثٍ سمعتهُ منه"، غير أنَّه لايصح التسلسل إلا إلى سفيان بن عيينة كما نصَّ عليه بعضُ الحفاظ من أهل الحديث[1]؛ والله أعلم .

الحديث العزيز، والمشهور

١٢- عزيزُ مرويْ اثنين أو ثلاثة　　　مشهورُ مرويْ فوقَ ما ثلاثة

تقدَّم تقسيم الحديث من حيث التكوين، ومن حيث القبول والرد، وهو ينقسم أيضًا قسمةً ثالثة من حيث اعتبار وصوله إلينا إلى قسمين:

(١) كـ ابن الصلاح، والحافظ ابن حجر، وغيرهما [ينظر علوم الحديث، لابن الصلاح ص٢٧٦ نزهة النظر، ت: الرحيلي ص١٥٦].

القسم الأول: متواتر، و لم يذكره الناظم في منظومته.

والقسم الثاني: آحاد. وهو ينقسم إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأول: غريب، وسيأتي في بيت لاحق إنْ شاء الله تعالى.

النوع الثاني: عزيز.

النوع الثالث: مشهور.

وفي البيت السابق ذكر الناظم - رحمه الله - النوعين الأخيرين من أنواع أحاديث الآحاد، وهما: العزيز، والمشهور.

أولًا / الحديث العزيز:

تعريفه لغةً، واصطلاحًا:

لغةً: من عزَّ ، والمضارع منه " يَعِزُّ " بكسر العين، بمعنى ينــدر، أي يقل وجوده . أو يكون بفتح عينه " يَعَزُّ " بمعنى يقوى من جانب آخــر، ومنه قوله تعالى ﴿ فعزَّزنا بثالث ﴾[*]. والعزيز صفة مشبهة على وزن فعيل.

واصطلاحًا: عرَّفه النـــاظـــم بأنه: "ماروه اثنان أو ثلاثة ".

وهذا التعريف الذي ذكره الناظم هنا للحديث العزيز قد ذكــره الحافظان ابن منده[1]، وابن الصلاح[2] من قبلُ، وهو خلاف ما حــرَّره

(*) سورة يس: آية رقم (١٤) .

(١) المقنع في علوم الحديث لابن الملقن (٢/ ٤٤١).

(٢) علوم الحديث، لابن الصلاح ص٢٧٠ .

الحافظ ابن حجر - رحمه الله — في شرح النخبة[١]، ودرج عليه المتأخرون من بعده، **فقد عرَّفه بـ**: (**أنْ لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين**).

ومراده بذلك؛ ألَّا يقل رواته في كلِّ طبقة من طبقات إسناده عن اثنين (أو بعبارة أخرى): أنْ يكون أقل عددٍ للرواة - ولو في طبقةٍ واحدةٍ من طبقات إسناده - اثنين، سواءٌ وقع هذا في طبقة الصحابة أو طبقة التابعين أو طبقة تابع التابعين أو من دونهم إلى المصنِّف مُسْنِد الحديث.

مثاله: ما رواه الشيخان من حديث أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين) متفق عليه[٢].

هذا الحديث رواه مع أنس أبو هريرة ، ورواه عن أنس اثنان :-

١- قتادة .

٢- وعبد العزيز بن صهيب .

ورواه عن قتادة اثنان :-

١- شعبة .　　　　٢- وسعيد بن أبي عروبة .

ورواه عن عبد العزيز بن صهيب اثنان :-

١- إسماعيل بن علية .　　　٢- وعبد الوارث بن سعيد .

ثم رواه عن هؤلاء جماعة، واشتهر عنهم.

---

(١) نزهة النظر، ت: الرحيلي ص٥٠ .

(٢) أخرجه البخاري (١٥) ومسلم (٤٤) .

▪ **تنبيهات :**

التنبيه الأول: ذهب ابن حبان البستي إلى أنَّ العزيز لا يوجد في كتب السُّنَّة، وتعقَّبه الحافظ ابن حجر بأنه إنْ كان يقصد رواية اثنين عن اثنين في جميع طبقات السند، فيمكن التسليم له بما قال. وإنْ كان كما عرَّفه آنفًا فهو موجودٌ بكثرة فيها .

التنبيه الثاني: لفظة "عزيز" لا تكاد توجد في كتب المتقدمين موافقة لمراد مصطلح المتأخرين، وإنما يستخدمها المتقدِّمون بمعنى الندرة، وهي أحد المعنيين للفظة "عزيز" عند أهل اللغة كما تقدَّم. ولهذا تجد في كلام المحدِّثين ((لفلانٍ حديث يعزُّ وجوده))، وقولهم: ((هو من المقلِّين الذين يعزُّ حديثهم))، وكذا: ((حديثه عن فلان يعزُّ وجوده))، ونحو هذه العبارات[1].

التنبيه الثالث: أنَّ معرفة هذا النوع (العزيز)[2] لا علاقة له بقضية التصحيح والتضعيف، وإنما معرفته من العلوم النظرية فحسب، لذا أخطأ من زعم –وهو أبو علي الجبائي– بأنه شرط للصحيح، كما أخطأ أيضًا من زعم –وهو أبو بكر العربي– بأنَّه شرطٌ لصحيح البخاري، فتعقَّبهما الحافظُ ابنُ حجر في النخبة[3].

(١) وانظر على سبيل المثال: الكامل لابن عدي (٣/ ٣٢٧) و(٦/ ١٠٠، ٣٥٠) وميزان الاعتدال (٢/ ٣٠٠) و(٦/ ٥٤٦) وسير أعلام النبلاء (١٦/ ١١٨).

(٢) وكذا المشهور الذي سيأتي لاحقاً .

(٣) النخبة ص٦٤

ثانيًا / الحديث المشهور:

تعريفه لغةً، واصطلاحًا:

لغةً: اسم مفعول من الفعل شهر، وهو ضد الغريب، ومنه "شَهَرْتُ الأمر" إذا أعلنته وأظهرته.

واصطلاحًا: عرَّفه الناظم بأنه: (ما رواه أكثر من ثلاثة).

والذي حرَّره المتأخرون[1] هو:

(ما رواه ثلاثة فأكثر، ما لم يبلغ حدّ التواتر)، بمعنى ألَّا يقل رواته في أيِّ طبقة من طبقات إسناده عن ثلاثة، ثم لا يضر بعد ذلك إنْ زادوا في بقية الطبقات .

وينقسم المشهور إلى قسمين :

القسم الأول: مشهور اصطلاحي. وهو المتقدِّم آنفًا. ويُعبَّرُ عنه أحيانًا بــ "المستفيض"، على رأي جماعة من الفقهاء.

وغاير بعض الفقهاء بينهما؛ بأنَّ المستفيض يكون في ابتدائه وانتهائه سواء ، والمشهور أعمُّ من ذلك.

ومنهم من غاير بينهما بطريقة أخرى، وهي أنَّ المستفيض ما تلقته الأمة بالقبول، دون اعتبار لعددٍ معين. والمشهور خلافه.

---

(١) كالعراقي، وابن حجر، والسخاوي، وانظر ألفية العراقي مع فتح المغيث (٣/ ٢٨) وتدريب الراوي (١٥٧/٢).

مثال المشهور الاصطلاحي:

عن أنس ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا حضر العشاء، وأقيمت الصلاة، فابدؤوا بالعشاء) متفق عليه[١] .

رواه عن النَّبيِّ ﷺ: أنس بن مالك، وابن عمر، وسلمة بن الأكوع، وعائشة، وأم سلمة رضي الله عنهم[٢]، ورواه عنهم أصحابهم، وعن أصحابِهم أصحابُهم ... وهكذا، و لم يبلغ حد التواتر.

القسم الثاني: المشهور غير الاصطلاحي، وهو : ما اشتهر على الألسنة سواءٌ على ألسنة الفقهاء، أو الأصوليين، أو أهل اللغة، أو الخطباء، أو الأطباء ، أو العامة، وغيرهم.

* فممَّا اشتهر على ألسنة الفقهاء: حديث (أبغض الحلال إلى الله الطلاق)، وهو ضعيف[٣].

* ومما اشتهر على ألسنة الأصوليين: حديث (لا ضرر ولا ضرار) رواه أحمد وغيره بإسناد غير قوي[٤].

---

(١) أخرجه البخاري (٥٤٦٣) ومسلم (٥٥٧) .

(٢) انظر المسند الجامع (٥/ ١٧٥) و (١٩/ ٣٦٤) و (٧/ ٨٩) و (١٠/ ٥٠) .

(٣) انظر التذكرة في الأحاديث المشتهرة ، للزركشي (ص٣٥)، و المقاصد الحسنة، للسخاوي (ح ١٠)، وتمييز الطيب من الخبيث، لابن الديبع (ح ١٠) وكشفا الخفا (ح ٣٩).

(٤) انظر المقاصد الحسنة (ح ١٣١٠)، و كشفا الخفا (ح ٣٠٧٥)، وجامع العلوم والحكم ص٥٦٧ ح ٣٢).

* ومما اشتهر على ألسنة أهل اللغة: حديث (أنا أفصح من نطق بالضاد) وهو لا أصل له[١].

* ومما اشتهر على ألسنة الخطباء: حديث (الكيِّسُ من دان نفسه وعمل لما بعد الموت، والعاجزُ من أتبع نفسه هواها وتمنَّى على الله الأماني) وإسناده ضعيف[٢].

* ومما اشتهر على ألسنة الأطباء: حديث (المعدة بيت الداء، والحمية رأس الدواء)، والصواب أنه من كلام الحارث بن كلدة طبيب العرب أو غيره من الأطباء[٣].

* ومما اشتهر على ألسنة العامة: حديث (التأنّي من الله، والعجلة من الشيطان) ضعَّفه الترمذي[٤].

• **تنبيهات:**

التنبيه الأول: ما وجد في كلام المتقدمين حول المشهور لا يعني ذلك الشهرة الاصطلاحية الموجودة في كتب المصطلح من كتب المتأخرين، لأنَّ المتقدِّمين يستخدمون المشهور على ما هو أعمُّ من ذلك،

(١) انظر المقاصد الحسنة (ح ١٨٥) وكشفا الخفا (ح ٦٠٩) .

(٢) تقدَّم تخريجه ص٥١ ، وانظر التذكرة في الأحاديث المشتهرة(ص١٣٩)، و المقاصد الحسنة (ح ٨٥٠) وكشف الخفا (ح ٢٠٢٩) .

(٣) التذكرة (ص١٤٥)، والمقاصد الحسنة (ح ١٠٣٥)، وكشف الخفا (ح ٢٣٢٠) .

(٤) انظر المقاصد الحسنة (ح ٣١٢)، وتمييز الطيب من الخبيث (ح ٤١٣)، وكشف الخفا (ح ٩٤٣).

وهو أهم يريدون به الشهرة في مقابل الغريب، أو استفاضته عن أحدٍ من رواة الإسناد وإن كان في باقيهم ليس كذلك، أو يريدون به ما اشتهر على الألسنة . ولذا مثَّل الحاكم في "معرفة علوم الحديث" للمشهور بأحاديث غريبة كـ حديث " إنما الأعمال بالنيات " فهو حديث غريب في أربع طبقات من إسناده، وحديث " إنَّ الله لا يقبض العلم انتزاعًا ينتزعه من قلوب العباد، ولكن يقبض العلم بموت العلماء... الحديث " فهو حديث غريب لم يروه من الصحابة إلا عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

وبهذا يتبيَّن خطأ من أخطأ من المعاصرين حين طلب أمثلةً للمشهور من كتب المصطلح المتقدِّمة كـ كتاب معرفة علوم الحديث، للحاكم وغيره دون مراعاة هذا الملحظ.

التنبيه الثاني : استخدام العلماء للفظة ((مشهور)) على الأحاديث كثيرة، لكن لا بد من مراعاة ما تقدَّم في التنبيه الأول، وكذا ينبغي مراعاة حال سياق نصِّ الإمام.

التنبيه الثالث: أنَّ شهرة الأحاديث (الاصطلاحية، وغير الاصطلاحية) لا تعني الصحة لها، فإنَّ منها ما هو صحيح، ومنها ما هو غير صحيح، بل لا أصل له؛ والله أعلم.

المؤلفات في المشهور :

جميع ما أُلف في ((المشهور من الأحاديث)) إلى يومنا هذا، هو من المشهور غير الاصطلاحي، ومن أشهر ما أُلِّف فيه:

١- ((التذكرة في الأحاديث المشتهرة)) للحافظ الزركشي ت٧٩٤ هـ.

٢- ((المقاصد الحسنه فيما اشتهر على الألسنة)) للحافظ السخاوي ت٩٠٢ هـ .

٣- ((تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث)) للحافظ عبد الرحمن بن الديبع الشيباني ت٩٤٤ هـ.

٤- ((كشف الخفاء ومزيل الإلباس فيما اشتهر من الحديث على ألسنة الناس))، للعجلوني ت١١٦٢ هـ.

الحديث المعنعن، والحديث المبهم

١٣- مُعَنْعَنٌ كَعَنْ سعيدٍ عنْ كَرَمْ ومُبْـهَمٌ ما فيه راوٍ لَمْ يُسَمْ

أولًا / الحديثُ الـمُعَنْعَنُ:

تعريفه من حيث اصطلاح المحدِّثين[1] :

هو: (رواية الإسناد بلفظ (عن) من غير بيان للسماع، أو التحديث، أو الإخبار)[2].

ومثَّل الناظم له بمثالٍ من عنده، وهو قوله: ((عن سعيدٍ عن كَرَمْ)).

والحديثُ الـمُعَنْعَنُ من قبيل المتَّصل عند العلماء بشرطين:

الشرط الأول: أنْ يكون الراوي المُعَنْعِنُ ثقةً غيرَ مُدلِّسٍ، فإن كان مُدلِّسًا فلابد حينئذٍ من تصريحه بالسماع من شيخه على تفصيل في بعض مباحثه كما سيأتي في مبحث التدليس.

---

(١) لم أقف في كتب اللغة والمعاجم والغريب على تعريف لغوي للمعنعن أو العنعنة إلا ما حُكِي عن عنعنة تميم بأنها إبدال العين من الهمزة، يقولون ((عن)) ويريدون بها ((أنْ)) كقول الشاعر:

فلا تلهك الدنيا عن الدين واعتمل لآخرة لابد (عن) ستصيرها

[وانظر لسان العرب ١٣/ ٢٩٥ والقاموس المحيط ١٥٧١]. ثم استقر في كتب المعاجم المعاصرة على المعنى الذي أراده المحدثون هنا [ينظر المعجم الوسيط ٢/ ٦٣١ ومعجم اللغة العربية المعاصرة، لأحمد مختار عمر ٢/ ١٥٣٦].

(٢) انظر فتح المغيث (١/ ١٧٩).

الشرط الثاني: أنْ يثبت لقياه لمن فوقه أو السماع منه، ولو مرَّةً واحدةً، وهذا مذهب علي بن المديني، والبخاري، واختاره ابن رجب الحنبلي ونسبه إلى جمهور العلماء(١).

وأما مسلمٌ – رحمه الله – فيكتفي بالمعاصرة مع إمكان اللقي، وادَّعى فيه الإجماع في مقدِّمة كتابه "الصحيح"(٢)، وفي ادعائه الإجماع نظرٌ.

بل الصواب؛ ما ذكره ابن المديني، والبخاري – وهو مقتضى عمل جمهور الأئمة المتقدِّمين – من أنه لابد من ثبوت اللقي أو التصريح بالسماع، لكثرة الإرسال الخفي عند المتقدِّمين، ولشيوع استعمال (عن) في الإجازة ونحوها، ولأنَّ الأصل في الإسناد الانقطاع حتى يثبت اتصاله، كما أنَّ الأصل في الحديث الضعف حتى تثبت صحته(٣)، والله أعلم .

ثانيًا / الحديث المبهم :

تعريفه لغةً، واصطلاحًا:

لغةً: اسم مفعول من أبهم يُبْهِمُ فهو مُبْهَم، والإبهام ضد الإيضاح.

---

(١) شرح العلل (١/ ٣٦٥).

(٢) مقدمة الصحيح مع شرح النووي (١/ ٢٤٤)، قال رحمه الله: ((... وذلك أنَّ القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديماً وحديثاً، أنَّ كلَّ رجل ثقة روى عن مثله حديثاً، وجائز ممكن لقاؤه، والسماع منه لكونهما جميعاً كانا في عصرٍ واحدٍ، وإنْ لم يأتِ في خبر قطُّ أنهما اجتمعا ولا تشافها بكلام، فالرواية ثابتة، والحجة بها لازمة إلا أن يكون هناك دلالة بيِّنة أنَّ هذا الراوي لم يلق من روى عنه أو لم يسمع منه شيئاً، فأما والأمر مبهم على الإمكان الذي فسرنا، فالرواية على السماع أبداً ...)) انتهى.

(٣) ينظر في دراسة هذه القضية: صيانة صحيح مسلم، لابن الصلاح ص١٢٨، والنكت، لابن حجر (٢/ ٥٩٥)، وشرح العلل، لابن رجب (١/ ٣٥٩)، و كتاب (السنن الأبين، لابن رشيد)، و(موقف الإمامين، لخالد الدريس)، و(الاتصال والانقطاع،لإبراهيم اللاحم)، و(إجماع المحدثين، لحاتم العوني).

واصطلاحًا: (هو الحديثُ الذي يكون في إسناده أو متنه رجـــلٌ لم يُسَمَّ).

ويُسَتدلُّ على معرفة الراوي المبهم بأحدِ أمور:

الأول = بالكشف عن الطرق الأخرى للحديث التي يكون قد صُرِّح باسمه فيها، ولابد حينئذٍ من مراعاة صحتها؛ لأنه إذا كانت هذه الطرق عليلة فلا يمكن الوثوق بها في تحديد اسم الراوي المبهم ؛ والله أعلم .

الثاني = بتنصيص أحد الأئمة المطَّلعين(١).

الثالث = بالرجوع إلى كتب المبهمات مثل كتاب: الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة، للخطيب البغدادي، وكتاب: الغوامض والمبـــهمات، لأبي القاسم بن بشكوال، وكتاب: المستفاد من مبهمات المتن والإسناد، لأبي زرعة العراقي، وغيرها.

الرابع = بالرجوع إلى كتب الجرح والتعديل في فصل المبهمين من الرجال، والمبهمات من النساء.

والمبهم في الحديث ينقسم إلى قسمين :

القسم الأول: المبهم في الإسناد.

---

(١) وذلك من خلال الرجوع إلى كتب التراجم، والأطراف، والعلل ونحوها. وانظـــر التبصـــرة والتـــذكرة (٣/ ٢٣٠) وفتح المغيث (٣/٣٠٢).

مثاله :

ما رواه أبو داود من حديث الحجاج بن فرافصة عن رجل عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: (المؤمن غِرٌ كريمٌ، والفاجر خبٌ لئيم)[(١)].

فهذا الرجل المبهم في الإسناد، قد ورد التصريح باسمه في إحدى طرق هذا الحديث، وهو " يحيى بن أبي كثير"، حيث رواه أبو داود نفسه من حديث بشر بن رافع عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ بلفظه.

القسم الثاني : المبهم في المتن.

مثاله :

حديثُ عائشة رضى الله عنها قالت: إنَّ امرأةً جاءتْ تسألُ النَّبيَّ ﷺ عن الحيض، فقال "تأخذ فرصةً مُمَسَّكةً فتطهَّر بها " أخرجاه في الصحيحين[(٢)].

فهذه المرأة المبهمة في المتن قد ورد التصريح باسمها في روايةٍ لمسلمٍ بأنها أسماءُ بنتُ شَكَل رضي الله عنها، وقيل: هي أسماء بنت يزيد بن السكن كما ورد في إحدى روايات الحديث[(٣)]، والله أعلم.

---

(١) سنن أبي داود (٤٧٩٠).

(٢) أخرجه البخاري (٣١٥) ومسلم (٦٠ – ٣٣٢).

(٣) وانظر كتاب (المستفاد من مبهمات المتن والإسناد ١/١٨٣).

درجة الحديث المبهم :

تقدَّم أنَّ الإبهام في الحديث إما أنْ يقع في الإسناد، وإما أن يقع في المتن، وعليه؛ فلابد من التفصيل الآتي:

أولًا / الإبهامُ في الإسناد :

إذا وقع الإبهام في الإسناد أدَّى ذلك إلى إعلاله، لأنَّ من شرط قبول الخبر عدالةُ راويه، ومن أُبهم لا تعرف عدالته. وقول ابن كثير (إنَّ المبهم إذا كان في عصر التابعين والقرون المشهود لهم بالخير فإنه يستأنس بروايته، ويُستضاء بها في مواطن) غيرُ صحيح، بل إنَّ المبهم في جميع طبقات السند – عدا طبقة الصحابة(١)– لا يُقبل حديثه حتى يعرف، فقد يكون متروكًا، فيكون من قبيل الضعيف جدًّا، وقد يكون كذَّابًا فيكون من قبيل الموضوع؛ والله أعلم.

ثانيًا / الإبهام في المتن :

إذا وقع الإبهام في متن الحديث فلا يضرُّه – من حيث الحكم عليه– شيئًا، سواءٌ عُرِف ذلك المبهم أو لم يُعْرف، ولكن معرفتنا به لها فوائد كثيرة، أهمها معرفة صاحب القصة، أو السائل حتى إذا كان له منقبة في هذا الحديث يُعْرَف بها.

---

(١) وفيها تفصيلٌ أيضاً؛ ينظر حاشية رقم (١) ص٨٧ الآتية.

الحديث العالي، والحديث النازل

١٤- وَكُلُّ ما قلَّتْ رجالُهُ عَلَا   وضِدَّهُ ذاك الذي قَدْ نَزَلا

تعريفهما لغةً، واصطلاحًا:

(**العالي**) **لغةً** : اسم فاعل من العلو، وهو ضد النزول.

والنازل لغةً: اسم فاعل من النزول، وهو ضد العلو.

واصطلاحًا: (العالي) هو الحديث الذي قلَّ عدد رجاله.

و(النازل) ضدُّه، أي هو الحديث الذي كثر عدد رجاله.

فضيلة الإسناد العالي:

قال ابن الصلاح: ((أصلُ الإسنادِ أولًا خصيصةٌ فاضلةٌ من خصائص هذه الأمة، وسنةٌ بالغةٌ من السنن المؤكدة...وطلب العلو فيه سُنَّةٌ أيضًا...قال الإمامُ أحمد: "طلبُ الإسنادِ العالي سُنَّةٌ عمَّن سَلَفَ"، وقيل ليحيى بن معين -في مرض موته- ما تشتهي؟ قال: بيتٌ خالي، وإسنادٌ عالي))[1].

---

(١) علوم الحديث، لابن الصلاح ص٢٥٥، وانظر المقنع في علوم الحديث (٢/ ٤٢١) وفتح المغيث (٣/ ١١) وتدريب الراوي (٢/ ١٤٥).

فائدة العلو في الأسانيد :

تكمنُ فائدةُ العلو في الأسانيد ببعدها عن الخلـــلِ والزَّلَـــلِ، لأنَّ الإسناد – غالبًا – إذا قلَّ عددُ رجالهِ قلَّ الخطأُ فيه، وإذا كثر عددُ رجالهِ كثر الخطأُ فيه، إذْ الكثرةُ مَظِنَّةُ الخطأ، وقد كان العلماء قديمًا يحرصـــون على سماعِ الأسانيدِ العالية ولو كلَّفهم ذلك مواجهة الشدائد الصعاب، بل كان طلب الإسناد العالي عندهم أحد مقصودي الرحلة في طلب العلم[1].

أقسام العلو في الأسانيد[2] :

قسَّمَ العلماءُ العلوَّ في الأسانيد إلى خمسةِ أقسام:

القسم الأول: العلو بالقرب من رسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، وهذا أجلُّ أقسامِ العلو إذا كان الإسناد صحيحًا، وهو العلو المطلق.

القسم الثاني: العلو بالقربِ من إمامٍ ذِيْ صِفَةٍ عليِّةٍ، كابن جريج، أو الزهري، أو شعبة، أو مالك، أو وكيع، ونحوهم.

---

(١) قال الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب الســـامع (٢/ ٢٢٣): ((المقصـــود في الرحلـــة في الحديث أمران: أحدهما تحصيل علو الإسناد وقدم السماع، والثاني لقاء الحفاظ والمذاكرة لهم والاستفادة منهم. فإذا كان الأمران موجودين في بلد الطالب ومعدومين في غيره فلا فائدة في الرِّحلة، والاقتصار على ما في البلد أولى)).

(٢) ينظر علوم الحديث، لابن الصلاح ص٢٥٥، والمقنع في علوم الحـــديث (٢/ ٤٢٢)، ونزهـــة النظـــر، ت: الرحيلي ص١٤٦ ، وفتح المغيث (٣/ ١٣) وتدريب الراوي (٢/ ١٤٥).

القسم الثالث: العلو بالقربِ من أحد الكتب المصنَّفة كـ الصحيحين، أو السنن الأربعة ونحو ذلك، وقد كثر اعتناءُ المتأخرين بـه، **ومنه الأنواع الأربعة التالية**:

الموافقة: وهي الوصولُ إلى شيخ أحد المصنِّفين من غير طريقه.

والبدل: وهي الوصولُ إلى شيخ شيخه كذلك.

والمساواة: وهي استواءُ عدد الإسناد من الراوي إلى آخره مع إسناد أحد المصنِّفين.

والمصافحة: وهي الاستواءُ مع تلميذ ذلك المصنِّف.

القسم الرابع: العلو بتقدُّمِ وفاة أحد الراويين عن الشيخ، وإن كانا متساويين في إسنادهما عَدَدًا.

القسم الخامس: العلو بتقدُّمِ السَّماع من الشيخ، فمن سَمِعَ منه مُتَقدِّمًا كان أعلى ممَّن سمع منه بعده إذا تساويا في الإسناد.

أقسام النزول في الأسانيد :

ذكر العلماء أنَّ أقسام النزول في الأسانيد خمسة، وتُعْرَفُ من ضد أقسام العلو المتقدِّمة، لأنَّ كلَّ قسم من أقسام العلو يقابله قسمٌ من أقسام النزول(١).

---

(١) ينظر علوم الحديث ابن الصلاح ص٢٦٢، وشرح التبصرة والتذكرة ص١٩٠، وفتح المغيث (٣/٢٣)، ونزهة النظر، ت: الرحيلي ص١٤٩، وتدريب الراوي (٢/ ١٧١)، والشذا الفياح (٢/ ٤٣٠).

- **تنبيهات:**

التنبيه الأول: معرفةُ العالي والنازل من الأسانيد ليس لها تعلُّق بمسألة الحكم على الحديث "تصحيحًا وتضعيفًا"، وإنْ كان الغالب أنَّ العالي يقل احتمال وقوع الخطأ فيه، بعكس النازل كما تقدَّم.

وقولُ الحافظِ الوزير نظام الملك: ((عندي أنَّ الحديث العالي ما صحَّ عن رسول الله ﷺ وإنْ بلغت رواته مئةً))؛ قد أجاب عنه ابنُ الملقن بأنه لم يُرِدْ العلو المصطلح عليه عند المحدِّثين، وإنما أراد العلو من حيث المعنى.

التنبيه الثاني: الترغيب في الإسناد العالي وتقديمه على النازل هذا في الجملة، وإلا فقد يُقدَّم الإسناد النازل عليه كأنْ يكون رجال إسناده مُسْلَسَلًا بالحفَّاظ، أو الفقهاء، ويكون رجال الإسناد العالي مُسْلَسَلًا بالضعفاء أو المتروكين، قال الناظم :

إنَّ الرواية بالنزولِ عن الثقاتِ الأعدلينا
خيرٌ من العالي عن الجهالِ، والمستضعفينا

التنبيه الثالث: ليس للإسناد حَدٌّ بقلة رجاله، أو كثرتهم، وإنما يعلو الإسناد، ويفضل حين يَقِلُّ رجاله بالنسبةِ إلى إسنادٍ آخر ليس كذلك.

الحديث الموقوف

١٥- وما أَضَفْتَهُ إلى الأصحابِ مِنْ قولٍ وفعلٍ فهو موقوفٌ زُكِنْ

قوله "زُكِن": بمعنى عُلِم .

والأصحاب: جمع صاحب، والمراد به الصحابي، وهو: من لقي النَّبيَّ ﷺ مُؤمنًا به، ومات على ذلك[١].

تعريف الموقوف لغةً، واصطلاحًا:

لغةً: اسم مفعول من وقف فهو موقوف، فكأنَّ الراوي يقف بالحديث عند الصحابي.

واصطلاحًا: هو ما أُضيف إلى الصحابي من قوله أو فعله.

ويتبيّن من خلال التعريف الاصطلاحي أنه ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: الموقوف القولي .

مثاله:

عن نافع، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال: ((لا يحتجم المحرم إلا ممَّا لا بد له منه))[٢] .

---

(١) نزهة النظر، ت: الرحيلي ص١٤٠، وانظر شرح التعريف هناك .

(٢) أخرجه مالك في الموطأ (١/ ٣٥٠) عن نافع به.

القسم الثاني : الموقوف الفعلي.

مثاله:

عن نافعٍ قال: (كان عبد الله بن عمر يرفع يديه في كلِّ تكبيرة على الجنازة) رواه ابن أبي شيبة بسندٍ صحيح[١] .

▪ تنبيهان:

التنبيه الأول: الموقوف -عادةً- لا يطلق إلا على أثر الصحابي، لكنْ إنْ قُيِّد فلا بأس بإطلاقه على مَنْ دونه -كما هو ظاهرُ عملِ السابقين من الأئمة- إذْ يقولون: موقوفٌ على الزهري، أو موقوف على الحسن البصري، ونحو ذلك.

التنبيه الثاني: العنايةُ بالأحاديث الموقوفة، وجَمْعُهَا، والاهتمامُ بها مُهِمٌّ جِدًّا في باب العلل، ودراسة الأسانيد، فكم من حديثٍ مرفوعٍ قد تبيَّنت علَّتُهُ - بعد جمع طرقه - بحديثٍ موقوف[٢]. وكم من حديثٍ موقوفٍ صحَّ فصار له حكم الرفع[٣].

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٢/ ٤٩٠) قال: ثنا عبد الله بن إدريس، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع به.

(٢) انظر أمثلةً على تعليل المرفوع بالموقوف في علل الدارقطني: ح رقم (٨٨٣، ١٣٢٥، ١٣٣٣، ١٤٤٣، ١٨٨٤، ٢٠١١، ٢١٥١، ٣٠٥٥) وعلل ابن أبي حاتم: ح رقم (١٥، ٤٠، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٨٥، ١٦٥، ١٧٥، ١٩١، ٢١٥، ٢٣٨، ٢٩٣، ٣٠٣، ٣٣٤، ٤١٤، ٥٢٨، ٥٣٦، ٥٤٨، ٥٧٩، ٦٠٠، ٦٣٠، ٧٦٠).

(٣) ومن الأمثلة عليه؛ ينظر : فتح الباري (٩/ ٦٢١) و (١١/ ٤٢٣، ٤٨٧) وسبل السلام (١/ ٣٠٥) و(٢/ ٢١٨، ٢٥٨).

وكذلك هو مهم أيضًا؛ في باب الفقه والفهم؛ لأنَّ فهم الصحابي وفقهه أولى من فقه غيره، ومقدَّمٌ عليه. بل ويكون حُجَّةٌ يجبُ الأخذُ بـه حين لم يخالفْ قولُهُ قولَ صحابيٍّ آخر، على الصحيحِ من أقـوالِ أهـل العلم(١).

الحديث المرسل، والحديث الغريب

١٦- ومُرْسَلٌ منه الصحابيُّ سَقَطْ وقُلْ غَرِيْبٌ ما رَوَى راوٍ فَقَطْ

أولًا/ الحديث المرسل:

تعريفه لغةً، واصطلاحًا:

لغةً: اسم مفعول مأخوذٌ من الإرسال بمعنى الإطلاق، فكأنَّ المُرسِل أطلق الإسناد و لم يقيِّده براوٍ معروف .

ويحتمل أنْ يكون مَأْخُوذًا من الإرسال بمعنى التفرُّق، ومنه قولهم: جاء القوم أرسالًا، أي متفرِّقين.

واصطلاحًا: اختلفوا في تعريفه على أقوال، وأشهرها قولان:

---

(١) وهناك عدَّة بحوث حديثيِّة، وأصولية تناولت حجية قول الصحابي، منها : كتاب "حجية قول الصحابي عند السلف" للدكتور ترحيب الدوسري، وكتاب "الصحابي وموقف العلماء من الاحتجاج بقوله" للدكتور عبدالرحمن الدرويش، وكتاب "حجية قول الصحابي" لـ فضل الله الأمين، وكتاب " قول الصحابي، وأثره في الفقه الإسلامي" للدكتور شعبان إسماعيل، وكتاب "مخالفة الصحابي للحديث النبوي الشريف" للدكتور عبدالكريم النملة.

القول الأول: أنه ما سقطَ منه الصحابيُّ، وهذا تعريف النـــاظم هنا، وهو قول جمهور الأصوليين.

القول الثاني: هو (ما سقطَ من آخرهِ مَنْ بعد التابعي) أو (ما رفعهُ التابعيُّ إلى النَّبيِّ ﷺ) سواءٌ كان التابعيُّ كبيرًا كـــ سعيدِ بن المســيِّب، وعلقمة، أو كان صغيرًا كالزهري، وقتادة وغيرهما[١]. وهذا القولُ نَسَبَهُ الحافظُ إلى جمهورِ المحدِّثين[٢].

وصورته حينئذٍ: أنْ يقول التابعي: ((قال رسول الله ﷺ))، وهو من أنواع الحديث الضعيف للجهل بحال الساقط، إذْ قد يكونُ الســـاقطُ صحابِيًّا، وقد يكونُ تابعِيًّا، وعلى الثاني يحتمل أنْ يكونَ ضعيفًا، ويحتمل أنْ يكونَ ثقةً، وعلى فرض كونه ثقة يحتمل أنْ يكون روى عن صحابيٍّ، ويحتمل أنْ يكون روى عن تابعيٍّ آخر، وعلى الثاني فيعـــود الاحتمـــال السابق...وهكذا.

ويتبيَّن حينئذٍ الفرق بين التعريفين السابقين من حيث أننا لو علمنـــا أنَّ الساقطَ هو الصحابيُّ –كما هو تعبير القول الأول– لم يكن هناك تـــردُّدٌ

(١) ولم يرتضِ الحافظ ابن حجر تقييد بعضهم له بكون التابعي كبيراً، فقال : ((لم أرَ تقييده بالكبير صريحاً عـــن أحدٍ، لكن نقله ابن عبد البر عن قوم)) ا. هـــ النكت (٢/ ٥٤٣) .

(٢) لكن سيأتي أنَّ استخدام المتقدِّمين لكلمة " المرسل "يقع على ما هو أعم من ذلك .

بأنه صحيح، إذْ جهالةُ الصحابيِّ حينئذٍ لا تَضُرُّ[١].وأما مـعَ الجهـلِ بحـالِ الساقط، فيحتمل أنْ يكونَ صحابِيًّا أو تابِعيًّا، ويعودُ ما تقرَّرَ احتمالهُ آنفًا.

مثالُ المرسل :

ما رواه مالك في الموطأ عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن النَّبيِّ ﷺ قال: ((إنَّ شدةَ الحرِّ من فيح جهنم، فإذا اشـتدَّ الحـرُّ فـأبردوا عـن الصلاة))[٢] .

فعطاء بن يسار تابعي لم يدرك النَّبيَّ ﷺ .

حكم الاحتجاج بالحديث المرسل :

قبلَ الدخولِ في هذه المسألة؛ لا بد من معرفة أمـرٍ هـامٍ؛ وهـو أنَّ الخلاف الدائر بين العلماء في مسألة "حكم الاحتجاج بالحديث المرسل"، إنما هو في غير مراسيل الصحابة، لأنَّ إجماع المحدثين منعقـدٌ علـى وجـوب الاحتجاج بها [٣] .

---

(١) هذا من حيث العدالة والضبط.

أما من حيث اتصال الإسناد وانقطاعه؛ فالظاهر أنَّ جهالته تضر إذا لم يصرِّح التابعي عنه بالسماع خلافاً للحـافظ ابن حجر، لأنه إذا ورد الإسناد عنه معنعناً فلا يُعْلَم ثبوتُ لقيِّ التابعي له أو سماعه منه ولا كونه محـتملاً أو غـير محتمل، وهذه مسألة ينبغي التنبُّه لها لكثرة وقوعِ الغلط فيها؛ والله أعلم .

(٢) أخرجه مالك في الموطأ (١/ ١٤).

(٣) التقييد والإيضاح ص٦٨ وهدي الساري ص٣٧٨ وفتح المغيث (١/ ١٧٠، ١٧١)، ولم يعتد هؤلاء الحفَّاظ وغيرهم ممَّن نقل الإجماع بما نُقِلَ عن ابن الأثير من مخالفةٍ له .

أما مراسيل غيرهم من التابعين، فقد اختلف أهل العلم في حكم الاحتجاج بها على ثلاثة أقوال(١) :

القول الأول: يُحْتَجُّ بها مطلقًا، وهذا مذهبُ أبي حنيفة، ومالك، وأحمد (واختلف النقل عنهم ولكن الصحيح أنهم يحتجون بها)، وقال به طائفة من أهل الحديث، بل حكى ابن عبد البر في التمهيد عن الطبري الإجماع عليه في عصر التابعين إلى رأس المئتين(٢)، وفيه نظر(٣).

القول الثاني: لا يُحْتَجُّ بها مطلقًا، للجهل بحال الساقط، لأنَّ المجهول من قبيل الضعيف حتى يتبيَّن أمره ، وهذا مذهب جمهور المحدِّثين(٤).

القول الثالث: التفصيل، وهو مذهب الشافعي(٥)، فقال: يقبل بشروط:

١- أنْ يكون المرسِل ثقةً.

٢- أنْ يكون المرسِل لا يروي إلا عن ثقة.

٣- أنْ يكون المرسِل من كبار التابعين.

٤- أنْ يعتضد ذلك المرسَل بأحد أمور:

---

(١) ينظر الخلاف في هذه المسألة في شرح العلل، لابن رجب (١/ ٢٧٣) وفتح المغيث (١/ ١٥٩) وكتاب الحديث المرسل بين القبول والرد (رسالة علمية مطبوعة)، للباحثة/ حصة الصغير .

(٢) التمهيد (١/ ٥) وأعقبه ابن عبد البر بقوله: " كأنه يعني أنَّ الشافعي أول من أبى من قبول المرسل".

(٣) ينظر في التعقُّب على مقولة الطبري هذه؛ جامع التحصيل، للعلائي ص٦٧، ٧٠ .

(٤) ينظر مقدمة مسلم مع شرح النووي (١/ ٢٤)، والعلل الصغير للترمذي (٥/ ٧٥٣ المطبوع مع الجامع)، والكفاية ص٣٨٤، وعلوم الحديث، لابن الصلاح ص٥١، والمجموع للنووي (١/ ٩٩)، وجامع التحصيل ص٣٥.

(٥) بتصرف وترتيب من الرسالة للشافعي ص٤٦١-٤٦٤ ، وانظر تحقيق الحافظ ابن رجب لمذهب الشافعي في المرسل في شرح العلل (١/ ٢٩٩).

أ- بمسندٍ ثابتٍ غيره .

ب - أو مرسلٍ آخر، لكن لا يتحدان في الشيوخ .

ج - أنْ يعتضد بقول بعض الصحابة .

د - أنْ يعتضد بفتوى عامة أهل العلم .

- **تنبيهان :**

التنبيه الأول: هناك فرق بين مسألة " الاحتجاج بالحديث " وبين "تصحيح إسناده". وجمهورُ المحدِّثين -إنْ لم يكونوا جميعهم- يشترطون لقبول الحديث اتصال إسناده، والمرسل عندهم منقطع الإسناد، لكن قد يحتجُّ به بعضهم -أو بالحديثِ الضعيفِ عمومًا-، ويرونَ العمل به أفضل من القياس، أو أقوالِ الرِّجالِ العاريةِ عن الدليل.

ولربما أنهم قد أخذوا بمقتضاه، لا لعينه، وإنما لموافقته ظاهر القرآن، أو عمل الصحابة أو الخلفاء الراشدين منهم.. ونحو ذلك، ولا يلزم منه أنهم يصحِّحون إسناده، ولعل هذا هو مراد أولئك الأئمة من أهل الحديث الذين نُقِل عنهم الاحتجاج بالحديث المرسل كـ مالك، والثوري، وأحمد وغيرهم؛ والله أعلم .

التنبيه الثاني: أنَّ المتقدِّمين يستخدمون لفظة "المرسل" على معنى أعمّ ممَّا اصطلح عليه المتأخرون في التعريف السابق لمصطلح "المرسل". إذْ إنهم يستخدمونه بمعنى المنقطع أو السَّقْط في الإسناد أيًّا كان ذلك السَّقْط، وهذا كثيرٌ جِدًّا في كتبهم كثرةً لا يُحْتاج معها إلى استدلالٍ أو تمثيل.

ثانيًا/ الحديث الغريب:

وهو النوع الثالث من أنواع حديث الآحاد، وقد تقدَّم النوعان الأولان منه وهما: (العزيز، والمشهور) في بيت سابق[١].

وقوله في الشطر الثاني: (وقل غريبٌ ما روى راوٍ فقط)؛ كأنه أراد به الإشارة إلى أحد نوعي الحديث الغريب، وهو الغريب المطلق. وسيأتي لاحقًا – بمشيئة الله تعالى – النوع الثاني منه، وهو الغريب النسبي وذلك في قوله:

(والفرد ما قيّدته بثقةٍ أو جَمْعٍ أو قَصْرٍ على روايةٍ)

لذا؛ سنؤجل الحديث عن الغريب المطلق إلى شرح هذا البيت[٢]؛ والله الموفِّق.

تعريف الغريب لغةً، واصطلاحًا:

لغةً: المنفرد، ومنه المنفرد عن أهله، ووطنه.

واصطلاحًا: هو الحديث الذي تفرَّد بروايته راوٍ واحد.

وسيأتي الكلام على الحديث الغريب بنوعيه (كما تقدَّم).

وبالجملة؛ فالحديث الغريب أحد أنواع الحديث الضعيف، قال الإمام مالك: (شرُّ العلم الغريب، وخيرُ العلم الظاهر الذي قد رواه الناس). وقال عبد الرزاق: (كنا نرى أنَّ غريب الحديث خيرٌ فإذا هو شرٌّ)، وقال

---

(١) ينظر ص٧٥

(٢) ينظر ص١٢٢

الإمام أحمد: (لا تكتبوا هذه الغرائب، فإنها مناكير، وعامَّتها عن الضعفاء)[1].

لكن قد يصحُّ بعض الأحاديث الغريب، ويصحِّحها بعض الحفَّاظ، لذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (إنَّ من الغرائب ما هو صحيح، وغالبها غير صحيح)[2]. وصحَّح كثيرٌ من الحفَّاظ – ومنهم الشيخان في صحيحيهما – عَدَدًا من الأحاديث الغريبة التي ليس لها إلا إسناد واحدٌ.

ومَّما صحَّ من تلك الأحاديث الغريبة؛ حديث: (**إنما الأعمال بالنيات**)، فإنه قد تفرَّد بروايته يحي بن سعيد الأنصاري عن محمد بن إبراهيم التيمي عن علقمة بن وقاص الليثي عن عمر بن الخطاب ﷺ مرفوعًا، ولا يعرف من وجه يصح عن النَّبيِّ ﷺ إلا بهذا الإسناد، فهو من الغريب الصحيح، وقد اتفق على إخراجه جميع أصحاب كتب السنة المشهورة حتى مالِكًا في الموطأ، فإنه قد وُجِدَ عنده من رواية محمد بن الحسن عنه .

وهناك أحاديث أخرى ممَّا صح من الأحاديث الغريبة، ليس هنا مجال بسطها؛ والله أحكم وأعلم.

---

(١) ينظر تدريب الراوي (٢/ ١٦٤) .

(٢) مجموع الفتاوى (١٨/ ٢٤٨).

تنبيه:

" الحديث الغريب" الذي تقدَّم بيانه، ليس هو "غريب الحـــديث" المشهور في كتب المحدِّثين، والتي أُلِّفتْ فيه المؤلَّفاتُ الخاصةُ مثل "غريـــب الحديث" للهروي، و"غريب الحديث" لإبراهيم الحربي، و"غريب الحديث" للخطابي، و"غريب الحديث" لابن الجوزي... وغيرها.

فإنَّ الأول يُراد به انفراد الراوي برواية الحديث، وأما الثاني فيرادُ به شرح الألفاظ الغريبة "المشكلة" الواردة في متون الأحاديث النبوية.

الحديث المنقطع

١٧- وكلُّ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِحَــالِ   إسنادهُ مُنْقَطِــعُ الأَوْصَالِ

تعريفه لغةً، واصطلاحًا:

لغةً: اسم فاعل من انقطع ينقطع فهو منقطع، وهو ضد المتصل.

واصطلاحًا: عرَّفه الناظم بأنه: (كلُّ ما لم يتصل إسناده بحال).

ومعنى قوله (بحالٍ)؛ يعني: على أيِّ وجه كان انقطاعه، سواءٌ من أول السند، أو وسطه، أو آخره ممَّن دون الصحابي. فيشمل حينئذٍ: المعلَّق، والمعضل، والمرسل.

وهذا التعريف؛ هو المختارُ عند جمهورِ المحدِّثين، لكنَّ المتأخرين منهم اصطلحوا على أنَّ هذه الأنواع الثلاثة (المعلَّق، والمعضل، والمرسل) لا تدخل في مسمَّى المنقطع، **فينحصر المنقطع عندهم حينئذٍ في صورتين:**

الصورة الأولى: ما سقط من أثناء سنده راوٍ واحد.

الصورة الثاني: ما سقط من وسط إسناده راويان فأكثر ليسا على التوالي.

درجة الحديث المنقطع :

الحديث المنقطعُ ضعيفٌ عند جمهور المحدِّثين-متقدِّمهم ومتأخرهم- للجهل بحال الساقط، لكنْ قد يكون المنقطع مقبولًا عندهم لقرائن،

وملابساتٍ تحتفُّ به، كما قد يكون أشدَّ من الضعيف إذا كان السَّقْطُ في أكثر من موضع، أو كان راويه مُكْثِرًا عن الهلكى والمتروكين.

مثال الحديث المنقطع:

ما رواه أبو داود وغيره من طريق ليث عن مجاهد عن أبي الخليل عن وأبي قتادة عن النَّبيِّ ﷺ : أنه كره الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة، وقال: (إنَّ جهنَّم تُسجر إلا يوم الجمعة)(١).

هذا الحديثُ معلولٌ من وجوهٍ؛ أحدها الانقطاع بين أبي الخليل وأبي قتادة، حيث لم يسمع منه؛ وبه أعلَّه أبو داود، والبيهقي، وغيرهما .

(١) أخرجه أبو داود (١٠٨٣) والبيهقي (٣/ ١٩٣) وغيرهما من طريق حسان بن إبراهيم عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد به .

وهو معلول من وجوه :

أحدها: الانقطاع بين أبي الخليل وأبي قتادة، نصَّ عليه غير واحد من أهل العلم منهم: أبو داود، والترمذي، وابن الملقن، وابن حجر وغيرهم .

ثانيها: فيه ليث بن أبي سليم " ضعيف الحديث "، وقد أعلَّه به ابن الجوزي في التحقيق، وابن الملقن في البدر المنير وغيرهما .

ثالثها: أنه قد روي موقوفاً، ذكره ابن عبد البر في التمهيد (٤/ ٢٠)، وقد جعل ابن الملقن ذلك علة فيه.

رابعها: تفرُّد حسان بن إبراهيم به، وقد أشار الأثرم إلى ذلك بقوله: ((لم يروه غير حسان بن إبراهيم))، نقله ابن الملقن في البدر المنير، ثم أعله به هو أيضاً، وقال العيني في عمدة القاري: ((الحديث فيه غريب)).

الحديث المُعْضَل

١٨- والمعضلُ الساقطُ منه اثنانِ ....

تعريفه لغةً، واصطلاحًا:

لغةً: اسم مفعول مأخوذٌ من العضل وهو المنع الشديد، يقال: أعْضَلْتُ الأمر، أي صيّرته مُعْضلًا .

وقيل: هو بمعنى الإعياء، يقال: أعضله فلان، أي أعياه.

واصطلاحًا: (ما سقط من إسناده راويان فأكثر على التوالي).

هذا هو الذي اصطلح عليه المتأخرون في تعريف المعضل، ويلاحظ أنَّ الناظم لم يقيِّد السقط بـ ((على التوالي))، وإنما أطلقه، فلعلَّه إنما فعل ذلك للضرورة الشعرية، أو لأنَّ مثله لا يُجْهَل، فهو وإنْ لم يذكرْهُ فلابدَّ منه حَتْمًا، إذْ لا يكون الحديث مُعْضَلًا إلا به.

وكأنَّه هنا سار على خطى الحافظ العراقي لَّما ذكر في ألفيته حدَّ الحديث المعضل، قال:

والمعضل الساقط منه اثنان ... فصاعدًا ومنه قسمٌ ثانِ

لكنه في الشرح المسمَّى بـ "التبصرة والتذكرة" بيَّن أنه لابد أنْ يكون السقط على التوالي، فقال: ((من أيِّ موضعٍ كان، سواء سقط

الصحابي والتابعي، أو التابعي وتابعه، أو اثنان قبلهما، لكن بشرط أنْ يكون سقوطهما من موضعٍ واحد...)) انتهى(١).

وبالنظر إلى كتب المتقدِّمين لا نجد هذا اللفظ " مُعْضَل "- بهذا المعنى – موجودٌ عندهم، وإنْ وُجِد ذلك فهو نادرٌ جِدًّا، ومنه ما نقله الحاكم في معرفة علوم الحديث عن علي بن المديني: أنه عرَّف المعضَل بأنه ما كان بين المرسِل والرسول ﷺ أكثر من رجل، وأنه غير المرسَل المعروف لأنَّ المراسيل للتابعين دون غيرهم(١).

وكذلك سمَّى أبو داود في سننه ما سقط من إسناده راويان متواليان مُعْضَلًا (٢).

وذكر الحافظ ابن حجر أنه قد وُجِد في استعمال جماعة من أهل الحديث التعبير بـ " المـُعْضَل " على ما لم يسقط من إسناده شيء ألبته(٣).

---

(١) التبصرة والتذكرة (١/ ١٦٠)، وفيه بيَّن أيضاً؛ أنَّ تعريف ابن الصلاح للمعضل حين قال: ((هو عبارة عمَّا سقط من إسناده اثنان فصاعداً)) محمولٌ على أنه أراد التوالي.

(١) معرفة علوم الحديث ص٣٦ ، وذكر الحاكم نوعاً آخر للمعضل لم أرَ أحداً ذكره – قبله - غيره؛ وهو أنْ يروي تابع التابعي عن التابعي حديثاً فيوقفه عليه ولا يذكره عن رسول ﷺ معضلاً، ثم يوجد ذلك الحديث متصلاً مسنداً إلى الرسول ﷺ، ومثاله: ما رواه الأعمش عن الشعبي قال: (يقال للرجل يوم القيامة عملت كذا وكذا ؟ فيقول ما عملته، فيختم على فيه فينطق جوارحه، أو قال: ينطق لسانه فيقول لجوارحه: أبعدكنَّ الله، ما خاصمت إلا فيكنَّ)، فقد أعضله الأعمش، وهو عند الشعبي عن أنس ﷺ عن النبيِّ ﷺ متصلاً مسنداً مخرَّجاً في صحيح مسلم [ينظر معرفة علوم الحديث ص٣٧،٣٨].

(٢) ح (٢٦٦).

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٥٧٥) .

وهذا كثيرٌ؛ كقولهم " هذا حديثٌ معضَل" أو " رَوى حديثًا مُعضَلًا " أو" يَرْوِي أحاديثَ مُعضَلات ".. ونحو ذلك، وممَّن رأيته يستعملُ ذلك الإمامُ أحمد، وابنُ عدي في (الكامل)، وابنُ عبد البر في (التمهيد)، والجوزجانيُّ، والنسائيُّ، وابنُ حبان.

وفسَّر الحافظُ ابن حجر[٤] الجمع بين هذا وبين ما تقدَّم في التعريف الاصطلاحي للحديث المعضَل بأنه يحتمل أمرين:

أحدهما: أنهم يطلقونه على معنيين، والثاني: أنْ يكون المعضَل (بفتح الضاد) هو المتعلق بالإسناد، والمعضِل (بكسرها) هو المراد من كلام هؤلاء الأئمة، وهو المستغلق الشديد.

والظاهرُ؛ أنَّ ما نقله الحاكم عن ابن المديني إنما هو منهج خاصٌ به لم يتعدَّ إلى غيره، وما تقدَّم نقله من عبارات للأئمة في استخدامهم لكلمة (مُعْضَل) أرادوا به معنًى يُرادِفُ كلمةَ " مُنْكر " أو " خطأ "؛ والله أعلم.

درجة الحديث المعضل على الاصطلاح المشهور عند المتأخرين :

هو أحدُ أنواع الحديث الضعيف للجهل بحال الساقط، فهو كالمنقطع، بل هو أسوأ منه كما قال الجوزجاني: ((المعضل أسوأ حالًا من المنقطع. والمنقطع أسوأ حالًا من المرسل. والمرسل لا تقوم به حجة))[١].

---

(٤) المصدر نفسه (٢/ ٥٧٩).

(١) انظر النكت، لابن حجر (٢/ ٥٨١)، وفتح المغيث (١/ ١٧٩)، وتوضيح الأفكار (١/ ٢٩٨).

مثال الحديث المعضل :

ما رواه مالك في الموطأ قال: بلغني عن أبي هريرة ﷺ أنه قال: قال رسول الله ﷺ : (للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف، ولا يُكلَّف من العملِ إلا ما يطيق)(٢).

فهذا الحديث (مُعْضَل) على رأي المتأخرين، لأنَّ بين مالك، وأبي هريرة راويين هما: محمد بن عجلان، وأبوه، فقد رواه الحاكم في معرفة علوم الحديث من طريق مالك عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة..وذكره(٣).

الحديث المدلَّس

.... وما أَتَى مُدَلَّسًا نَوْعَانِ

١٩- الأَوَّلُ: الإسقاطُ للشَّيْخِ وأنْ يَنْقُلَ عمَّن فَوْقَهُ بِعَنْ وأَنْ

٢٠- والثاني لا يُسْقِطُهُ لكنْ يَصِفْ أَوْصَافَهُ بما بهِ لا يَنْعَرِفْ

تعريفه لغةً، واصطلاحًا:

---

(٢) الموطأ (٢/ ٩٨٠) وهو في صحيح مسلم برقم (١٦٦٢) متصلاً من غير طريق مالك .

(٣) معرفة علوم الحديث (ص٣٧) .

وقد استشكل الحافظ ابن حجر في النكت (٢/ ٥٨٢) التمثيل بهذا المثال، لأنَّ السياق في قوله (بلغني) يشعر بعدم السقوط، فهو يقتضي ثبوت مبلِّغ، وعليه فهو متصل الإسناد (مبهم)، لا أنه منقطع . ويمكن الجواب عنه بما ذكره الحاكم في معرفة علوم الحديث ص٣٧ بأنه لا مانع أنْ يسمَّى هذا أيضاً معضلاً، فقال: (ينبغي للعالم أنْ يميِّز بين المعضل الذي لا يوصل وبين ما أعضله الراوي في وقت ثم وصله في وقت).

لغةً: اسم مفعول مشتق من الدَّلَس، وهو اختلاط الظلمة بـــالنور، ومنه التدليس في البيع.

واصطلاحًا: إخفاءُ عيبٍ في الإسناد، وتحسينٌ لظاهره.

والناظم قد ذكر في البيتين السابقين نوعي التدليس اللَّذين هما: تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ.

ويندرج تحت النوع الأول أنواعٌ لم يذكرها الناظم، وهي :

الأول: **تدليس التسوية**، وهو أنْ يُسْقِطَ ضَعِيفًا بين ثقتين لقـــي أحدهما الآخر[1].

الثاني: **تدليس العطف**، وهو أنْ يروي حديثًا عن شيخين قد سمع من أحدهما دون الآخر، فيصرِّح بالسماع من الأول ويعطف الثاني عليه، إيهامًا منه أنه قد حدَّثه به أيضًا.

الثالث: **تدليس الصيغ**، وهو أنْ يستخدم الصـــيغة في غـــير مـــا اصطلح عليه أهل الحديث؛ كـــأنْ يصـــرِّح بالإخبـــار في الإجـــازة، أو بالتحديث في الوجادة، أو فيما لم يسمعه .

(١) ذكر هذا التعريف الحافظُ العراقي في التقييد والإيضاح ص٧٩، وانتقده الحافظ ابن حجـــر في النكـــت (٢/ ٦١٧، ٦١٨) بأنَّ التسوية لا تنحصر في التدليس فقط، فقد تكون بغيره أيضاً، ومثَّل له بـــ تسوية الإمـــام مالـــك لبعض الأسانيد.

الرابع: تدليس السكوت، وهو أنْ يقول الراوي "المدلِّس" حدثنا أو سمعتُ، ثم يسكتُ قليلًا. ثم يقول: "فلان عن فلان"، مُوْهِمًا أنه سمعه منه.

الخامس: تدليس القطع، وهو أنْ يحذف المدلِّس الصيغة، ويكتفي بذكر شيخه "الذي لم يسمع منه هذا الحديث بعينه"، ثم يسوق الإسناد. وهذا النوع يسمَّى عند المحدِّثين أيضًا بـ (تدليس الحذف).

كما أنه يندرج تحت النوع الثاني – وهو تدليس الشيوخ – نوعٌ آخرُ شبيهٌ به؛ وهو تدليس البلدان، كأنْ يُسمِّي مَوْضِعًا ويريد به آخر، كقول البغدادي: حدثني فلان بما وراء النهر، ويريد به نهر دجله، وقول غيره: حدثني فلان بالأندلس، ويريد به مَوْضِعًا بالقرافة.

تعريف تدليس الإسناد :

هو أنْ يروي الراوي عمَّن سمع منه ما لم يسمعه منه مُوْهِمًا سماعه منه، بعبارة تحتمل السماع وعدمه[1].

تعريف تدليس الشيوخ :

أنْ يروي عن شيخٍ حديثًا سمعه منه، لكن يسمِّيه، أو يكنيه، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يُعْرَف كي لا يعرف .

---

(١) كـ عن، وقال، وذكر، ونحوها.

وَيُلْحَظُ هنا؛ أنَّ تدليس الشيوخ ليس فيه إسقاط للشيخ الضعيف، ولكنْ فيه تَعْمِيَةٌ له؛ حيث يصفه بوصفٍ لا يُعْرَفُ به لئلا يُرَدُّ الخبرُ بسببه، وممَّن يستخدمه الخطيب البغدادي رحمه الله.

دواعي التدليس عند المدلِّسين:

تختلف دواعي التدليس عند المدلِّسين من راوٍ إلى آخر، لذا اهتم العلماء بالتنقيب عن تلك الدواعي، والأسباب الحاملة للرواة على التدليس، ومن أبرزها:

١- إخفاءُ عيبٍ في الإسناد كـ إخفاء ضعف الشيخ، أو إخفاء جهالتهُ، أو نحو ذلك.

٢- إيهامُ علو الإسناد، والقرب من المشايخ الأعلون.

٣- إيهامُ كثرة الشيوخ.

٤- استصغارُ سنِّ الشيخ، واحتقارهُ[1].

حكم التدليس في الإسناد والشيوخ:

كرهه العلماء كراهية شديدة[1] لأنَّ فيه نوعًا من الغشِّ والتغرير، وهو يختلف بحسب الغرض الحامل له على التدليس، فقد يكون حرامًا، وقد يكون مكروهًا.

---

(١) وهناك أسباب أخرى أيضاً؛ تركتها طلباً للاختصار، تنظر في: الكفاية ص٣٥٨، وجامع التحصيل ص١٠٤، والمقنع (١/١٥٩)، والنكت، للزركشي (٢/ ١٣١،١٣٠)، وفتح المغيث (١/ ٢١٠)، وتدريب الراوي (١/ ٢٦٤) وغيرها.

وكان شعبة من أشدِّ الناس ذَمًّا للتدليس والمدلِّسين، فكان يقول: (التدليس أخو الكذب)، ويقول أيضًا: (لئن أزني أحبُّ إلي من أنْ أدلِّس) وهذا على سبيل المبالغة في التنفير منه؛ والله أعلم.

حكم رواية المدلِّس [الثقة][*]:

اختلف العلماء في حكم رواية المدلِّس (الثقة) على أقوالٍ، أشهرها مايلي:

القول الأول: ردُّ روايته مُطلقًا، سواءٌ بيَّن السماع أم لم يبيِّنْهُ. وقد قال به طائفةٌ من المحدِّثين والفقهاء، ولكن يكاد الآن أنْ يكون هذا القول مهجورًا.

القول الثاني: قبولُ روايته مُطلقًا، سواء بيَّن السماع أم لم يبيِّنْهُ. وقد قال به أيضًا طائفةٌ من المحدِّثين والفقهاء إلا أنه قولٌ ضعيفٌ.

القول الثالث: ردُّ روايته إلا ما صرَّح فيها بالتحديث. وهو رأي جمهور المتأخرين، وصحَّحه العلائي، ونسبه إلى جمهورِ المحدِّثين والفقهاء والأصوليين، وحكاه العراقي أيضًا إلى الأكثرين من أهل العلم.

---

(١) وكراهيتهم لتدليس الإسناد أشد.

(*) هذا الحكم شامل لجميع المدلسين الثقات عدا من يدلس تدليس التسوية، أو تدليس الشيوخ، فإنَّ حكمهما مختلفٌ عند المحدِّثين، والله أعلم.

وأظهر هذه الأقوال؛ هو القول الثالث، لأنَّ الغالب على المدلِّسين -باستثناء مَن يُبيِّنُ تدليسه، ومن لا يدلِّس إلا عن ثقة- أنَّ غرضهم من التدليس هو إخفاءُ عيب في الإسناد.

ولكن ليس هذا القول على إطلاقه؛ لأنه قد تبيَّن من خلال الاستقراء لعمل السابقين من الأئمة أنَّ هناك بعض الضوابط التي يُقْبَلُ فيها حديث المدلِّس ولو لم يصرِّحْ فيها بالتحديث، **وهي:**

الأول: من لم يدلس إلا عن ثقة كـ سفيان بن عيينة. أو كان مَنْ إذا دلَّس بيَّن تدليسه كـ أبي أسامة حماد بن أسامة الثقة الثبت، قال ابن سعد في الطبقات: (كان كثير الحديث، يدلِّس ويبين تدليسه).

الثاني: من عُرِف بقلة التدليس أو ندرته كـ سفيان الثوري.

الثالث: من كان تدليسه محمولٌ على المعنى العام له "وهو الإرسال الخفي"، فإذا روى عمَّن سمع منه -ولو بصيغة العنعنة- حمل على الاتصال، كـ الحسن بن أبي الحسن البصري.

الرابع: من روى عنه مَنْ لا يأخذ عنه إلا ما سمع كما في رواية شعبة عن الأعمش، وأبي إسحاق، وقتادة، إذْ يقول: ((كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش، وأبي إسحاق، وقتادة)).

الخامس: من عُرِفت واسطته بينه وبين شيخه كـ رواية حميد الطويل عن أنس. يقول حماد بن سلمة: ((عامة ما يرويه حميد عن أنس لم

يسمعه منه، إنما سمعه من ثابت)) انتهى . وقال ابن حبان: ((سمع من أنس ثمانية عشر حديثًا، وسمع الباقي من ثابت فدلَّس عنه)) انتهى.

السادس: من كان يدلِّس عن أشياخٍ معيِّنين، فروايته عن غيرهم (بالعنعنة) محمولة على الاتصال، كما كان زكريا بن أبي زائدة لا يدلِّس كثيرًا إلا عن الشعبي. وكذلك خارجة بن مصعب لم يكن يدلس إلا عن غياث بن إبراهيم.

السابع: من عُيِّنتْ أحاديثه المدلَّسة عن شيخه، فغيرها مقبولة ومحمولة على الاتصال.

الثامن: من عُيِّنتْ أحاديثه المسموعة عن شيخه، فهي المقبولة وما عداها مردودٌ، كـ قول شعبة بأنَّ الحكم بن عتيبة لم يسمع من مقسم إلا أربعة أحاديث... وذكرها. وقول أحمد: لم يسمع هشيم من محمد بن جحادة إلا حديثًا واحدًا... وذكره.

التاسع: من لازم شيخه وأكثر عنه، فاحتمال التدليس عنه في حقه نادرٌ كـ رواية ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح، ورواية الأعمش عن أبي وائل وأبي صالح.

العاشر: من عُرِف عنه أنه لا يدلس عن أشياخٍ معيِّنين كـ هشيم بن بشير لا يكاد يدلس عن حصين بن عبد الرحمن، قاله الإمام أحمد وغيره.

الحديث الشاذ، والحديث المقلوب

٢١- وما يخالفْ ثقةٌ فيهِ المَـــلَا   فالشَّاذُ، والمقلوبُ قسمانِ تَلَا

٢٢- إبـــدالُ راوٍ ما براوٍ قِسْمُ   وَقَلْـــبُ إِسْنَادٍ لمتنٍ قِسْـــمُ

أولًا / الحديثُ الشَّاذ:

قوله " وما يخالف ثقةٌ فيه الملا... فالشاذ": أي: فهذا تعريف الحديث الشَّاذ.

تعريفه لغةً، واصطلاحًا:

لغةً: اسم فاعل من "شذَّ" بمعنى "انفرد"، فالشذوذ في اللغة هو الانفراد، ومنه الانفراد عن الجماعة.

واصطلاحًا: اختلفوا في تعريفه على أقوال :

القول الأول: هو الحديث الذي تفرَّد بروايته راوٍ واحد، وهذا تعريف الخليلي .

القول الثاني: هو ما تفرَّد به الثقة، وهذا تعريف الحاكم .

القول الثالث: هو أنْ يروي الثقة حديثًا يخالف ما روى الثقات، وهذا تعريف الشافعي، وهو الذي اختاره الناظم هنا، وعليه جماعة المتأخرين.

وينقسم الشاذ إلى قسمين:

القسم الأول: الشذوذ في الإسناد.

القسم الثاني: الشذوذ في المتن.

مثال الشذوذ في الإسناد:

ماروواه يعلى بن عبيد عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال النَّبيُّ ﷺ :(البيِّعان بالخيار...الحديث) .

ورواه الجماعة عن سفيان الثوري عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر به.

فيعلى بن عبيد قد خالف الجماعة من أصحاب الثوري فجعله عن سفيان عن "عمرو بن دينار" بدل "عبد الله بن دينار" فأخطأ. والمحفوظ جعله "عن عبد الله بن دينار"؛ والله أعلم[١] .

وعليه؛ فتكون رواية يعلى بن عبيد عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار شاذة . والشذوذ هنا وقع في الإسناد، فهي علة قادحة في إسناد يعلى بن عبيد[٢].

(١) انظر الإرشاد، للخليلي (١ ٣٤١) والمنهل الروي، لابن جماعة ص٥٢ وتدريب الراوي (١/ ٢٥٤).

(٢) ربما وصف بعض أهل العلم من المتأخرين بأنَّ هذه العلة غير قادحة، وليس كذلك؛ لأنَّ الأئمة حين وصفوا خطأ يعلى بن عبيد إنما أرادوا إعلاله. والمتأمِّل لأحكام الأئمة على الأحاديث يجدها – غالباً – تتجه حول الأسانيد، أما المتون فقد تصح من وجوه أخرى كهذا المتن، وقد لا تصح .

مثال الشذوذ في المتن :

ما رواه سفيان الثوري عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسارعن ابن عباس: (أنَّ النَّبيَّ ﷺ توضأ مَرَّةً مَرَّةً) أخرجه البخاري(٣) .

هكذا رواه عن الثوري خمسةٌ من أصحابه، وهم : (عبد الرزاق ، والفريابي، ويحي القطان، ووكيع، وأبو عاصم الضحاك بن مخلد).

ورواه عنه أيضًا قبيصة بن عقبة كما في سنن الدارمي، لكن زاد في متنه (ونضح فرجه)(١). وهذه الزيادة من قبيصة شاذة لمخالفته الجماعة من أصحاب الثوري الذين لم يذكروها(٢).

وأمثلة الشذوذ كثيرةٌ، ولو جمعت ودُرِسَتْ لجاءت في مجلد كبير.

- **تنبيهات:**

التنبيه الأول : أنَّ مبحث الشذوذ على التعريف المختار عند الشافعي وجمهور المتأخرين يتعلّق برواية الثقات –ومن يشبههم- ليس

(٣) أخرجه البخاري (٥٧).

(١) سنن الدارمي برقم (٧١١).

(٢) ومما يؤيد شذوذها أيضا أمران آخران:

الأول: أنَّ قبيصة بن عقبه وإن كان ثقة إلا أنَّ الحفَّاظ قد تكلّموا في روايته عن الثوري، وهذا منها .

الثاني: أنَّ الثوري قد توبع على هذا الحديث (بدون تلك الزيادة)، حيث تابعه جماعة منهم: الدراوردي ، وداود بن قيس ، ومحمد بن عجلان، وهشام، ومالك وغيرهم ، ولمزيد من تخريج الحديث ودراسته انظر كتابي (زوائد المحرَّر في الحديث على بلوغ المرام، تصنيف ودراسة وتخريج).

غير. وأما رواية الضعفاء والمتروكين فيما يخالفون به مَنْ هم أوثق، أو أكثر عددًا منهم، فلا تعلُّق له بمبحث الشذوذ عندهم.

التنبيه الثاني : أنَّ المتقدمين لم يستخدموا لفظة (الشذوذ) بكثرة، وإنما وُجِدَ هذا كثيرًا عند المتأخرين حيث وصفوا كلَّ حديث "رواه ثقةٌ وخالفَ فيه الثقات أو من هو أوثق منه" شاذًّا.

وأما المتقدِّمون -باستثناء الشافعي- فلا يكاد يوجد عندهم هذا الوصف إلا قليلًا، بل نادرًا، لذا فهم يصفون هذا النوع بأنَّه خطأٌ، أو منكرٌ، أو مُعلٌّ أو نحو ذلك من العبارات.

التنبيه الثالث: الشذوذ في المتن إما أنْ يقع في لفظةٍ من الحديث – وهو الغالب الكثير- كما تقدَّم في المثال السابق. وإما أنْ يقع في جميع الحديث، فيكون الحديث برُمَّته شاذًّا، كأن يخالف الأحاديث الصحيحة الثابتة عن النَّبيِّ ﷺ أو يخالف ما أجمع عليه العلماء، كما قال الإمام أحمد في حديث أسماء بنت عميس: ((تسلَّبي ثلاثًا، ثم اصنعي ما بدا لي لك))، قال: إنه من الشاذ المطَّرح[1].

ثانيًا / الحديثُ المقلوب:

تعريفه لغةً، واصطلاحًا:

(١) شرح علل الترمذي (١/ ٤١٠).

لغةً: اسم مفعول من قلب يقلب فهو مقلوب، وهو تحويل الشيء عن وجهه.

واصطلاحًا: إبدال لفظٍ بآخر في سند الحديث أو متنه، بتقديم أو تأخير، عمدًا أو سهوًا.

والقلب في الحديث علةٌ توجب ردَّه، وعدم الاحتجاج به. واصطلح المتأخرون على تسميته بهذا الاسم (المقلوب)، وأما المتقدِّمون فلم أقف لهم على تسميته بهذا الاسم، و لم أرهم جعلوا له نوعًا خاصًا مُستقلًّا عن بقية الأنواع الحديثية المُعَلَّة، وإنما ربما سمَّوا ما وقع فيه قلبٌ (إسنادٌ أو متنٌ) منكرًا، أو معلولًا، أو باطلًا أو نحو هذه العبارات، وقد تقدَّم الكلام على ما يشبه هذا عند الحديث عن بعض المصطلحات بين واقع المتقدِّمين والمتأخرين[1].

قوله " والمقلوب قسمان تلا ...": أي: أنَّ الحديث المقلوب قسمان:

القسم الأول : يتعلق بالإسناد، ومنه:

أولًا : إبدال راوٍ بآخر:

مثاله:

ما رواه يعلى بن عبيد عن سفيان الثوري وذكر عمرو بن دينار بدل عبد الله بن دينار، وقد تقدَّم في مبحث الشذوذ.

---

(١) انظر مبحث الحسن، والمرسل، والمعضل، وسيأتي المزيد من الحديث عن بعض المصطلحات أيضاً في شرح الأبيات القادمة بمشيئة الله تعالى.

ثانيًا : إبدال اسم راوٍ باسم أبيه:

مثاله:

أن ينقلب على أحد الرواة اسم ((كعب بن مرة)) فيجعله ((مرة بن كعب)). أو ((سنان بن سعد)) فيجعله ((سعد بن سنان))(٢).

القسم الثاني : يتعلق بالمتن، ومنه :

أولًا : قلب الإسناد للمتن، وذلك كأنْ يجعل إسناد حديثٍ لمتنٍ آخر، وبعض المتون لغير أسانيدها بقصدٍ أو بغير قصد.

مثاله :

ما فعله أهلُ بغداد بالبخاري حين قدم إليهم، وكانت شهرته قد بلغت الآفاق فأرادوا أنْ يختبروه فعمدوا إلى مئة حديث، وقلبوا متونها وأسانيدها ودفعوها إلى عشرة، كلُّ واحد منهم معه عشرة أحاديث وحدَّدوا وقتًا للمجلس، فحضر الناس من الغرباء والبغداديين - علمائهم وعوامِّهم - فانتدب أحد العشرة فسأله عن الحديث الأول، فقال: لا أعرفه، ومازال يلقي عليه العشرة وهو يقول: لا أعرفه .... وهكذا حتى انتهى هؤلاء العشرة وانتهت أحاديثهم المئة وهو يقول: لاأعرفه ، فلما فرغوا التفت إلى الأول فقال : أما حديثك الأول فهو كذا ، وحديثك

---

(٢) ينظر الموقظة ص٦٠ ، ونزهة النظر، ت: الرحيلي ص١١٦ .

الثاني فهو كذا.... وهكذا إلى آخر الحديث المئة. فردَّ كلَّ متن لإسناده، وكلَّ إسنادٍ لمتنه، فعجب الناس وأقرُّوا له بالحفظ وأذعنوا له بالفضل[١].

والقصة تكلَّم عليها بعض الحفَّاظ، وبعضهم يثبتها . وذكر ابن كثير في البداية والنهاية أنَّ البخاري حصل له مع أهل سمرقند مثل ما حصل له مع أهل بغداد ، والله أعلم .

ثانيًا : قلب لفظ الحديث أوله بآخره.

مثاله:

حديث أبي هريرة ﵁ في صحيح مسلم في السبعة الذين يظلهم الله في ظله يوم لا ظلَّ إلا ظله، وفيه: ((ورجل تصدَّق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله))[١].

هكذا جاء في صحيح مسلم مقلوبًا، وهو في صحيح البخاري[٢]، وموطأ مالك[٣]، ومسند أحمد[٤]، وسنن الترمذي[٥] بلفظ ((حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه)) وهو الصواب[٦].

(١) انظر القصة في تهذيب الكمال (٢٤/ ٤٥٣) وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٠٨) والنكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٨٦٨).

(١) أخرجه مسلم برقم (٩١ – ١٠٣١).

(٢) صحيح البخاري برقم (٦٦٠).

(٣) الموطأ (٢/ ٩٥٢).

(٤) المسند (٢/ ٤٣٩).

(٥) سنن الترمذي (٢٣٩١).

(٦) انظر فتح الباري (ح ٦٦٠).

مثالٌ آخر :

حديث عائشة رضي الله عنها أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: ((إنَّ بلالًا يؤذِّنُ بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم)) متفق عليه[٧].

قلبه بعض الرواة فقال: ((إنَّ ابن أم مكتوم يؤذن بليل، فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال))[٨].

الأسباب الحاملة على القلب في الحديث:

تختلف دواعي القلب في الحديث عند الرواة، فقد يكون القصد منه الإغراب كما كان يفعله حمَّاد بن عمرو النصيبي الكذَّاب[١]، أو لقصد الاختبار كما اشتهر عن شعبة أنه يفعله مع بعض الرواة، وكما اختبر يحيى بن معين شيخه أبا نعيم بحضرة أحمد بن حنبل، وأحمد بن منصور[٢]، وقد يكون غير مقصود –وهو الغالب– بسبب ضعف الراوي أو كثرة وهمه أو فحش غلطه أو غفلته.

---

(٧) البخاري (٦٢٢، ٦٢٣) ومسلم (١٠٩٢).

(٨) صحيح ابن خزيمة (٤٠٦) وموارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان (ح ٨٨٨) وانظر النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (٢/ ٨٧٨).

(١) انظر مثالاً له في كتاب النكت، لابن حجر (٢/ ٨٦٥).

(٢) انظر القصة في تاريخ بغداد (٢/ ٣٥٣) والنكت، لابن حجر (٢/ ٨٦٦).

درجة الحديث المقلوب:

هو أحد أنواع الحديث المنكر، الذي لا يصلح للاعتضاد، لأنَّ الخطأ فيه من الخطأ الراجح الذي ترجَّح للناقد جانبُ الخطأ فيه على جانب الإصابة(٣).

---

(٣) للشيخ طارق عوض الله كلامٌ ماتع حول التفريق بين الخطأ المحتمل، والخطأ الراجح الذي يقع من الراوي، راجعه في مقدِّمة كتابه " الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات" ص٤٣. وهذا الكتاب من أجود كتب الشيخ طارق حفظه الله، وقد هذبته تهذيباً مناسباً في مذكرة عندي، لعلِّي أتفرَّغ لها وأقدِّمها للنشر، ليستفيد منها الجميع بمشيئة الله تعالى.

الحديث الفرد

٢٣- والفـــرد ما قيّدته بثقةٍ أو جَمْعٍ أو قَصْرٍ على روايةٍ

الفرد تعريفه لغةً، واصطلاحًا:

لغةً: الوتر .

واصطلاحًا: هو الحديث الذي انفرد بروايته راوٍ واحد علـــى أي وجهٍ من وجوه التفرد[(١)].

والحديث الفرد نوعان :

النوع الأول: **فردٌ مطلق**، ولم يذكره الناظم هنا لاكتفائه بذكره في قوله:

.... **وقُلْ غريبٌ ما روى راوٍ فقط**[(٢)]

النوع الثاني : **فردٌ نسبي**، وهو المقيَّد.

(١) انظر ص١٠٠

(٢) وهو البيت السادس عشر، انظر ص ٩٥- ١٠٠

تعريف الفرد المطلق:

هو الحديث الذي تفرد بروايته راوٍ واحد في أصلِ السند، كأنْ يكون الحديث لا يعرف إلا من حديث ابن عمر، أو أبي هريرة، ونحو ذلك.

مثاله:

عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول ﷺ: (الإيمان بِضْعٌ وستون شعبة، أعلاها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبةٌ من الإيمان) متفق عليه[1].

هذا الحديث فردٌ مطلق، لأنه لم يروه من الصحابة إلا أبو هريرة، ولم يروه عن أبي هريرة إلا أبو صالح، ولم يروه عن أبي صالح إلا عبد الله بن دينار، فالتفرد هنا وقع في ثلاث طبقات.

تعريف الفرد النسبي :

وهو الذي تفرَّد بروايته راوٍ واحد في أثناء السند.

وإنما سُمِّي نِسْبِيًّا؛ لكون التفرُّد وقع فيه بالنسبة لشيءٍ معيَّن.

وقد مثَّل الناظم هنا للتفرد النسبي بأنواعه، ولم يمثِّل للتفرد المطلق.

فقوله: (والفرد ما قيَّدته بثقةٍ   أو جمعٍ أو قصرٍ على رواية) هي أمثلة للتفرد النسبي، وإليك هي:

---

(١) البخاري (٩) ومسلم (٣٥).

أنواع التفرد النسبي(١):

النوع الأول: ما تفرد به راوٍ عن آخر(٢)، كقولهم: ((لم يروه عن فلان إلا فلان))، أو ((تفرد به فلان عن فلان)) ونحو ذلك .

مثاله:

ما رواه الترمذي بسنده قال: ثنا قتيبة بن سعيد عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل أنَّ النَّبيَّ ﷺ :(كان في غزوة تبوك إذا ارتحل قبل أنْ تزيغ الشمس أخر الظهر إلى أنْ يجمعها إلى العصر فيصليهما جميعًا، وإذا ارتحل بعد زيغ الشمس عجل العصر إلى الظهر وصلَّى الظهر والعصرجميعا ثم سار، وكان إذا ارتحل قبل المغرب أخَّر المغرب حتى يصليها مع العشاء، وإذا ارتحل بعد المغرب عجل العشاء فصلاها مع المغرب)(٣).

قال الترمذي وغيره: ((تفرَّد به قتيبة بن سعيد، لم يروه عن الليث غيره)).

النوع الثاني: ما تفرَّد به ثقة، كقولهم: ((لم يروه ثقةٌ إلا فلان)).

---

(١) انظر معرفة علوم الحديث، للحاكم ص٩٦ ، وتدريب الراوي (١/ ٢٠٨).

(٢) وهذا النوع يشمل ما لو كان الراوي ثقةً أو غيرَ ثقةٍ .

(٣) سنن الترمذي رقم (٥٥٣). وأخرجه أيضاً؛ أحمد (٥/ ٢٤١) وأبو داود (١٢٢٠) والدارقطني (١/ ٣٩٢) والبيهقي (٣/ ١٦٢) من طريق قتيبة به.

وقد أعلَّه بتفرد قتيبة جماعةٌ من الحفاظ منهم البخاري، وأبو حاتم، وأبو داود، والترمذي، والحاكم، والبيهقي وغيرهم.[وانظر لدراسته؛ البدر المنير ٥٦١/٤ والتلخيص الحبير ١٢١/٢ وكتب د.حمزة المليباري: الحديث المعلول ص٤٤، والموازنة ص٦١، ونظرات جديدة ص٦٩].

مثاله:

ما رواه مسلم في صحيحه من طريق ضمرة بن سعيد عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي واقد: (أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان يقرأ في الأضحى والفطر بقاف، واقتربت الساعة)(١).

هذا الحديث قد تفرد به ثقة (وهو ضمرة بن سعيد) عن ثقة (وهو عبيد الله بن عبد الله)، ولذا قال العراقي: ((لم يروه أحدٌ من الثقات إلا ضمرة))، وإنما قُيِّد بالثقة هنا، لكونه قد رُوي أيضًا من غير هذا الطريق لكنه ضعيف، فقد رواه ابن لهيعة عن خالد بن يزيد عن الزهري عن عروة عن عائشة به، وابن لهيعة ضعيفٌ عند جمهور المحدثين(٢).

النوع الثالث: ما تفرَّد به أهل بلد أو أهل جهة: كأن يتفرَّد بالإسناد كلِّه أهلُ البصرة، أو أهلُ الكوفة، أو أهلُ مكة ونحو ذلك.

مثاله: ما رواه أبو داود عن أبي الوليد الطيالسي عن همام عن قتادة عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري قال: (أُمرنا أنْ نقرأ بفاتحة الكتاب، وما تيسَّر)(٣).

---

(١) مسلم (٨٩١).

(٢) انظر التبصرة والتذكرة (١/ ٢١٩) والشذا الفياح (١/ ٢٠٠).

(٣) سنن أبي داود (٨١٨). وقد أخرجه أحمد (٣/ ٣) وعبد بن حميد (٨٧٩) والحاكم في معرفة علوم الحديث ص٩٧ وأبو يعلى (١٢١٠) وابن حبان (١٧٩٠) والبيهقي (٢/ ٦٠) من طريق همام به.

قال بن سيد الناس: ((إسناده صحيح، ورجاله ثقات))، وقال الحافظ في الفتح (٢/ ٢٤٣): ((سنده قوي))، وفي التلخيص (١/ ٢٣٢): ((إسناده صحيح)).

قال الحاكم في معرفة علوم الحديث: ((تفرَّد بذكر الأمر فيه أهل البصرة من أول الإسناد إلى آخره لم يشركهم في هذا اللفظ سواهم))[1].

النوع الرابع: ما تفرد به أهلُ بلد عن أهلِ بلدٍ آخر: كأنْ يتفرد به أهل البصرة عن أهل الكوفة مثلًا، أو أهل الشام عن أهل الحجاز ..وهكذا.

مثاله:

ما رواه الحاكم في معرفة علوم الحديث من طريق أبي زكير يحيى بن محمد بن قيس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ : (كلوا البلح بالتمر، فإنَّ الشيطان إذا رآه غضب، وقال: عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلق)[2].

---

(١) معرفة علوم الحديث ص٩٧ .

(٢) معرفة علوم الحديث ص١٠٠ .

وقد أخرجه ابن ماجه (٣٣٣٠) والعقيلي في الضعفاء (٤/ ٤٢٧) وابن عدي في الكامل (٧/ ٢٤٣) وابن حبان في المجروحين (٣/ ١٢٠) من طريق يحيى بن قيس به .

وأعلَّه الحفاظ كـ العقيلي، وابن عدي، والدارقطني، وابن حبان، والحاكم، والخطيب، والذهبي بتفرَّد يحيى بن قيس به، وجعلوه من منكراته. ونقل السندي عن النسائي أنه قال: (إنه منكر) . بل قال ابن حبان في المجروحين: (هذا الكلام لا أصل له من حديث رسول الله).

وممَّن ذكره من جملة الأحاديث الموضوعة؛ ابن الجوزي في موضوعاته (٣/ ٢٥)، وابن عراق في التنزيه (٢/ ٢٥٥) والشوكاني في الفوائد المجموعة (ح ٦٣) وعلَّق عليه المعلمي بقوله: ((لم يروه غيره – أي غير يحيى بن قيس –، وهو بسندٍ كالشمس، ومتنهُ ركيكٌ، فالظاهر أنَّ أبا زكير غلط في إسناده، سمعه من بعض القصاص، فتوهم أنه سمعه بذاك السند، والله أعلم)) انتهى.

قال الحاكم عقبه: ((تفرَّد به أبو زكير عن هشام بن عروة، وهـــو من أفراد البصريين عن المدنيين)).

الحديث المُعَلّ

٢٤- وما بعـــلةٍ غموضٍ أو خفا مُعَلَّلٌ عنـــدهمُ قد عُرِفا

قول الناظم في البيت " أو ": هي بمعنى الواو، فيكون قد اشترط للحديث المُعَل الغموض والخفاء معًا، وهما بمعنى واحد، وهذا يشبه قـــول العراقي في الألفية عن العلة:

وهي عبارةٌ عَنْ أسبابٍ طَرَتْ فيها غموضٌ وخفاءٌ أثَّرتْ

وقوله " قد عرفا " : أي عند أهل الحديث.

تعريف الحديث المُعَل لغةً، واصطلاحًا :

لغةً: هو السُّقْم والمرض. يطلق عليه " المُعَل " وهو الأكثر عند أهل اللغة، والحديث . وقد يطلق عليه " المعلول " واعترض ابن الصلاح عليه، وتبعه النووي، وقال: " إنه لحنٌ في العربية " .

والصواب؛ أنَّ تسميته بـــ " المعلول " قد وُجِد في كلام بعـــض أهل اللغة، وبعض المحدِّثين المتقدِّمين كــ البخاري، والترمذي، وأبي داود، والعقيلي، والدارقطني وغيرهم.

وأما تسميته بـــ " المعلَّل " فلا يوجد في كتب اللغة المتقدِّمة[١] إلا بمعنى لـــهَّاه بالشيء من تعليل الصبي بشيءٍ من الطعام يتجزَّأ به عن اللبن، وَوُجِدَ استخدامهُ في كتب بعض المحدِّثين (المتقدِّمين والمتـــأخرين) كــــ الإمام مسلم، وابن الصلاح، والنووي، والذهبي، وابن حجر.. وغيرهم .

واصطلاحًا: ما وقع في الحديث من عِلَّةٍ خفيِّة .

أو بعبارة أخرى: هو الحديث الذي اُطُّلِعَ فيه على علةٍ خفية تقدح في صحته، مع أنَّ ظاهره السلامة منها[٢].

والعلة تقع في الإسناد كما تقع في المتن، وأكثر وقوعها في الإسناد، بل ما من علةٍ تقع في المتن إلا وسببها علة في الإسناد . وقد لا يقف عليها المحدِّث، فيلتمسها التماسًا، لذا ذكر الشيخ عبد الرحمن المعلمي – رحمه الله – أنَّ أهل الحديث ربَّما أعلوا الحديث بعلة ليست قادحة؛ لما يرون في المتن من نكارة، فقال: ((إذا استنكر الأئمة المحقِّقون المتن، وكان ظـــاهر السند الصحة، فإنَّهم يتطلَّبون له علة، فإذا لم يجدوا علة قادحة مطلقًـــا، حيث وقعت، أعلُّوه بعلةٍ ليستْ بقادحةٍ مطلقًا، ولكنهم يرونهـــا كافيـــةً للقدح في ذاك المنكر ..))[٣].

---

(١) ينظر لسان العرب، والصحاح، ومختار الصحاح، مادة (علل). وفي المعجم الوســيط "معاصــر" ص٦٢٣: (علَّل الشيء؛ أي بيَّن علته، وأثبته بالدليل).

(٢) هذا الحدُّ للعلة! هو الذي درج عليه المتأخرون في كتبهم، وسيأتي التفريق بين عملهم وعمل مـــن قبلـــهم في تطبيقه.

(٣) الفوائد المجموعة ص٨ .

الطريقُ إلى معرفةِ العِلَّة :

لما كانت العِلَّةُ خفيَّةٌ احتيج في الكشف عنها إلى فَهْـــمٍ ثاقـــبٍ، وطولِ نظرٍ، ودقَّةِ فَهْمٍ مُتَنَاهِيَةٍ، مع حِفْظٍ للأحاديثِ بأسانيدِها وأوجُهِهَا المختلفة، والاعتبارِ بمكانةِ الحفَّاظِ، ودرجاتهم في الضَّبْطِ والإتقانِ، وقـــد أوصى المتقدِّمون بذلك، فقال عبد الله بن المبارك : ((إذا أردتَ أنْ يصحَّ لك الحديث فاضرب بعضه ببعض))(١). وقال علي بن المديني: ((الباب إذا لم تجمع طرقه، لم يتبيِّن خطؤه))(٢)، وقال يحيى بن معين: ((لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهًا ما عقلناه))(٣)، وقـــال الخطيـــب البغـــدادي: ((السبيلُ إلى معرفةِ علةِ الحديثِ أنْ يجمعَ بين طرقهِ، وينظرَ في اخـــتلافِ رواتِهِ، ويعتبر بمكانهم من الحفظِ، ومترلتهم في الإتقانِ، والضَّبْطِ))(٤).

سبب تسميته بـــ علم العلل :

لأنه – غالبًا– يبحث في علل الأحاديث الدقيقة التي لا يدركها إلا الجهابذة من الحفَّاظ الكبار، ومن سار على منهجهم، واقتفى آثارهم.

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٩٦).

(٢) المصدر نفسه (٢/ ٢١٢).

(٣) المصدر نفسه .

(٤) المصدر نفسه (٢/ ٢٩٥) .

شرف علم العلل، ومكانته بين علوم الحديث:

يعتبر هذا النوع من أجلِّ أنواع علوم الحديث، وأشرفها مكانةً، فهو يحظى بمرتبةٍ عالية، ومنزلةٍ رفيعة، ولم يكن يخوضه كلُّ أحد، ويتطفَّل عليه كلُّ حدثٍ كسائر العلوم، بل كان عزيزًا لم يتناوله ويتجاسر عليه إلا الجهابذة الحفَّاظ من أهل هذا الفن، لما ساده من غموض عائم، وخفاء قاتم، فهو يبحث في أوهام الثقات ومن يشبههم، يقول الحاكم: ((وإنما يعلَّل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإنَّ حديث المجروح ساقطٌ واهٍ، وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات أنْ يحدِّثوا بحديث له علة فيخفى عليهم علمه، فيصير الحديث معلولًا ..))[١]. ونقل الحافظ ابن حجر عن العلائي قوله:((هذا الفن أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها مسلكًا، ولا يقوم به إلا من منحه الله تعالى فهمًا غايصًا، واطلاعًا حاويًا، وإدراكًا لمراتب الرواة ومعرفة ثاقبة، ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم، وإليهم المرجع في ذلك...))[٢]. وقال السخاوي: ((لخفائه – أي علم العلل –كان بعض الحفَّاظ يقول: معرفتنا بهذا كهانة عند الجاهل، وقال ابن مهدي: هي إلهام، لو قلتَ للقيم بالعلل من أين لك هذا ؟ لم تكن له حجة، يعني يعبِّر بها غالبًا وإلا ففي نفسه حجج للقبول والرفض))[٣].

---

(١) معرفة علوم الحديث ص١١٢، ١١٣ .

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٧٧٧) .

(٣) فتح المغيث (١/ ٢٣٥)، ومعنى كونه إلهام: أي أمر يهجم على قلوبهم لا يمكنهم دفعه، اكتسبوه من طول ممارستهم له، وانشغالهم به، وإدمان النظر فيه، حتى أصبح بالنسبة لهم علماً متيقناً ، لا ظنياً كبقية العلوم الأخرى؛ والله أعلم .

وللعلماء في إعلالِ الأحاديث دلائلُ وقرائنُ، وكلُّ حديثٍ له قرينة أو قرائن تختصُّ به، ولو جُمِعَتْ قرائن التعليل في مؤَلَّفٍ لبلغت عددًا ليس بالقليل، يقول العلائي رحمه الله: (ووجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر، ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كلُّ حديثٍ يقوم به ترجيحٌ خاص، وإنما ينهض بذلك الممارس الفطِن، الذي أكثر من الطرق والروايات، ولهذا لم يحكم المتقدمون في هذا المقام بحكم كلي يشمل القاعدة ، بل يختلف نظرهم بحسب ما يقوم عندهم في كل حديث بمفرده، والله أعلم) انتهى[١].

والذين يستخدمون هذه القرائن في الحكم على الأحاديث، هم علماء العلل، ومن أبرزهم: شعبة، وابن مهدي، ويحيى القطان، والإمام أحمد، وعلي بن المديني، ويحي بن معين، والبخاري، وأبو حاتم، وأبو زرعة، والدارقطني وغيرهم .

ومن المتأخرين: ابن تيمية، وابن عبد الهادي، والذهبي، وابن رجب، وابن حجر، وغيرهم .

وطالب العلم بحاجةٍ ماسّةٍ إلى معرفة هذه القرائن التي تفيده في قضية (تصحيح الأحاديث وتعليلها). ولا أعلم كتابًا مفرداً يجمع القرائن في مؤلَّفٍ واحد، ويدرسها دراسة وافية، مُدْعَمَةً بالتمثيل والتطبيق، فلعلَّ الله يبعث من يُوَفَّق لهذا العمل الشريف في المستقبل؛ والله الموفِّق[٢].

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٧١٢) .

(٢) ثم رأيت كتيباً صغيراً للدكتور/ عادل عبد الشكور الزرقي، جمع فيه بعض القرائن التي نصَّ عليها العلماء في بعض الأحاديث، وهو – على صغره – كتابٌ نفيسٌ ، لعله يكون باكورة لعمل أكبر وأوسع منه.

▪ **تنبيهان :**

التنبيه الأول: المتقدِّمون لا يقفون عند هذا الحدِّ من التعريف، فقد يُسَمُّون الحديث الذي وُقِف فيه على علةٍ خفيَّة: مُعلًّا، أو خطًأ، أو باطلًا، أو موضوعًا، أو منكرًا، أو نحو هذه العبارات، فهم لا تهمُّهم الأسماء بقدر ما يهمُّهم المسميَّات، وليس في هذا النوع فقط، بل في جُلِّ أنواع علـــوم الحديث؛ والله أعلم .

التنبيه الثاني: المتأخرون اصطلحوا على أنَّ المقصود بالعلة؛ هـــي "العلة الخفية القادحة" التي لا يدركها إلا الحفاظ كـــ الإرسال الخـــفي، والتدليس، ووصل المرسل، ووقف المرفوع ونحوها، قال الحافظ ابن حجر: (فعلى هذا لا يُسمَّى الحديث المنقطع _مثلًا _ معلولًا، ولا الحديث الذي راويه مجهولٌ أو مُضَعَّفٌ معلولًا ، وإنما يُسمَّى معلولًا إذا آل أمره إلى شيء من ذلك مع كونه ظاهر السلامة من ذلك. وفي هذا رد على من زعم أن المعلول يشمل كل مردود) كذا قال رحمه الله، وأما المتقـــدِّمون فـــإنهم يتوسَّعون في معنى العلة عند التطبيق، فيذكرون في كتب العلل ما كانـــت العلة خفيَّة كما تقدَّم، وغير خفيَّة كـــ الانقطاع الظـــاهر، أو ضـــعف الراوي، أو جهالته أو نحو ذلك(١).

---

(١) والمطَّلع على كتبهم في العلل يجد ذلك واضحاً جليًّا وضوح الشمس في رابعة النهار .

الحديث المضطرب

٢٥- وذو اختلافٍ سَنَدٍ أو مَتْنِ   مُضْطَرِبٌ عند أهيلِ الفنِّ

تعريفه لغةً، واصطلاحًا:

لغةً: اسم فاعل من الاضطراب، وهو اختلال الأمر وفساد نظامه . وكلمة الاضطراب دائمًا تدل على كثرة الحركة، وعدم ثبات الشيء، واختلال نظامه فيقال : اضطرب البحر، إذا كثرت أمواجه ، واضطرب البركان، إذا فار، ومنه قول خبَّاب بن الأرت ﷺ - كما في صحيح البخاري - لما سُئل عن قراءة النَّبيِّ ﷺ في الظهر والعصر، كيف تعرفونها ؟ قال : باضطراب لحيته[١]. أي بتحركها وعدم ثباتها.

واعترض بعض المهتمِّين بعلم اللغة على كونه اسم فاعل، وقال: الأولى أنْ يكون اسم مكان للاضطراب "مضطرَب" بفتح الراءِ بدلًا من كسرها، لأنَّ الحديث المضطرب موضع يظهر فيه اضطراب الراوي أو الرواة. لكن الذي درج عليه المحدِّثون هو بالكسر[٢].

واصطلاحًا: ما رُوِي على أوجهٍ مختلفة، متساويةٍ في القوة، بحيث يتعذَّر الجمع بينها أو الترجيح.

---

(١) صحيح البخاري (٧٤٦) .

(٢) ينظر لسان العرب، والقاموس المحيط، والصحاح، ومختار الصحاح في مادة " ضرب".

وهذا التعريف هو الذي استقرَّ عليه رأي المتأخرين وعملهم[1]، فيشترطون للحكم على الحديث بالاضطراب أنْ تتساوى الأوجه المختلفة من حيث القوة، ويتعذر الجمع بينها أو الترجيح. ولكن بالنظر إلى عمل الأئمة المتقدمين في وصفهم للأحاديث بالاضطراب نجد أنهم ربما وصفوا الحديث بالاضطراب، وإنْ كانوا يرجِّحون أحد الأوجه فيه، وهذا موجودٌ في كلام البخاري، وأبي حاتم، والترمذي، والدارقطني وغيرهم .

ولعلَّ مرادهم بالاضطراب - من خلال وصفهم للأحاديث به -؛ أحد أمرين:

الأول: أنَّه المُخْتَلف فيه اختلافًا واسعًا، وإنْ كان ربما ترجَّح للناظر أحد الأوجه فيه.

الثاني: أنَّ الاضطراب الموصوف إنما هو بالنسبة إلى طريق أو رواة معيَّنين، ويكون أحد الرواة قد ضبطه وجوَّده. ويمكن أنْ يمثَّل لهذا بما نقله الأثرم عن الإمام أحمد أنه قيل له في حديثٍ ما: قد اضطربوا في هذا الحديث؟ فقال: حسين المعلِّم يجوِّده[2].

ولا شك أنَّ عمل الأئمة المتقدِّمين أدقُّ؛ لأنَّ الاضطراب بتلك القيود التي وضعها المتأخرون يعِزُّ وجود مثالٍ عليه، بل يندر، والله أعلم.

---

(١) ينظر التقريب والتيسير، للنووي ص٦، وعلوم الحديث، لابن الصلاح ص٩٤، والمقنع، لابن الملقن (١/١٢٢)، والتقييد والإيضاح، للعراقي (١/١٢٤) والتوضيح الأبهر، للسخاوي ص٥٥، وتدريب الراوي، للسيوطي (١/٢٦٢)، وتوجيه النظر، لطاهر الجزائري (٢/ ٥٨١).

(٢) انظر التحقيق لابن الجوزي (١/ ١٨٨).

ومن هنا؛ فالأظهر في تعريف المضطرب؛ أنْ يقال: (هو الحديث الذي وقع فيه اختلافٌ قويٌّ، وإنْ صُحِّح أحدُ الأوجه فيه).

والاضطرابُ علةٌ من علل الأحاديث، وهو يقع في المتن نادرًا، وأكثر وقوعه في الإسناد كما ذكره الحافظ في النزهة[(١)]، بل لا يوجد اضطرابٌ في المتن إلا وسببه خللٌ في الإسناد .

وهو يقع على راوٍ واحد، وربما وقع على أكثر من راوٍ. ويقع في الأحاديث المرفوعة كما يقع في الأحاديث الموقوفة، والله أعلم.

مثال الحديث المضطرب :

حديث أيوب بن سويد عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن سليمان بن يسار عن عبيد الله بن عبدالله عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : (أربع لا يقتلن : النملة، والنحلة، والهدد، والصرد) قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: ((هذا حديث مضطرب))[(٢)].

مثالٌ آخر:

حديثُ أبي بكر الصديق ﷺ أنه قال للنَّبيِّ ﷺ: أراك شِبْتَ! قال النَّبيُّ ﷺ : (شيبتني هود وأخواتها).

---

(١) نزهة النظر، ت: الرحيلي ص١١٧، ١١٨

(٢) علل الحديث، لابن أبي حاتم (٢/ ٢٨٩).

وصفه بعضهم بـــالاضطراب؛ لأنه قد جاء من وجـــوهٍ عديـــدة يصعب الترجيح معها، فقد جاء من مسند أبي بكر، ومن مسند ســـعد، ومن مسند عقبة بن عامر، ومن مسند عائشة رضي لله عنهم أجمعين، كما جاء من مسند غير هؤلاء. ورُوِي أيضًا مُرْسَلًا وموصولًا ، وقـــد أطـــال الدارقطني في علله بذكر الأوجه والاختلاف فيه[١] .

ومع كثرة وصف أهل العلم للأحاديث بالاضطراب إلا أنـــه لا يوجد – فيما أعلم – مُصنَّفٌ مفردٌ فيه، يجمع شتاته، ويوضِّح المراد منه، مع دراسة تطبيقية وافية لأمثلته . وفي هذا العصر تبنَّى هذا المشروع الشيخ أحمد بن عمر بازمول، المدرس بمعهد الحرم المكي، فجمع في ذلك رسالة علمية قدَّمها لنيل درجة الماجستير بعنوان " المقترب في بيان المضطرب "، جمع فيها أحوال الاضـــطراب، وأمثلتـــه، والرجـــال الـــذين وُصِـــفوا بالاضطراب، ثم وعد بإخراج الجزء الثاني من هذه الرســـالة وعنوانهـــا: ((سلسلة الأحاديث المعلة بالاضطراب))، فلعلَّ الله أنْ ييسِّر إخراجها كما يسَّر إخراجها جزئها الأول.

(١) انظر العلل (١/ ١٩٣) .

حكم الحديث المضطرب:

الحديث الذي وُصِفَ بالاضطراب، ولم يترجَّح أحد الأوجه فيه، يكون من قبيل الضعيف جِدًّا، الذي لا يصلح للاعتضاد، فإنْ صح أحد الأوجه فيه بقي ما عداه – مِمَّا لايصح – مضطربًا، والله أعلم.

تنبيه:

وصفُ الأئمةِ للحديث بالاضطراب يختلف عن وصفهم للراوي بذلك، فهم في وصفهم للحديث بالاضطراب يكون – غالبًا – في أحاديث الثقات، ومن يشبههم. وأما وصفهم للراوي بذلك "مضطرب الحديث"؛ فإنما لضعف حفظه، وعدم ضبطه، وكثرة مخالفته، والله أعلم.

الحديث المدرج

٢٦- والمدرجاتُ في الحديثِ ما أتتْ   من بعض ألفاظِ الرواة اتصلتْ

تعريفه لغةً، واصطلاحًا:

لغةً: اسم مفعول، يقال: ((أدرج)) بمعنى أدخل، ومنه قولك: أدرجتُ الشيء في الشيء، أي: أدخلته فيه، فالمدرج هو المُدَخل في الشيء.

واصطلاحًا: هو أنْ يُذْكرَ في إسناد الحديث أو متنه ما ليس منه بلا فصل(١).

قال العراقي في ألفيِّته(٢):

المُدْرَجُ المُلْحَقُ آخِرَ الخَبَرْ مِنْ قَوْلِ راوٍ مَا، بلا فَصْلٍ ظَهَرْ

ويُعْتَبَرُ الإدراجُ في الحديث (إسنادًا أو متنًا) علةٌ توجب ردَّه، وعدم الاحتجاج به، لكنْ ينبغي التنبُّه إلى أنَّه المردود منه ما كان مُدْرَجًا، فلا يُردُّ الحديث جميعه بسبب الإدراج، وإنما اللفظ المدرج فقط.

وقد يصِحُّ اللفظ المدرج أيضًا، لكن بإسناده الصحيح، لا بإسناده الذي دُرِج به كما سيأتي في أمثلة أقسام الإدراج.

وإذا أطلق الأئمةُ على الحديث بأنه "مدرج"، فإنما يريدون به مُدرج المتن ليس غير. ولكن اصطلح المتأخرون على أنَّ الإدراج يقع في الإسناد كما يقع في المتن.

---

(١) ينظر تيسير مصطلح الحديث، للطحان ص٥٤ ، ومنهج النقد في علوم الحديث ص٤٣٩ .

(٢) ألفية العراقي ص١٩

فقسَّم الحافظ ابن حجر الإدراج في الإسناد إلى أربع صور[١]:

الصورة الأولى : أنْ يروي جماعة الحديث بأسانيد مختلفة، فيرويه عنهم راوٍ، فيجمع الكل على إسنادٍ واحدٍ من تلك الأسانيد ولا يبيِّنُ الاختلاف المذكور.

مثاله :

حديث رواه الأعمش ومنصور بن المعتمر عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله، أي الذنب أعظم؟ قال: (أنْ تجعل لله نِدًّا وهو خلقك... الحديث).

ورواه واصل الأحدب عن أبي وائل عن ابن مسعود رضي الله عنه ((لم يذكر عمرو بن شرحبيل)).

هذا الحديث رواه الثوري، فاختلف عليه أصحابه، فعبد الرحمن بن مهدي ومحمد بن كثير العبدي روياه عنه، فأدرجا سند واصل في سند الأعمش ومنصور، ولم يبيِّنا الاختلاف، ورواه يحيى القطان وآخرون عنه فميَّزوا رواية الأعمش، ومنصور عن رواية واصل الأحدب[٢].

---

(١) نزهة النظر، ت: الرحيلي ص١١٥ ، ويعتبر الحافظ أول من قسَّم الإدراج إلى صور بهذه الطريقة، وقد سبقه الحافظ ابن الصلاح، وابن الملقن إلى شيء من هذا، ولكنهما لم يستوفيا، ولم يميِّزا مدرج الإسناد عن مدرج المتن كما فعل الحافظ.

(٢) علوم الحديث، لابن الصلاح ص٩٨ والباعث الحثيث ص٧٢ .

الصورة الثانية : أنْ يكون المتن عند أحد الرواة إلا طرفًا منه، فإنه عنده بإسناد غيره، فيأتي راوٍ فيرويه عنه تامًّا بالإسناد الأول، فيكون قد أدرج سند الأول بالثاني من غير أنْ يبيِّن الاختلاف .

مثاله :

حديث وائل بن حجر في صفة صلاة النَّبيِّ ﷺ ، قال: (صليت خلف أصحاب النَّبيِّ ﷺ، فكانوا إذا سلموا يشيرون بأيديهم كأنها أذنابُ خيلٍ شُهْب. ثم جئتهم بعد ذلك في زمان فيه برد شديد ، فرأيت الناس عليهم جلّ الثياب تتحرك أيديهم تحت الثياب) رواه أبو داود وغيره .

فالحديث من أوله حتى قوله "شُهْب" من رواية ابن عيينة، وزائدة بن قدامة، عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر .

ومن قوله " ثم جئتهم " إلى آخره ليس بهذا الإسناد، وإنما من رواية زهير بن معاوية، عن عاصم بن كليب عن عبد الجبار بن وائل عن بعض أهله عن وائل.

والصواب؛ رواية عاصم بالتبيين والفصل، وأما ابن عيينة، وزائدة فقد أدرجا السند الأول بالثاني، وجمعا المتنين بلفظٍ واحد[١].

---

(١) المصدران السابقان.

الصورة الثالثة: أن يأتي راوٍ من الرواة فيروي حديثين بإسنادين مختلفين، وهما بمعنى واحد لكن في الثاني زيادة لفظة أو جملة، فيأتي أحد الرواة فيرويه عن الراوي بالإسناد الأول وبهذه اللفظة المذكورة في الإسناد الثاني، فيكون قد أدرج الحديثين معًا بإسناد واحدٍ.

مثاله :

روى سعيد بن أبي مريم حديثًا عن مالك عن الزهري عن أنس ﵁ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: (لا تباغضوا، ولا تحاسدوا، ولا تدابروا، ولا تنافسوا ... الحديث) .

فقوله " ولا تنافسوا " مدرجة ، أدرجها ابن أبي مريم وليس في حديثه هذا ، وإنما هي من حديث آخر لمالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ﵁ (مرفوعًا) بمعناه، ولفظه: ((إياكم والظن فإنَّ الظن أكذب الحديث، ولا تجسسوا ، ولا تنافسوا ، ولا تحاسدوا... الحديث))[1].

الصورة الرابعة: أن يسوق الراوي الإسناد ، فيعرض له عارض، فيقول كلامًا من قبل نفسه ، فيظن بعض من يسمعه أنَّ ذلك متن لذلك الإسناد ، فيرويه عنه هكذا. وهذه الصورة ذكرها بعض أهل العلم كـ ابن الصلاح وغيره مثالًا للموضوع أو شبهه، وذكرها آخرون كـ ابن حجر وغيره ضمن المدرج في الإسناد، وهي أحق به.

(١) المصدران السابقان.

مثاله :

روى ابن ماجه حديثًا من طريق ثابت بن موسى عن شريك عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعًا بلفظ: (من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار).

هذا الحديث له قصَّةٌ غريبةٌ! وهي؛ أنَّ ثابت بن قيس دخل على شريك وهو يملي على التلاميذ، ويقول: حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ ، ثم سكت سكتة لطيفة ، فلما نظر إلى وجه ثابت عند دخوله قال: " من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار" ، وكان يقصد ثابتًا لزهده وورعه، إلا أنَّ ثابتًا ظن أنَّ هذا هو متن ذلك الإسناد، فكان يحدِّثُ به[١] .

ومن صور الإدراج أيضًا؛ تركيب الأسانيد على المتون (تعمُّدًا، أو سهوًا)، لكن اصطلح المتأخرون أنَّ هذا لا يُعَدُّ إدراجًا، ولكن قَلْبًا كما تقدَّم[٢]؛ والله أعلم .

وقسَّم الحافظ أيضًا الإدراج في المتن إلى ثلاث صور[٣]:

الصورة الأولى : أنْ يقع الإدراج في أول الحديث.

---

(١) الباعث الحثيث ص٧٣ ، وهذا المثال جعله النووي من قبيل شبه الموضوع، لا من قبيل الإدراج، ولم يوافقه السيوطي في التدريب، وإنما وافق الحافظَ ابن حجر في ذلك، والله أعلم.

(٢) انظر ص٩٠ .

(٣) انظر نزهة النظر، ت: الرحيلي ص١١٥ .

مثاله :

حديث أبي هريرة ﷺ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: (أسبغوا الوضوء، ويلٌ للأعقابِ من النار).

رواه الخطيب البغدادي هكذا من طريق أبي قطن وشبابة — فرَّقهما— عن شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة[1].

وقوله: (أسبغوا الوضوء) مدرجة في الحديث من كلام أبي هريرة كما بيَّنت ذلك رواية الجماعة عن شعبة، وهم: آدم بن أبي إياس، ووكيع، وأبو داود الطيالسي، ومحمد بن جعفر، وعيسى بن يونس، ووهب بن جرير، هشيم بن بشير، والنظر بن شميل، ومعاذ بن معاذ، وحجاج، وعلي بن الجعد، كلهم عن شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة ﷺ قال: أسبغوا الوضوء، فإني سمعت أبا القاسم ﷺ يقول ((ويلٌ للأعقابِ من النار))[2].

الصورة الثانية : أن يقع الإدراج في وسط الحديث.

مثاله :

(١) الفصل للوصل المدرج في النقل (١/ ١٥٨)

(٢) وانظر التقييد والإيضاح (٢/ ٢٥٠) وفتح المغيث (١/ ٢٦٤) وتدريب الراوي (١/ ٢٢٨) والفصل للوصل المدرج في النقل (١/ ١٥٩).

حديث عائشة رضي الله عنها في بدء الوحي، وهو أول حديث في صحيح البخاري قالت:(كان رسول الله ﷺ يذهب إلى غار حراء فيتحنَّث فيه – وهو التعبد – الليالي ذوات العدد) رواه البخاري من طريق الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها.

فقوله في الحديث "وهو التعبد" مدرجٌ من كلام الزهري أراد به بيان معنى التحنُّث[١].

الصورة الثالثة : أنْ يقع الإدراج في آخر الحديث .

مثاله :

ما رواه الشيخان من طريق الزهري عن سعيد بن المسيِّب عن أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ النَّبيَّ ﷺ: (للعبد المملوك أجران، والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبِرُّ أمي لأحببت أنْ أكون عبدًا مملوكًا).

فقوله : " والذي نفسي بيده إلى آخره" مدرجٌ من قول أبي هريرة رضي الله عنه، لاستحالة أنْ يقوله الرسول ﷺ ؛ لأنه يتيم الأب والأم، ولأنه يمتنع أنْ يتمنَّى عليه الصلاة والسلام الرِّقَّ، وهو أفضل الخلق، وقد فضَّله ربُّه بالرسالة[٢].

الطريق إلى معرفة الإدراج في الأحاديث :

يُدرك الإدراج في الحديث بأحد الأمور التالية:

(١) تدريب الراوي (١/ ٢٢٩) وتوضيح الأفكار (٢/ ٤٦) وانظر فتح الباري (١/ ٢٣).

(٢) تدريب الراوي (١/ ٢٢٧) وفتح المغيث (١/ ٢٦٥) وانظر فتح الباري (٥/ ١٧٥).

١- بوروده منفصلًا في رواية أخرى.

٢- أو بالتنصيص عليه من قبل الراوي نفسه.

٣- أو بالتنصيص عليه من قبل بعض الأئمة المطَّلعين، كـ شعبة، ووكيع، وأحمد، ويحيى، وابن المديني، والبخاري وغيرهم.

٤- أو باستحالة كون النَّبيِّ ﷺ يقوله.

تنبيه:

الفرق بين عمل المتقدِّمين والمتأخرين في باب الإدراج؛ أنَّ المتقدمين لا يتقيَّدون في تعليل الأحاديث على أسماء مصطلحاتها، وإنما يتوسعون في شمولية المصطلح بالمعنى العام له، فربما سمَّوا ما أعلُّوه من الأحاديث خطأً، أو منكرًا، أو باطلًا أو يقولون: (دخل حديث في حديث) أو نحو ذلك، لأنَّ مرجعها جميعًا؛ هو الخطأ في الحديث. بخلاف المتأخرين الذين يلتزمون المصطلح بكلِّ حدوده وقيوده . ومن هنا فلابد التنبُّه إلى هذا الأمر، لأنك ربما تجد ما سمَّاه المتأخرون مُدْرَجًا يسمِّيه المتقدِّمون بغير ذلك، ولا مشاحة في الاصطلاح(١).

(١) ومن ذلك ما نقله الحافظ بدر الدين الزركشي عن المحدثين أنهم يسمُّون المدرج بـ تدليس المتون [النكت على مقدمة ابن الصلاح، له ٢/ ١١٣].

الحديث المدبَّج

٢٧- وما روى كُلُّ قرينٍ عن أخِهْ   مــدبَّجٌ فاعرفه حقًّا وانْتَخِهْ

قوله: " قرين ": المراد به المقارِن له في السِّنِّ والطلب، فإذا روى القرين عن قرينه سُمِّيَ مُدَبَّجًا .

وقوله: " أخه ": يعني قرينه.

وقوله: " انتخه ": يعني ميِّزه واخْتَرْه.

تعريف المدبَّج لغة، واصطلاحًا:

لغةً: اسم مفعول من التدبيج بمعنى التزيين، وهو مشتق من ديباجتي الوجه، أي جانبيه " خدَّيه ".

واصطلاحًا: روايةُ القرينين، كلُّ واحدٍ منهما عن الآخر(١).

وقيل: إنَّ أول من سمَّاه بذلك؛ الدراقطني رحمه الله أخذًا من ديباجتي الوجه، لتساويهما وتقابلهما، فكذلك القرينان متساويان في السِّنِّ والإسناد، أي الأخذ عن الشيوخ.

---

(١) ولم يرتضِ العراقيُّ اشتراطَ التقارب في السنِّ في المدبَّج، مستدلاً لذلك بما مثَّل به الدارقطني له بأمثلةٍ فيها تفاوتٌ بين سِنِّ الراويين، وذكر السخاوي في فتح المغيث (١٣٩/٣) أنَّ الحاكم كذلك لا يشترط التقارب في الأسنان، وإنما في الإسناد فقط، علماً أنَّ الموجود في معرفة علوم الحديث اشتراط الأمرين معاً !!.

أمثلة على المدبَّج[1]:

١) في رواية الصحابة:

رواية أبي هريرة عن عائشة، ورواية عائشة عن أبي هريرة.

٢) وفي رواية التابعين:

رواية الزهري عن عمر بن عبد العزيز، ورواية عمر بن عبدالعزيز عن الزهري.

٣) وفي رواية أتباعِ التابعين:

رواية مالك عن الأوزاعي، ورواية الأوزاعي عن مالك.

٤) وفي رواية أتباعِ أتباعِ التابعين:

رواية أحمد بن حنبل عن علي بن المديني، ورواية علي بن المديني عن أحمد بن حنبل. وكذا رواية أبي زرعة عن أبي حاتم، ورواية أبي حاتم عن أبي زرعة.

(١) ينظر معرفة علوم الحديث ص٢١٥ ، فإنه ساق الأمثلة بأسانيدها ومتونها، أما بقية كتب المصطلح فإنها تذكر تلك الأمثلة مجردةً عن الأسانيد والمتون كما نذكرها هنا.

فوائد معرفة المدبَّج :

لمعرفة هذا النوع فوائد جليلة تجعل الباحث لا يتسرع في الحكم على الأسانيد، منها :

١- ألَّا يتوهم الزيادة في الإسناد، إذْ الأصل أنَّ التلميذ يروي عن شيخه عادةً، فإذا لم يعرف الباحث هذا النوع ربما توهَّم أنَّ ذكر القرين المروي عنه زيادة من الناسخ.

٢- ألَّا يتطرق للباحث احتمالٌ بأنَّ (عن) الموجودة في الإسناد بين القرينين مبدلة عن (الواو)، أو أنها خطأ في الإسناد.

الحديث المُتَّفق والمفترق

٢٨- مُتَّــفِقٌ لفظًا وخطًّا متَّفِقْ وضدُّهُ فيما ذكرنا المفترِقْ

تعريفه لغةً، واصطلاحًا:

المتَّفق لغةً: اسم فاعل من "الاتفاق"، وهــو ضــد الاخــتلاف. **والمفترِق** اسم فاعل من " الافتراق"، وهو ضد الاتفاق.

واصطلاحًا: هو الاتفاق في الاسم أو الكنية أو النسبة مع اختلاف الأشخاص.

أنواع المتفق والمفترق[1]:

النوع الأول: أنْ تتفق أسماؤهم وأسماء آبائهم .

مثاله:

(الخليل بن أحمد): هناك ستة من الأعلام كلهم يقال لهم الخليل بن أحمد، وزاد ابن الملقن سابعًا، وزاد غيره آخرين.

النوع الثاني : أنْ تتفق أسماؤهم، وأسماء آبائهم وأجدادهم.

---

(١) انظر علوم الحديث، لابن الصلاح ص٣٥٨، والمقنع في علوم الحديث (٢/ ٦١٤)، وفتح المغيث (٢٦٩/٣).

مثاله :

(أحمد بن جعفر بن حمدان): هناك أربعة أعلامٍ كلهم يقال لهم أحمد ابن جعفر بن حمدان :

الأول: أحمد بن جعفر بن حمدان القطيعي .

الثاني: أحمد بن جعفر بن حمدان السقطي .

الثالث: أحمد بن جعفر بن حمدان الدينوري .

الرابع: أحمد بن جعفر بن حمدان الطرسوسي .

النوع الثالث : أنْ تتفق أسماؤهم، وأسماء آبائهم، ونسبتهم .

مثاله: (محمد بن عبد الله الأنصاري) : فيه أربعة أعلام .

النوع الرابع: أنْ تتفق أسماؤهم، وكنى آبائهم .

مثاله: (صالح بن أبي صالح) فيه خمسة من الرواة.

النوع الخامس: أنْ تتَّفق كناهم، ونسبتهم معًا.

مثاله: (أبو عمران الجوني) اثنان من الرواة.

النوع السادس: أنْ تتَّفق أسماؤهم فقط.

مثاله: (حمَّاد): إذا أُطلق فلا يدرى مَنْ هو ؟ هل هو ابن سلمة، أو ابن زيد؟

فعلى الباحث أنْ يميِّز أيَّ الحمَّادين المقصود في الإسناد، وإنْ كان كلاهما ثقة، لكنْ قد يُحْتاج إلى التمييز بينهما عند الترجيح بين الروايات، ومعرفة أوثقهما عن مشايخهما، أو أوثق الرواة عنهما...وهكذا .

وقد يكون أحدهما ثقةً والآخر ضعيفًا كـ الليثين: ليث بن سعد، وليث بن أبي سُلَيم، فالأول ثقةٌ، والثاني ضعيفٌ(١).

النوع السابع: أنْ تتَّفق كناهم فقط .

مثاله: (أبو حمزة) "بالحاء والزاي" ، عن ابن عباس .

قال المنذري: جميع ما في مسلم عن ابن عباس فهو (أبو جمرة) بالجيم، سوى حديث "ادع لي معاوية"، فإنه (أبو حمزة) "بالحاء والزاي" عن عمران بن أبي عطاء القصَّاب . وأما ما في صحيح البخاري فجميع ما فيه عن ابن عباس فهو (أبو جمرة) بجيم وراء.

---

(١) هناك بحث قيِّمٌ للدكتور محمد التركي في التمييز بين الرواة المهملين سمَّاه: ((البيان والتبيين لضوابط ووسائل تمييز الرواة المهملين)) يحسن مراجعته ففيه فوائدُ قيِّمة في هذا الباب، كما أنَّ هناك بحث آخر للأخ فهد بن علي الكشي ضمَّنه تمييز الرواة المهملين في صحيح البخاري، وسمَّاه: ((القواعد المفيدة في معرفة أسماء الرجال المذكورين في جامع الإمام البخاري))، طُبِعَ عام ١٤١٣هـ.

وذكر بعض الحفَّاظ أنَّ شعبة يروي عن سبعة من الرواة عن ابن عباس كلُّهم يقال لهم (أبو حمزة) بالحاء والزاي، إلا أبا جمرة - بالجيم والراء - وهو نصر بن عمران الضبعي، وأنه إذا أطلقه فهو بالجيم.

النوع الثامن : أنْ تتَّفق نسبتهم فقط .

مثاله : (الحنفي) هل هو المنسوب إلى المذهب الحنفي، أو المنسوب إلى القبيلة المعروفة "قبيلة بني حنيفة" ؟؟

وكذلك (الآملي) هل هو المنسوب إلى آمل طبرستان، أو المنسوب إلى آمل جيحون ؟؟ ...وهكذا.

فوائد معرفة المتَّفق والمفترق:

لا شك أنَّ معرفة هذا النوع مُهمَّة جِدًّا، وبسبب الجهل به فقد زَلَقَ به غير واحدٍ من المحدِّثين، ومن أبرز فوائده:

١) التمييز بين الرواة المتفقين في الاسم أو الكنية أو النسبة، حتى لا يُرمى ثقةٌ بالضعف، أو العكس، فيُضعَّف ما هو صحيح أو يُصَحَّح ما هو ضعيف.

٢) لئلا يُظَنُّ بالمتفقين في الاسم أنهم واحد، وهم في الحقيقة اثنان أو جماعة. وهو بهذا عكس المهمل الذي يُخْشَى منه أنْ يُظنَّ الواحد اثنين.

٣) كشف تدليس مدلسي الشيوخ الذين ربَّما سمَّوا شيوخهم بأسماء مهملة يُلبِّسون بها على الناس بغيرهم من الثقات ممَّن يتفقون معهم في الاسم .

المؤلفات في المتَّفق والمفترق :

المؤلفات في هذا النوع قليلة، ومن أبرزها:

١) كتاب (المتفق والمفترق) للخطيب البغدادي، وهو كتابٌ جامعٌ مفيدٌ.

٢) كتاب (الأنساب المتفقة) للحافظ محمد بن طاهر، وهو خاص في معرفة الأنساب المتفقة فقط.

الحديث المؤتلف والمختلف

٢٩- مؤتلفٌ متَّفِقُ الخطِّ فقطْ   وضِدُّهُ مختلفٌ فاخْشَ الغَلَطْ

تعريفه لغةً، واصطلاحًا:

لغةً: المؤتلف: اسم فاعل من الإئتلاف، وهو بمعنى الاجتماع والتلاقي. **والمختلف:** اسم فاعل من الاختلاف، وهو ضد الاتفاق. فهما - أي المؤتلف والمختلف — ضدان .

واصطلاحًا: هو أنْ تتَّفقَ أسماءُ الرواة كتابةً، وتختلف نُطْقًا.

والاختلاف في النطق عادةً يرجع لسببين:

الأول: التشكيل، مثل: عِمارة و عُمارة / سَلِيم و سُلَيم / عَقِيل وعُقَيل... وهكذا.

والثاني: النَّقْط، مثل: حزام وحرام / وعبَّاس وعيَّاش / وبريد ويزيد.. وهكذا. وقد كانوا قديمًا لا يميِّزون في الكتابة بين الحروف نَقْطًا، ولا تَشْكِيلًا.

فائدة معرفة هذا النوع من العلم:

لمعرفة هذا النوع أهمية قصوى في علم الجرح والتعديل[1]، **ومن أبرز فوائده:**

١) التمييز بين الرواة المتشابهين في الاسم خطًّا .

٢) الاحتراز والتوقِّي عن الوقوع في التصحيف والغلط الذي يكثر وقوعه في أسماء الرواة، وربما ترتَّبَ عليه تصحيح حديثٍ أو تضعيفه، لا سيما وأنه علمٌ لا يدخله قياس، ولا يدلُّ عليه شيء قبله ولا بعده [2].

(١) قال ابن الصلاح: (هذا فنٌّ جليلٌ، من لم يعرفه من المحدِّثين، كثر عثاره، ولم يُعْدَم مخجلاً، وهو منتشرٌ، لاضابط لأكثره يُفزَع إليه، وإنما يُضبَطُ بالحفظ تفصيلاً) [المقدِّمة مع التقييد والإيضاح ص٢٩٩].

(٢) نزهة النظر، ت: الرحيلي ص ١٦٤.

المؤلفات فيه :

من أبرز ما أُلِّف في هذا النوع :

١- (المؤتلف والمختلف)، للدارقطني، قام بدراسته وتحقيقه الدكتور موفَّق عبد القادر في رسالة علمية "دكتوراه".

٢- (الإكمال)، لابن ماكولا علي بن هبة الله، وهو من أعظم المؤلفات في هذا الباب، قام بتحقيقه العلامة عبد الرحمن المعلمي رحمه الله.

٣- (تكملة الإكمال) لأبي بكر بن نقطه، وهو عبارة عن تذييل لكتاب ابن ماكولا، حقَّقه عبد القيوم عبد ربِّ النَّبيِّ، ومحمد بن صالح المراد.

٤- (تكملة إكمال الإكمال) للحافظ أبي حامد جمال الدين محمد بن علي الصابوني، وهو عبارة عن تذييل لكتاب أبي بكر بن نقطة، قام بتحقيقه مصطفى جواد.

٥- (تبصير المنتبه بتحرير المشتبه)، لابن حجر، وهو عبارة عن تحرير لكتاب الذهبي المختصر جدًّا (المشتبه)، ألَّفه الحافظ ابن حجر بقصد الإيضاح والتحريرِ لبعضِ مسائله، واستدراكِ الخطأ على مؤلِّفه، وهو من أجود ما كُتِب في هذا الباب تصنيفًا وترتيبًا وتوضيحًا، وقد حقَّقه علي بن محمد البجاوي، وراجعه محمد بن علي النجار.

الحديث المنكر

٣٠- والمنكرُ الفردُ به راوٍ غدا تعـــديله لا يحمل التفرَّدا

قوله " الفرد ": المقصود به الواحد.

وقوله " تعديله لا يحمل التفرُّدا ": يفهم منه أنه قد وُثِّـق وقيـل عنه: ثقة أو صدوق، لكنْ لا يحْتملُ الأئمةُ تفرَّده. وسيأتي أنَّ الحافظ ابن حجر في النخبة خصَّه برواية الضعيف.

تعريف المنكر لغةً، واصطلاحًا:

لغةً: اسم مفعول من أنكره بمعنى جحده، وهو في مقابل المعروف.

واصطلاحًا: اختلفت عبارات الأئمة في تعريفه على أقوال، مـن أشهرها:

القول الأول = عرَّفه الناظم بأنه:(ما يتفرَّدُ به العدل الذي لا يُحْتَمَلْ تفرُّده)[(١)]، وظاهر عبارته هنا؛ أنه لا يعني به الضعيف، وإنما أراد به الصدوق، والثقة "غير المشهور بكثرة الرواية" ونحوهما.

---

(١) وهذا التعريف هو أحد النوعين اللذين ذكرهما الحافظ ابن الصلاح للحديث المنكر، فإنه قسَّـمه إلى نـوعين: الأول = المنفرد المخالف لما رواه الثقات. والثاني = المنفرد الثقة الذي لم يبلغ مبلغاً من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده [مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح ص ٨٨] .

ومن خلاله؛ يظهر أنَّ ابن الصلاح لا يعدُّ ما يتفرد به الضعيف " من غير مخالفة " من قبيل المنكر! لكنـه قـرَّر في مبحث الشاذ ص٨٧ أنَّ الضعيف إذا انفرد بشيء رُدَّ ما انفرد به،وكان من قبيل الشاذ المنكر!.

القول الثاني = عرَّفه الحافظ ابن حجر في النخبة بأنَّه: (رواية الضعيف مخالفًا للثقة)، وعلى هذا التعريف يكون بين المنكر والشاذ عمومٌ وخصوصٌ، لأنَّ بينهما اتفاقًا في اشتراط المخالفة، وافتراقًا في أنَّ المنكر راويه ضعيف، والشاذ راويه ثقة أو صدوق[٢] .

القول الثالث = عرَّفه الحافظ في كتابه "النكت" بتعريف آخر، وهو: (ما تفرَّد به الضعيفُ من غير مخالفة)، ويعني بالضعيف هنا والذي قبله؛ المستور، وسيء الحفظ، والمُضَعَّف في بعض مشايخه كما صرَّح هو بذلك[١].

وبهذا تعلم؛ أنَّ الأئمة (متقدِّمَهم ومتأخرَهم) متفقون على جعل المنكر أحد أقسام الحديث الضعيف، لكنهم اختلفوا في حدِّه الاصطلاحي، **والذي جرى عليه عملُ المحدِّثين المتقدِّمين في المنكر أنه يتناول أنواعًا أربعة:**

النوع الأول: ما تفرَّد به الضعيف - ومن يشبهه - من غير مخالفة.

مثاله :

ما رواه أبو زكير يحيى بن قيس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: (كلوا البلح بالتمر، فإنَّ ابن آدم إذا أكله غضب الشيطان وقال: عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلق) أخرجه النسائي وابن ماجه .

قال النسائي: ((هذا حديث منكر، تفرَّد به أبو زكير))[٢].

---

(٢) نزهة النظر، ت: الرحيلي ص٨٧ .

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٦٧٥).

(٢) تقدَّم تخريجه ص١١٦.

النوع الثاني: ما تفرَّد به الضعيف – ومن يشبهه – مع المخالفة.

مثاله :

ما رواه حُبيِّب بن حُبيِّب عن أبي إسحاق السبيعي عن العيزار بن حريث عن ابن عبَّاس عن النَّبيِّ ﷺ قال: (من أقام الصلاة، وآتى الزكاة، وحجَّ البيت، وصام ، وقرى الضيف، دخل الجنة) أخرجه الطبراني وغيره[1].

نقل الحافظ في النزهة عن أبي حاتم أنه قال: ((هو حديثٌ منكر، لأنَّ غير حبيِّب من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفًا، وهو الراجح))[2].

النوع الثالث: ما تفرَّد به الثقة – ومن يشبهه[3] – من غير مخالفة.

مثاله :

---

(١) أخرجه الطبراني (١٢/ ١٣٦) وابن عدي في الكامل (٢/ ٤١٥) والنقَّاش في فوائد العراقيين (برقم ٢٣) وإبراهيم الحربي في إكرام الضيف (برقم ٥٠) من طريق حبيِّب بن حبيِّب عن أبي إسحاق عن العيزار بن حريث عن ابن عباس (مرفوعاً) .

وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١١/ ٢٧٤) – وعنه إبراهيم الحربي في إكرام الضيف (برقم ٥١) –، والبيهقي في شعب الإيمان (٧/ ٩٢) عن معمر،

وإبراهيم الحربي في إكرام الضيف (برقم ٥٢) عن أبي بكر عن يحيى بن آدم عن عمار — وهو ابن رزيق – ،

كلاهما — معمر، وعمار — عن أبي إسحاق به (موقوفاً عليه) .

واستنكر الحفاظ كونه مرفوعاً، قال ابن عدي - بعد أن ذكر حديث حبيِّب المتقدم، وحديثاً آخر له: ((لا يرويهما عن أبي إسحاق غيره، وهما أنكر ما رأيت له من الرواية))، وقال أبو زرعة الرازي: ((هذا حديث منكر، إنما هو عن ابن عباس موقوفاً))، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ٤٥): ((في إسناده حبيِّب بن حبيِّب أخو حمزة بن حبيِّب الزيات، وهو ضعيف)).

وما نقله الحافظ ابن حجر في النزهة عن أبي حاتم لم أقف مصدره، والله أعلم .

(٢) نزهة النظر، ت: الرحيلي ص٨٦ .

(٣) كـ الصدوق .

ما رواه ضمرة بن ربيعة عن سفيان الثوري عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ : (من ملك ذا رحم محرم فقد عتق) أخرجه ابن حبان.

نقل الحافظ أبو زرعة عن الإمام أحمد أنه أنكره، وردَّه ردًّا شديدًا. وقال الترمذي، والنسائي: ((لم يُتابع ضمرة على هذا الحديث، ولم يروه عن سفيان غيره، وهو حديث منكر)) أو كلامًا نحوه.

وكذا قال الساجي، وابن المنذر، والبيهقي، وابن القيم بنحو قولهم(١).

النوع الرابع : ما تفرَّد به الثقة - ومن يشبهه - مع المخالفة، **ومثاله** :

ما رواه همام بن يحيى عن ابن جريج عن الزهري عن أنس رضي الله عنه قال: كان النَّبيُّ ﷺ إذا دخل الخلاء وضع خاتمه) أخرجه أبو داود(٢).

---

(١) الحديث أخرجه ابن ماجه (٢٥٢٥) والنسائي في الكبرى (٣/ ١٧٣) وابن الجارود (٩٧٢) والطحاوي في معاني الآثار (٣/ ١٠٩) والحاكم (٢/ ٢٣٣) والبيهقي (١٠/ ٢٨٩) وغيرهم من طريق ضمرة بن ربيعة عن سفيان الثوري عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر (مرفوعاً).

وتكاد تتفقُ كلماتُ الحفَّاظ المتقدِّمين على نكارة هذا الحديث بتفرد ضمرة بن ربيعة عن سفيان به، وضمرة وإن كان ثقةً إلا أنه ليس من أصحاب الثوري المثبتين عنه، كما أنَّ الثوري مكثرٌ ، وله أصحاب كثيرون، فمثل هذا لو ثبت عنه لما خفي على أصحابه المعروفين بكثرة الرواية عنه، والله أعلم.

وحاول بعض المتأخرين – كابن حزم، وعبد الحق الأشبيلي، وابن التركماني – تصحيحه بحجة واهية، وهي أنَّ ضمرة ثقة ولا يضره تفرُّده، ولا يخفى ما في هذه الحجة من وهاء .

(٢) أخرجه أبو داود (١٩) والنسائي (٥٢١٣) وفي الكبرى (٥/ ٤٥٦) والترمذي (١٧٤٦) وابن ماجه (٣٠٣) وابن حبان (١٤١٣) والحاكم (١/ ١٨٧) والبيهقي (١/ ٩٤) من طريق همام بن يحيى عن ابن جريج عن الزهري عن أنس رضي الله عنه (مرفوعاً).

وقد أعلَّه كبار الحفَّاظ بتفرُّد همام به ومخالفته لمن هو أوثق منه، قال الإمام الدارقطني في العلل: ((رواه عبد الله بن الحارث المخزومي، وأبو عاصم، وهشام بن سليمان، وموسى بن طارق عن ابن جريج عن زياد بن سعد عن

قال أبو داود عقبه: ((هذا حديثٌ منكر، وإنما يعرف عن ابن جريج عن زياد بن سعد عن الزهري عن أنس أنَّ النَّبيَّ ﷺ اتخذ خاتما من وَرِق ثم ألقاه، والوهم فيه من همام و لم يروه إلا همام)) انتهى[١] .

• **تنبيهان** :

التنبيه الأول: أنَّ الأئمة المتقدِّمين وإنْ كانوا يحصرون المنكر بالأنواع الأربعة السابقة -كما هو ظاهرُ عملهم- إلا أنهم مع هذا كلِّه لا يتقيَّدون باسمٍ له خاص، بل ربما سمَّوه بغير هذا الاسم، كأنْ يسمُّونه خطأً، أو باطلًا، أو وهمًا، أو غريبًا أو نحو هذه العبارات التي تدل على الخطأ والنكارة، إذْ ليست العبرة عندهم بالأسماء، وإنما بالمسمَّيات ليس غير[٢].

التنبيه الثاني: أنَّ المراد بالثقة المردود تفرُّدُهُ؛ هو الثقة الذي يغلط في بعض حديثه، وهو الذي فوق الصدوق ودون المتقن، أما الثقة المتقنُ واسعُ الروايةِ، ذو الأصحاب الكثيرين – ويشتهر ذلك عنه – فلا يضرُّ تفرُّده به عند جمهورهم ؛ والله أعلم .

الزهري عن أنس أنه رأى في يد النبي ﷺ خاتماً من ذهب، فاتخذ الناس الخواتيم، فرمى به النبي ﷺ ، وقال: لا ألبسه أبداً "، وهذا هو المحفوظ والصحيح عن ابن جريج)) انتهى [نقلاً عن ابن القيم في تهذيب السنن١/ ٢٦].

وممَّن أعله بتفرُّد همام أيضاً؛ الإمام النسائي (كما في السنن الكبرى ٥/ ٤٥٦)، وأبو داود (كما في أعلاه)، والبيهقي (في السنن ١/ ٩٥) والنووي (في الخلاصة ١/ ١٥١)، وابن رجب (في أحكام الخواتيم ص١٧٢).

(١) سنن أبي داود برقم (١٩).

(٢) تقدَّم الكلام بنحو هذا التنبيه مراراً وتكراراً عند الحديث عن بعض المصطلحات؛ فليراجع .

الحديث المتروك

٣١- متروكُهُ ما واحدٌ به انفردْ   وأجمعوا لضعفهِ فهو كَرَدْ

تعريفه لغةً، واصطلاحًا :

لغةً : اسم مفعول من الفعل "ترك" بمعنى نبذ، والمتروك هو المنبوذ.

واصطلاحًا: عرَّفه الناظم بأنه: (ما ينفردُ به الضعيف، المجمع على ضعفه).

وقيل في تعريفه أيضًا: (هو الحديث الذي في إسناده مُتَّهمٌ بالكذب).

وتقدَّم الفرق بين الكذَّاب، والمتهم بالكذب في أول هذا الشرح(١).

مثال الحديث المتروك :

ما رواه عمرو بن شِمِر عن جابر بن يزيد عن أبي الطفيل عن علي بن أبي طالب وعمار بن ياسر قالا: (كان النَّبيُّ ﷺ يقنت في الفجر، ويكبِّر يوم عرفة من صلاة الغداة، يقطع صلاة العصر آخر أيام التشريق)(٢).

---

(١) انظر ص٣٧

(٢) أخرجه الدارقطني (١/٣٠١ ،و ٢/ ٤٨،٤٩) من طريق عمرو بن شمر عن جابر عن أبي الطفيل عن علي وعمار به.

وساق الدارقطني فيه اختلافاً على عمرو بن شمر، وهذا مما يزيد في إعلاله، لكون عمرو بن شمر واهٍ جداً، واتهمه بعضهم بالكذب (كما في أعلاه)، وقد ساق الذهبي في الميزان (٣/ ٢٦٨) هذا الحديث من جملة منكراته . وفي الإسناد أيضاً جابر بن يزيد، وهو الجعفي " ضعيف رافضي " [التقريب برقم ٨٨٦]. قال الحافظ في التلخيص (٢/ ٩٣): ((في إسناده عمرو بن شمر، وهو متروك، عن جابر بن يزيد، وهو ضعيف))، وقال أبو محمد الغساني الجزائري في تخريج الأحاديث الضعيفة من سنن الدارقطني (ح٢٠٦، ٣٨٦): ((عمرو بن شمر، وجابر ضعيفان)).

عمرو بن شمر مُتَّهمٌ بالكذب، فحديثه هذا متروك على رأي الحافظ ابن حجر فمن بعده.

درجة حديث من أجمعوا على ضعفه أو قيل فيه "مُتَّهمٌ بالكذب":

يصفه العلماء المتأخرون بأنه: "ضعيفٌ جِدًّا"، أو "متروك"، وهو يعني أنه غير صالحٍ للاعتبار.

وأما المتقدِّمون فلم يصطلحوا على شيءٍ معيَّن فيه، فربما وصفوه بـ منكر، أو باطل، أو واهٍ، أو نحو هذه العبارات التي يكون مؤدَّاها واحدًا، وهو الترك؛ والله أعلم.

- **تنبيهات** :

التنبيه الأول: وَصْفُ الحديث بـ الترك بأنْ يقال :"حديث متروك"، لم أقف عليه في كتب المتقدِّمين، ولا في كتب المتأخرين من قبل الحافظ ابن حجر رحمه الله، ولم أرَ مَنْ نقله عنهم .

والأشبه؛ أنهم لا يصفون الحديث بذلك، وإنما قد يصفون الراوي به، فيقولون مثلًا: فلانٌ متروك الحديث، أو تركه الأئمة، أو تركه فلان..ونحو هذه العبارات.

وهذا الذي ذكره الناظم هنا إنما اصطلح عليه الحافظ ابن حجر في بعض كتبه، ثم قلَّده من أتى بعده.

التنبيه الثاني: ماورد عن بعض الأئمة في وصفه لبعض الأحاديث بأنه متروك؛ لايُراد به المعنى الاصطلاحي عند ابن حجر ومن بعده، وإنما يُراد به ترك العمل به على مايُعبِّر به الجمهورُ بالنسخ، ومن ذلك؛ قول ابن عبدالبر: ((خبر ابن عباس في ردِّ أبي العاص إلى زينب بنت رسول الله ﷺ خبرٌ متروك، لا يجوز العمل به عند الجميع))[1].

التنبيه الثالث: حديثُ المتَّهم بالكذب –ومن يشبهه– ربما تنضمُّ له قرينة[2] أو أكثر تجعله يوصف بما هو أشد من الضعف، كالوضع –مثلًا–، ولهذا أمثلة كثيرة مبثوثة في كتب الموضوعات والعلل، وأخطأ من تعقَّبَ بعضَ الأئمة في وصفهم لبعض الأحاديث بالوضع – لقرائنَ التمسوها– وليس في إسنادها من هو كذَّاب أو وضَّاع.

---

(١) التمهيد (١٢/ ٢٠، ٢٤).

(٢) كأن يكون المتن مخالفاً للقواعد المقررة العامة المعلومة من الدين بالضرورة .

الحديث الموضوع

٣٢- والكذبُ المختلَقُ المصنوعُ   على النَّبيِّ فذلك الموضوعُ

هذا النوع (وهو الحديث الموضوع)؛ هو أحد أقسام الحديث الضعيف، بل هو شرُّ الأحاديث الضعيفة كما وصفاه بذلك الحافظان أبو سليمان الخطابي، وأبو عمرو ابن الصلاح رحمهما الله[١].

واعترض بعضُ أهل الحديث عليهما بأنه لا يصحُّ أنْ يُنْسَبَ الوضع إلى الحديث النبوي في شيء، وقالوا: إنَّ أفعل التفضيل إنما يضاف إلى بعضه. **وأجيب عنهما بجوابين اثنين:**

الأول = أنهما أرادا بالحديث معنًى عامًّا، وهو ما يُتحدَّث به، وليس مقصودهما الحديث النبوي الشريف.

الثاني = أنهما سمَّياه بذلك تجوُّزًا [٢] .

تعريفه لغةً، واصطلاحًا :

لغةً: اسم مفعول من "وضع" ضد رفع ، فهو موضوع أي مُنْحَّطةٌ رتبتُهُ.

واصطلاحًا: هو الحديث المختلق المصنوع على النَّبيِّ ﷺ .

(١) معالم السنن، للخطابي (١/ ١١)، ومقدِّمة ابن الصلاح مع التقييد ص١٠٨ .

(٢) انظر كتاب الحديث الضعيف، للشيخ عبد الكريم الخضير ص١٣٠ .

حكم الكذب على النَّبيِّ ﷺ :

أجمعوا على تحريمه، وأنه كبيرة من كبائر الذنوب، وقد قال ﷺ : (من كذب عليَّ مُتعمِّدًا فليتبوأ مقعده من النار) أخرجه الشيخان[١]. فرتَّب عليه عقوبة أُخروية، وهي لا تحصل إلا على من فعل كبيرة، بل نقل إمام الحرمين أبو المعالي الجويني عن أبيه أبي محمد الجويني أنه يقول بتكفير من تعمَّد وضع الحديث، وضعَّف أبو المعالي هذا القول ووصفه بأنه هفوة عظيم لم يرَ أحدًا من أصحاب الشافعية قال به[٢] .

حكم رواية الحديث الموضوع :

أجمع العلماء قاطبة على أنه لا تَحِلُّ روايته إلا على سبيل بيانِ حاله، أو فَضْحِ واضعه، أو لتدريب التلاميذ على كشف علته...ونحو ذلك من المقاصد، وقد قال رسول الله ﷺ : (لا تكذبوا عليَّ فإنه من كذب عليَّ فليلج النار) أخرجه البخاري، ومسلم[٣].

علامات الوضع في الحديث :

يُعْرف الوضع في الحديث بـ أمارات، وعلامات منها ما يكون في السند، ومنها ما يكون في المتن:

---

(١) البخاري (١٠٧، ١١٠، ١٢٩١) ومسلم (٢، ٣، ٢١٣٤) .

(٢) انظر شرح النووي على صحيح مسلم ط/ دار القلم (١/ ١٨٤) وفيه رجَّح النووي قول الجمهور بأنه كبيرة لا تبلغ حدَّ الكفر .

(٣) البخاري (١٠٦) ومسلم (١).

أولًا / علامات الوضع في السند :

العلامة الأولى: إقرار واضعه بالوضع، كما أقرَّ أبو عصمة نوح بن أبي مريم بأنه وضع في فضائل القرآن سورة سورة... وسيأتي خبره.

العلامة الثانية: تنصيص الأئمة عليه بالوضع.

العلامة الثالثة: أنْ يكون أحد رواته كذَّابًا معروفًا بالكذب على النَّبيِّ ﷺ.

العلامة الرابعة: وجودُ قرينةٍ قويَّةٍ تدل على الوضع، كالتأريخ مثلًا، يقول سفيان الثوري: ((لما استعمل الكذَّابون من الزنادقة والمبتدعة الكذب على النَّبيِّ ﷺ استعملنا معهم التاريخ)).

ثانيًا / علامات الوضع في المتن:

العلامة الأولى: ركاكة لفظه.

العلامة الثانية: فساد معناه، بأن يكون مخالفًا للفطرة السليمة، أو لمقاصد الشريعة، أو للحسِّ والمشاهدة... ونحو ذلك.

العلامة الثالثة: مخالفته لصريح القرآن، أو السنة الصحيحة.

العلامة الرابعة: مخالفته لصريح العقل.

العلامة الخامسة: مخالفته للعقيدة الصحيحة.

أسباب الوضع في الحديث:

الوضع في الحديث له أسباب ودوافع كثيرة منها:

السبب الأول: الزهد والرغبة في الخير: كأن يضع حديثًا ترغيبًا للناس في الخير، أو ترهيبًا لهم عن الوقوع في الشر، بحسن نية، وسلامة صدر، قال يحيى القطان: ((ما رأيت الكذب في أحدٍ أكثر منه فيمن ينسب إلى الخير))[١]، وذلك لما فيهم من حسن الظن، وسلامة الصدر، فهم يريدون حمل الناس على الخير بأيِّ وسيلة وإنْ كانت بالكذب على النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم، ولذا قال أحدهم: " أنا لا أكذب على النَّبيِّ ﷺ، وإنما أكذب له"[٢]، وهذا من فرط جهله.

وكان ميسرة بن عبد ربه (الوضَّاع) قد وضع أربعين حديثًا في فضائل قزوين، وكان يقول: "إني أحتسب في ذلك"[٣]. وقيل له: من أين جئت بهذه الأحاديث "من قرأ كذا فله كذا"؟ قال: وضعتها أرغِّبُ الناس[٤].

ولما قيل لأبي عصمة نوح بن أبي مريم: من أين لك: عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة، وليس عند أصحاب عكرمة هذا؟

---

(١) ضعفاء العقيلي (١/ ١٤) والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي (١/ ١٣٩).
(٢) ينظر تدريب الراوي (١/ ٣٣٤) وتوضيح الأفكار (٢/ ٦٤).
(٣) الجرح والتعديل (٨/ ٢٥٤) .
(٤) تاريخ بغداد (١٣/ ٢٢٢) ولسان الميزان (٧/ ١٩٨) برقم ٨٨٢٢ .

قال: إني رأيت الناس اشتغلوا بفقه أبي حنيفة، ومغازي ابن إسحاق فوضعت هذه الأحاديث حِسْبَةً[١].

السبب الثاني: التزلُّفُ للأمراءِ والحُكَّام: كما وقع لغياث بن إبراهيم حين دخل على المهدي، فوجده يلعب بالحمام فساق في الحال إسنادًا إلى النَّبيِّ ﷺ أنه قال: "لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر أو جناح"[٢] فزاد في الحديث " أو جناح " فعرف المهدي أنه كذب لأجله، فأمر بذبح الحمام، وكان الأولى أنْ يذبحه هو تعزيرًا له، وردعًا لأمثاله.

السبب الثالث: العصبية المذهبية: كأنْ يضع حديثًا في تأييد أحد المذاهب، أو سبِّه، مثل ما وضعه الشيعة في فضائل مذهبهم، أو وضعه بعض الحنفية في ذم المذهب الشافعي، ومنه قول أحدهم ينسبه إلى النَّبيِّ ﷺ أنه قال: (يكون في أمتي رجلٌ يقال له: محمد بن إدريس هو أضرُّ على أمتي من إبليس، ورجلٌ يقال له: أبو حنيفة، هو سراج أمتي)[٣].

السبب الرابع: التكسب وطلب الرزق: كالذي يفعله بعض القُصَّاص يتكسبون بتحديث الناس بالأخبار العجيبة والمسلِّية كما يفعله أبو سعيد المدائني[٤].

---

(١) تدريب الراوي، للسيوطي (١/ ٢٣٩) .
(٢) ترتيب موضوعات ابن الجوزي، للحافظ الذهبي ص٢٤٣ ، وتنزيه الشريعة، لابن عراق (٢/ ٢٣٩).
(٣) ترتيب الموضوعات ص١٣٩ ، وتنزيه الشريعة (٢/ ٣٠).
(٤) ينظر تدريب الراوي (١/ ٣٣٧).

ومنه ما يفعله بعض الباعة لتصريف سلعته فيضع حديثًا في فضلها كـ حديث: ((الهريسة تشدُّ الظَّهر))[١]، وحديث ((المؤمن حلوٌ يحب الحلاوة))[٢].

السبب الخامس: الطعن في الإسلام، والحقد عليه: كالذي يضعه الزنادقة من الأحاديث لتشويه صورة الإسلام، وطمس آثاره، حتى قيل إنهم وضعوا في ذلك أربعة عشر ألف حديثٍ، ولكن كان أهل العلم لهم بالمرصاد، فبيَّنوا زيفها، وحرَّموا روايتها إلا على سبيل بيان حالها. ولهذا لما قيل لابن المبارك: " هذه الأحاديث الموضوعة ؟!! " قال: تعيش لها الجهابذة، وتلا قوله تعالى ﴿ إنا نحن نزلنا الذكر، وإنا له لحافظون ﴾[٣].

مثالُ الحديث الموضوع :

ما رواه خالد بن نجيح عن ابن أبي الزناد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعًا: (إنَّ الله يبغض الوسخ والشعث).

قال أبو حاتم: خالد بن نجيح كذاب[٤].

---

(١) المنار المنيف، لابن القيم ص٦٤ .

(٢) تنزيه الشريعة (٢/ ٢٦٤) وله تتمة: (... ومن حرمها على نفسه، فقد عصى الله ورسوله، لا تحرموا نعم الله والطيبات).

(٣) تدريب الراوي، للسيوطي (١/ ٢٣٨) .

(٤) وانظر السلسة الضعيفة (٥/ ٣٤٨) برقم ٢٣٢٥ .

أشهر المؤلفات في الموضوعات :

١- كتاب الموضوعات، لابن الجوزي، وهو من أقدمها وأحسنها، لكن انتقده بعض العلماء كالعراقي، وابن حجر وغيرهما في بعض المواضع . وقد اختصره الإمام الذهبي، ورتّبه في مجلدٍ لطيفٍ " مطبوع " وعلّق عليه .

٢- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، للسيوطي. وهو عبارة عن اختصار لكتاب ابن الجوزي، لكنه زاد عليه تعليقات مفيدة .

٣- تتريه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة، لابن عراق الكناني، وهو كتابٌ نفيس يحسن اقتناؤه .

تنبيه :

قد يُعِلُّ بعض الحفَّاظ حديثًا بأنه موضوع، وليس في إسناده من قيل فيه بـ أنه كذَّاب، أو وضَّاع، أو دجَّال، ولكنْ بالنظر إلى القرائن المحتفة به، بأنْ يكون راويه متروكًا أو واهٍ ، ويكون المتن ركيكًا لا يشبه حديث النَّبيِّ ﷺ ، أو مخالفًا للقواعد العامة المعلومة من الدِّين بالضرورة، فيذكرونه في كتب الموضوعات، وهذا كثيرٌ في كتب ابن الجوزي، والشوكاني، وابن عرَّاق وغيرهم. **ومن الأمثلة على ذلك:**

ما رواه يحيى بن محمد بن قيس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعًا : (كلوا البلح بالتمر، فإنَّ الشيطان إذا رآه غضب، وقال: عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلق) أخرجه ابن ماجه وغيره[1] .

ذكره ابن الجوزي، والشوكاني، وابن عرَّاق في موضوعاتهم، وقال ابن حبان في المجروحين: (هذا الكلام لا أصل له من حديث رسول الله) علمًا أنه ليس في الإسناد من هو كذَّاب.

خَـاتِمَةٌ

٣٣- وقد أتَتْ كالجوهرِ المكنونِ   سَمَّيْتُها منظومة البيقوني

٣٤- فوق الثلاثين بأربعٍ أتَتْ   أبياتُها تَمَّتْ بخيرٍ خُتِمَتْ

قوله "وقد أتَتْ" : أي هذه المنظومة .

وقوله "المكنون": صفة للجوهر، ومعناه: المخفيُّ المحفوظ في وعائه .

وقوله "سمَّيتها" : هنا أفصح الناظم عن اسمها، ولم يفصح عن اسمه، وإنما اكتفى بالنسبة فقط .

وقوله "فوق الثلاثين بـ أربع أتت...":

أراد أنَّ هذه المنظومة قد بلغت بحمد الله وتوفيقه أربعةً وثلاثين بيتًا، جاءت كـ العقد الثمين.

(١) تقدَّم تخريجه ص١١٦ ، وانظر أيضاً ١٤٧ .

وقد وفَّى - رحمه الله - حين وَعَدَ في أول المنظومة، بأنه سوف يذكر حدَّ كلِّ نوعٍ، حين قال :

وذي من أقسام الحديثِ عِدَّهْ   وكُلٌّ واحدٍ أتى وحدَّهْ

وصلى الله على نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا.

○ ○ ○


فهارس الكتاب

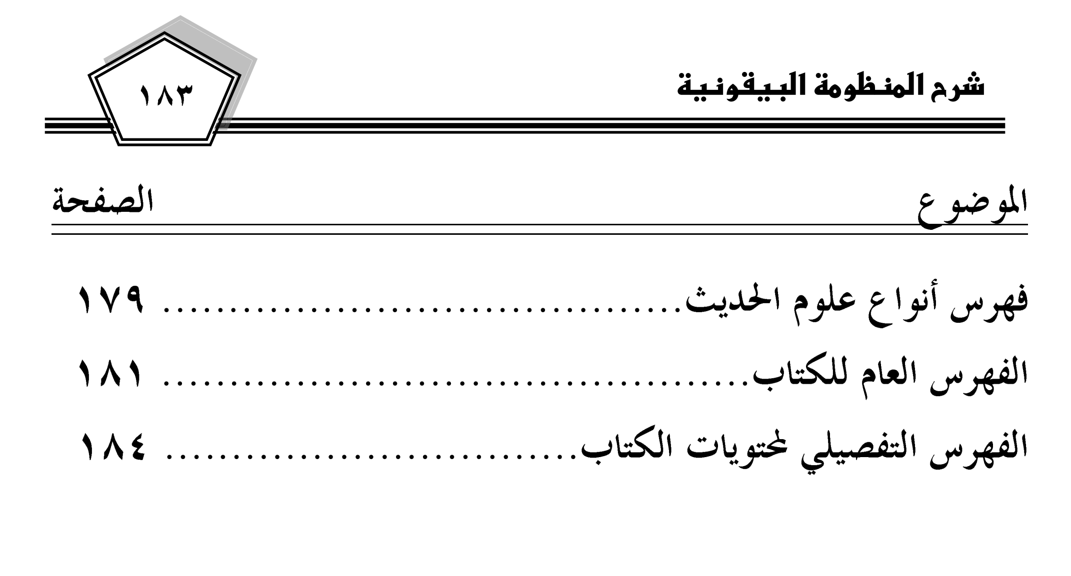
فهرس أنواع علوم الحديث



الفهرس العام للكتاب

الموضوع الصفحة

الموضوع الصفحة



الموضوع	الصفحة

الفهرس التفصيلي لمحتويات الكتاب

الموضوع الصفحة

